Retirer le filigrane maintenant

Catalogue

01.pdf ····· 1
02.pdf ····· 3
03.pdf ····· 17
04.pdf ····· 31
05.pdf ····· 90
06.pdf ····· 153
07.pdf ····· 231
08.pdf ····· 290
09.pdf ····· 302
10.pdf ····· 318
11.pdf ····· 330

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

العنوان: أثر تطبيق المعايير المحاسبية IAS/IFRS على كفاءة سوق الأوراق المالية– دراسة حالة الجزائر –

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص:محاسبة وتدقيق

pdfelement

إعداد الطالب :

قنوش مولود

إشراف الدكتور:

د.مزيود ابراهيم

السنة الجامعية :2020/2019

Retirer le filigrane maintenant

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

العنوان: أثر تطبيق المعايير المحاسبية IAS/IFRS على كفاءة سوق الأوراق المالية– دراسة حالة الجزائر –

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص:محاسبة وتدقيق

pdfelement

إعداد الطالب :

قنوش مولود

أمام اللجنة المشكلة من:

دراوسي مسعود	أستاذ	جامعة البليدة 02	رئيسا
مزيود إبراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
القينعي عز الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
كداتسة عائشة	أستاذة محاضرة أ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
عثماني مصطفى	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا
تويزة بلقاسم	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2020/2019

Retirer le filigrane maintenant

الإهداء:

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " الحمد لله الذي وفقني ليرى عملي هذا النور ويكون بين يدي طالبي العلم اليوم

اهدي ثمرة مجهودي هذا إلى من كلله الله بالهيبة والوقار واحمل اسمه بكل افتخار والدي الكريم

إلى والدتي الفاضلة وملاكي في الحياة

إلى زوجتي الغالية وشريكتي في الحياة

الى أغلى نعمة أكرمني بها الله أبنائي " أيهم عبد الرؤوف –ملك – محمد رسيم"

إلى جميع إخوتي واخواتي

إلى جميع أصدقائي وأقاربي

إلى كل من يقدس العلم والعلماء...

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

كلمة الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله العلي القدير الذي قدرني لإتمام عملي هذا ومالتوفق إلا من عند الله

كما أشكر زوجتي الغالية التي ساهمت هي الاخرى ماديا ومعنويا في انجاح عملي هذا

كما اشكر المشرف الأستاذ د.مزيود إبراهيم على توجهاته ونصائح لانجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الى جميع الأصدقاء والزملاء والأساتذة وجميع من قدم لي العون من قريب أو بعيد والشكر للجميع

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الملخص:

تعتبر المعلومات الدعامة الأساسية لكفاءة سوق الأوراق المالية وذلك من خلال مصداقية هذه السوق، وتتحقق هذه المصداقية من خلال الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالشركات عن الأوراق المالية المتداولة في الوقت المناسب، وهذا من اجل التعرف على العوائد والمخاطر ومحاولة تجنب هذه الأخيرة وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية تلعب دورا كبيرا في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية، كما أن الالتزام بالمعايير المحاسبية يساهم في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية.

إن الهدف من تطبيق المعايير المحاسبية IAS/IFRS هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، علاوة على ذلك فإن لهذه المعلومات تأثير مباشر أو غير مباشر على كفاءة سوق الأوراق المالية.

لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر النظام المحاسبي المالي SCF، في تطوير وتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائرية، وذلك عن طريق تقييم كفاءة بورصة الجزائر باستخدام مؤشرات السوق وقياس درجة التغير في أسعار أسهم المؤسسات المساهمة في البورصة، باستخدام اختبار الأنماط الطارئة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها المستوى الضعيف للكفاءة التي يتميز بها سوق الأوراق المالية في الجزائر، والذي يعزى إلى طرق التمويل المتبعة من قبل المؤسسات الجزائرية من جهة وثقافة المستثمر الجزائر من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، كفاءة سوق الأوراق المالية، اختبار الأنماط الطارئة، المستوى الضعيف للكفاءة، مؤشرات السوق،البورصة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
الملخص.....	ج
فهرس المحتويات.....	د
قائمة الجداول.....	هـ
قائمة الأشكال.....	ك
قائمة الملاحق.....	ل
قائمة المختصرات.....	م
مقدمة عامة.....	01
الفصل الأول: كفاءة سوق الأوراق المالية.....	15
تمهيد	16
المبحث الأول: الإطار النظري لسوق الأوراق المالية.....	17
المطلب الأول: ماهية سوق الأوراق المالية ومكانته في السوق المالية.....	17
أولا: مفهوم السوق المالي.....	17
ثانيا: تعريف سوق الأوراق المالية.....	20
ثالثا: تموقع سوق الأوراق المالية في سوق المالي.....	21
المطلب الثاني: وظائف، مقومات وخصائص سوق الأوراق المالية.....	22
أولا: وظائف سوق الأوراق المالية.....	22
ثانيا: مقومات وخصائص سوق الأوراق المالية.....	23
المطلب الثالث: هيكلة وتنظيم سير سوق الأوراق المالية.....	26
أولا: هيكل سوق الأوراق المالية.....	26
ثانيا: تنظيم سير سوق الأوراق المالية.....	30
المبحث الثاني: ماهية كفاءة سوق الأوراق المالية.....	37

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الأول: مفهوم وخصائص كفاءة سوق الأوراق المالية.....	37
أولا: تعريف كفاءة سوق الأوراق المالية.....	37
ثانيا: خصائص سوق الأوراق المالية الكفؤة.....	40
المطلب الثاني: متطلبات وأنواع كفاءة سوق الأوراق المالية.....	41
اولا: متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية.....	41
ثانيا: أنواع الكفاءة في سوق الأوراق المالية.....	44
المطلب الثالث: الصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية.....	45
أولا: مستويات كفاءة الأسواق المالية	46
ثانيا: مؤشرات تحليل كفاءة سوق الأوراق المالية.....	53
ثالثا: الدراسات الانتقادية لنظرية كفاءة سوق الأوراق المالية.....	56
المبحث الثالث: الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.....	58
المطلب الاول : الأدوات المالية التي تشمل ملكية المؤسسة.....	58
أولا: التعريف بالأسهم.....	58
ثانيا: القيمة المختلفة لسهم.....	59
ثالثا: خصائص الأسهم	60
رابعا: أنواع الأسهم.....	60
المطلب الثاني: الأدوات المالية التي تشمل دين المؤسسة.....	64
أولا: التعريف بالسند.....	65
ثانيا: خصائص السندات.....	66
ثالثا: أنواع السندات.....	67
المطلب الثالث: الأوراق المالية الأخرى والمشتقات.....	68
أولا: الأوراق المالية الأخرى.....	68
ثانيا: المشتقات المالية.....	69
خلاصة الفصل	72
الفصل الثاني: المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).....	74
تمهيد.....	75
المبحث الأول: المحاسبة الدولية.....	77
المطلب الأول: ماهية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها.....	77
أولا: مفهوم وأهمية المحاسبة الدولية.....	77

pdfelement

ثانيا: العوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية.....	80
المطلب الثاني: التباين والتوافق المحاسبي.....	83
أولا: مصادر التباين المحاسبي وأشكاله وطرق إزالتها.....	83
ثانيا: مفهوم وطبيعة التوافق المحاسبي.....	87
المطلب الثالث: الجهود الدولية لتوحيد والتوافق المحاسبي.....	92
أولا: الهيئات والمنظمات الممثلة لمهنة المحاسبة.....	93
ثانيا: المنظمات الحكومية المساهمة في تطوير المحاسبة.....	96
ثالثا: المجهدات الدولية والإقليمية الأخرى.....	98
المبحث الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية.....	100
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المعايير المحاسبية الدولية.....	100
أولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية.....	100
ثانيا: أهمية، أهداف ومزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.....	101
ثالثا: مجالات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.....	104
المطلب الثاني: إجراءات إعداد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والهيئة المسؤولة عن إعدادها	104
أولا: الهيئة المسؤولة عن إصدار وإعداد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).....	105
ثانيا: إجراءات إعداد المعايير المحاسبية الدولية.....	108
المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي والتصوري للمعايير المحاسبية الدولية.....	109
أولا: مفهوم الإطار المفاهيمي.....	110
ثانيا: هدف الإطار المفاهيمي.....	110
ثالثا: مكونات ومحتوى الإطار المفاهيمي لاعداد وعرض القوائم المالية.....	111
المبحث الثالث: الاتجاه المحاسبي في الجزائر.....	119
المطلب الأول: مسار المحاسبة في الجزائر.....	119
أولا: الفترة الأولى من 1962 إلى 1975	119
ثانيا: الفترة الثاني من 1975 إلى2007.....	122
ثالثا: الفترة الثالثة من 2007 إلى يومنا هذا.....	124
المطلب الثاني: دوافع الإصلاح المحاسبي.....	125
أولا: الدوافع الداخلية	125
ثانيا: الدوافع الخارجية.....	128

pdfelement

المطلب الثالث: مسار اعداد النظام المحاسبي في الجزائر.....	130
أولا: أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني (PCN).....	130
ثانيا: أعمال مجموعة الخبراء الفرنسيين.....	131
خلاصة الفصل	135
الفصل الثالث: دور المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على كفاءة سوق الأوراق المالية	137
تمهيد.....	138
المبحث الأول: المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية (IAS/IFRS)....	140
المطلب الأول: ماهية المعلومات في سوق الأوراق المالية ومصادرها.....	140
أولا: مفهوم المعلومات وأهميتها في سوق الأوراق المالية.....	140
ثانيا: المعلومات المؤثرة على كفاءة سوق الأوراق المالية ومصادرها.....	144
المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية	149
أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية.....	149
ثانيا: المفهوم وخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.....	153
المطلب الثالث: علاقة المعلومات المحاسبية بكفاءة سوق الأوراق المالية.....	156
أولا: دور المعلومات في سوق الأوراق المالي.....	156
ثانيا: الحد من أثر عدم تماثل المعلومات.....	158
المبحث الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية	160
المطلب الأول: دور المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية في تعزيز كفاء السوق...	160
أولا: الالتزام بمعيار عرض وإعداد القوائم المالية (IAS01)	160
ثانيا: الالتزام بالمعيار المتعلق بجدول تدفقات الخزينة (IAS07).....	164
ثالثا: الالتزام بمعيار القوائم المرحلية (IAS34)	167
المطلب الثاني: دور المعايير المتعلقة بالسياسات والطرق المحاسبية (IAS08 وIAS10) في كفاءة السوق.....	173
أولا: عرض المعيار المحاسبي الدولي (IAS08) (السياسات المحاسبية والتغير في الأخطاء والتقديرات المحاسبية).....	173
ثانيا: عرض المعيار المحاسبي الدولي (IAS10) (الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير).....	175
ثالثا: مساهمة المعايير المتعلقة بالسياسات والطرق المحاسبية (IAS08 وIAS10) في تعزيز كفاءة السوق.....	177

pdfelement

المطلب الثالث: دور المعيار المحاسبي الدولي (IAS33) (ربحية السهم) في كفاءة السوق.....	179
أولا: عرض المعيار (IAS33).....	179
ثانيا: أهمية الالتزام بمعيار ربحية السهم (IAS33) بالنسبة لكفاءة سوق الأوراق المالية.....	183
المطلب الرابع: دور معايير الأدوات المالية في كفاءة سوق الأوراق المالية.....	182
أولا: تقديم بعض المعايير المحاسبية الدولية المتعلق بالأدوات المالية (IAS32/ IFRS07/ IFRS 09).....	182
ثانيا: مساهمة معايير الأدوات المالية في كفاءة السوق	186
ثالثا: مساهمة المعيار المحاسبي (IFRS13) (القيمة العادلة) في كفاءة سوق الأوراق المالية	187
المبحث الثالث: اثر الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية (IAS/IFRS) على كفاءة سوق الأوراق المالية.....	194
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.....	194
أولا: تعرف الافصاح وخصائصه.....	194
ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي	196
المطلب الثاني: مقومات وقواعد الإفصاح المحاسبي.....	198
أولا: مقومات الافصاح المحاسبي.....	198
ثانيا: قواعد الافصاح عن المعلومات وفقا لقواعد المحاسبة الدولية.....	200
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي وعلاقته بكفاءة سوق الأوراق المالية.....	203
أولا: الإفصاح عن المعلومات في سوق الأوراق المالية.....	203
ثانيا: منافع ودوافع الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية.....	204
ثالثا: قواعد الإفصاح التي تخص سوق الأوراق المالية.....	207
رابعا: اثر العلاقة التبادلية بين المعلومات والإفصاح على كفاءة سوق الأوراق المالية.....	207
خلاصة الفصل.....	213
الفصل الرابع: دراسة كفاءة بورصة الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي	215
تمهيد.....	216
المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي (SCF).....	217
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وأهدافه.....	217
أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي (SCF).....	217
ثانيا: مميزات وأهداف النظام المحاسبي المالي.....	218

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي والتصوري لنظام المحاسبي المالي.....	220
أولا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).....	220
ثانيا: الفرضيات والمبادئ	221
ثالثا: مفاهيم مختلفة.....	225
المطلب الثالث: القوائم المالية وقواعد التقييم وفقا لنظام المحاسبي المالي.....	227
أولا: تقديم القوائم المالية وفقا لنظام المحاسبي المالي.....	227
ثانيا: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي.....	231
ثالثا: مدونة الحسابات.....	232
المبحث الثاني: تقديم بورصة الجزائر.....	234
المطلب الأول: ظروف نشأة بورصة الجزائر آلية تسييرها وتنظيمها.....	234
أولا: ظروف نشأة البورصة في الجزائر.....	234
ثانيا: الهيئات المسيرة للبورصة الجزائر.....	236
المطلب الثاني: للنظام العام للتسعيرة والمقاصة في بورصة الجزائر.....	241
أولا: الأوراق المالية المتداولة في بورصة الجزائر.....	241
ثانيا: أسلوب تداول الأوراق المالية في بورصة الجزائر.....	242
ثالثا: نظام المقاصة في بورصة الجزائر.....	244
المطالب الثالث: المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر وشروط إدراجها.....	245
أولا: شروط الإدراج في البورصة.....	245
ثانيا: المؤسسات المدرجة في سوق الأسهم، ومؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس).....	247
ثالثا: المؤسسات المدرجة في سوق السندات وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	251
المبحث الثالث: تحليل واختبار كفاءة بورصة الجزائر.....	253
المطلب الأول: تحليل كفاءة أداء بورصة الجزائر باستخدام مؤشرات السوق خلال الفترة (2010-2018).....	253
أولا: مؤشر عدد المؤسسات المدرجة.....	253
ثانيا: مؤشر سيولة السوق.....	257
ثالثا: مؤشر رأس المال السوقي.....	259
المطلب الثاني: اختبار كفاءة بورصة الجزائر عند المستوى الضعيف.....	262
أولا: الجانب الوصفي لمشاهدات الدراسة.....	262
ثانيا: اختبارات السير العشوائي لسلسلة مؤشر بورصة الجزائر.....	263

pdfelement

خلاصة الفصل.....	273
الخاتمة العامة.....	274
قائمة المراجع.....	286
الملاحق.....	302
الملخص باللغة الاجنبية (الانجليزية).....	314

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مجموعات اقتصادية إقليمية مختارة	99
2	المستفيدين من القوائم المالية	113
3	تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	115
4	مقارنة بين المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي لرأس المال	118
5	خصائص المعلومات	142
6	مقارنة أثر القيمة العادلة والتكلفة التاريخية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	190
7	تطور عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2010 – 2018).	254
8	تطور مؤشر السيولة في بورصة الجزائر (2010–2018).	258
9	تطور رأس المال السوقي في بورصة الجزائر(2010–2018).	260
10	نتائج اختبار كولموكوروف و سميرنوف لسعر إغلاق مؤشر بورصة الجزائر	265
11	نتائج ختبار شابيرو– ويلك لسعر إغلاق مؤشر بورصة الجزائر	265
12	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر	267
13	نتائج اختبار جذر الوحدة لفيليب–فيرون	268
14	نتائج اختبار الدورات (Run Test)	270
15	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	271

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الأشكال	الصفحة
1	تموقع سوق الأوراق المالية في سوق المالية	21
2	مصادر التباين المحاسبي	84
3	علاقة مفاهيم التوافق والمعايير والتوحيد	89
4	هدف القوائم المالية	112
5	دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية	171
6	الهيكل التنظيمي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة	236
7	الحيز الذي تحتله عدد المؤسسات المدرجة في البورصات العربية	256
8	التوصيف الإحصائي لسعر إغلاق بورصة الجزائر (2019/05/16-2010/1/4)	264
9	الوصف الإحصائي لسعر إغلاق مؤشر بورصة الجزائر	271

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	مخرجات البرنامج الإحصائي.Eveiws.7	303
2	الجدول الإحصائي كاي تربيع	307
3	البطاقات التقنية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (السوق الرئيسية)	308

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

قائمة المختصرات

APB	Accounting Principles Board
ASC	Accounting Standards Committee
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
AFA	Asian Federation of Accountants
BVM	Bourse des Valeurs Mobiliers
COCOB	Commission d'Organisation et de Surveillances des Opérations de Bourse
CAPA	Confederation of Asian and Pacific Accounting
CNC	Conseil National de la Comptabilité
CSC	Conseil Superieur de la Comptabilite
FASB	Financial Accounting Standard Board
FIFO	First in First Out
GAAP	Generally Accepted. Accounting Principles
IASC	International Accounting Standards Committe
IAS	International Accounting Standards
IASB	International Accounting Standards Board
IASCF	International Accounting Standards Committee Foundation.
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee
IFRS	International Financial Reporting Standard
IFAD	International Forum on Accounting Development
IOSCO	International Organisation of Securities Commissions
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development
PCG	Plan Comptable Générale
PCN	Plan Comptable National
SGBV	Société de Gestion de la Bourse des Valeurs
SCF	Système Comptable Financier
SEC	The Securities and Exchange Commission
EU	Union Europeenne
UN	United Nations

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

مقدمة عامة

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

مقدمة عامة:

فرضت العولمة الاقتصادية على الدول توحيد النظم المحاسبية من اجل إعداد قوائم مالية يسهل قراءتها من طرف أصحاب المصالح خاصة مالكي رؤوس الأموال وذلك مهما كانت جنسيتهم، ولم كان التوحيد بدون مراعاة خصوصية وسيادة الدول قد يؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية، هذا ما دفع إلى وجود اتجاه ينادي إلى التوافق المحاسبي، وبين الاتجاهين ظهرت المعايير المحاسبية الدولية لتقرب وجهات النظر، ولقد أدت عولمة الأسواق المالية دور رئيسي في المساعدة على نشر وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتي كان لها دور في تنشيط هذه الأسواق بهدف الوصول إلى الرفع من كفاءتها، ومن أهم مصادر المعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية نجد المعلومات المالية والمحاسبية، المتضمنة في القوائم والتقارير المالية للمؤسسات، وعلى مدى جودة هذه المعلومات تتوقف سرعة استجابة أسعار الأوراق المالية وبالتالي كفاءة سوق الأوراق المالية، وباعتبار من بين أهداف تبني المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) تحسين جودة المحتوى المعلوماتي لتقارير المالية، من خلال وضع إطار تصوري يتضمن مجموعة من المبادئ والفروض، مما يمكن مستخدمي المعايير المحاسبية وخاصة بما يتعلق بأسواق الأوراق المالية من دعم الثقة في المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية الخاصة بتلك الأسواق.

والجزائر كغيرها من الدول شرعت منذ نهاية القرن الماضي في إصلاح المنظومة المالية، والتي مست بالخصوص إصلاح النظام المحاسبي استجابة للتوجهات الاقتصادية للبلاد استعانت بالخبرات الأجنبية التي أشارت عليها تبني خيار المرجعية المحاسبية الدولية، وتجسد هذا الخيار في ما يسمى النظام المحاسبي المالي والذي شرع في تطبيقه بداية 2010 ، من بين الأهداف المرجوة من تطبيقه توحيد قراءة القوائم المالية بين المؤسسات المحلية والاجنبية، خدمة أصحاب

Retirer le filigrane maintenant

المصالح ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وفق للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، التي يراعى في إعدادها الخصائص النوعية خاصة الملاءمة والموثوقية التي لم تكن متوفرة في النظام المحاسبي السابق، كما أن هذا النظام يتوافق والمتطلبات الدولية، وكأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية، فقد أدى اختلاف الطرق المحاسبية، في الكثير من الأحيان إلى خلق صعوبة في التأقلم والتعامل مع نظام المحاسبية لبلد الواحد فما بالك مابين البلدان المختلفة، إذ تسعى الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام الحوكمة المحاسبية، من نظام كان يعتمد على أساليب تقليدية مبنية على أسس وطنية تتوافق والنظام الموجه إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، الموجهة خاصة للأطراف الخارجية ولعل أهمهم المتعاملين مع الأسواق المالية، خاصة الأسواق المالية المنظمة كالبورصات، وبورصة الجزائر كغيرها من البورصات تفرض شروط على المؤسسات من اجل إدراج أسهمها في البورصة من أهمها الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح عن المعلومات بطريقة تخدم جميع الأطراف وأصحاب المصالح، وهذا ما يتيحه النظام المحاسبي المالي.

لذلك كان التّساؤل الرئيسي للبحث كما يلي:

ما هي آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على كفاءة سوق الأوراق المالية ؟ وهل تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تبنى المرجعية المحاسبية الدولية عامل مساعد على إقامة سوق أوراق مالية كفء في الجزائر ؟.

وللإجابة عن التّساؤل الرئيسي السابق، قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بنظرية كفاءة سوق الأوراق المالية ومستوياتها المختلفة ؟.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- ✓ ما هو أثر المعلومات في كفاءة سوق الأوراق المالية ؟.
- ✓ ما هي إسهامات معايير المحاسبة الدولية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على كفاءة سوق الأوراق المالية؟.
- ✓ ما هو مواقع تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر وانعكاسها على تنشيط ودعم كفاءة بورصة الجزائر؟

1- فرضيات البحث:

كإجابة مؤقّتة عن التّساؤلات الفرعية السابقة يمكننا طرح فرضيتين رئيسيتين وفرضيتين فرعيتين على النحو التالي:

الفرضيتين الرئيسيتين هما:

- تطبيق المعايير المحاسبية IAS/IFRS عامل مساعد على اقامة سوق اوراق مالية كفء؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وحده غير كافي لدعم كفاءة ونشاط سوق الاوراق المالي الجزائري.

أما الفرضيتين الفرعيتين التي سيساعدان على الإجابة المؤقتة للفرضية الرئيسية الثانية هما:

- استخدام مؤشرات السوق لتحليل كفاءة سوق الأوراق المالي الجزائري قد تبين انه غير كفء؛
- سلسلة أسعار الإغلاق اليومي لمؤشر بورصة الجزائر لا تتبع فرضية السير العشوائي، وبالتالي لا تعد بورصة الجزائر كفء عند المستوى الضعيف؛

2- أهمية البحث:

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

أهمية البحث يمكن إبرازها فيما يلي:

- ✓ تأتي أهميه الموضوع من خلال تسليط الضوء على دور المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) في تطوير ودعم سوق الأوراق المالية من خلال تطوير العرض والإفصاح المحاسبي لخدمة أهداف أصحاب المصالح؛
- ✓ محاولة إبراز دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم المرور للأسواق المالية الدولية وتفعيلها واستخلاص التأثيرات التي حصلت أو المتوقع حصولها على سوق الأوراق المالية في الجزائر من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي نظرا لحداثة نشأتها؛
- ✓ البحث عن أسباب عدم كفاءة بورصة الجزائر، وعزوف المدخرين وأصحاب رؤوس الأموال عن توظيف أموالهم في البورصة الجزائرية.

3- دوافع اختيار الدراسة:

pdfelement

من بين الدوافع التي دفعتني إلى البحث تتمثل في ما يلي:

- ✓ تكملة لموضوع البحث لرسالة الماجستير؛
- ✓ البحث في السبل الكفيلة في تنشيط ودعم كفاءة البورصة الجزائرية واقتراح الحلول المساعدة على ذلك؛
- ✓ ارتباط البحث الوثيق بتخصص المحاسبة والمالية؛
- ✓ دعم الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا، نتيجة ندرة الدراسات والبحوث في مجال كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر؛
- ✓ نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه مهنة المحاسبة والمراجعة في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية، والتأثير على قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال المعلومات التي

Retirer le filigrane maintenant

توفرها في التقارير والقوائم المالية، وبالتالي البحث عن المعايير التي تبناها النظام المحاسبي المالي، ودورها في الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر.

4- أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها:

- ✓ البحث عن الأسباب التي أدت إلى ظهور معايير المحاسبية الدولية ؛
- ✓ تقديم كيف يمكن للمعايير المحاسبية الدولية أن تساهم في تنشيط سوق الأوراق المالية ودعم كفاءته ؛
- ✓ استنتاج تأثير تحسن جودة المعلومة المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية في تنشيط والرفع من كفاءة سواق الأوراق المالية؛
- ✓ معرفة واقع تنظيم سوق الأوراق المالية في الجزائر، و تحليل واختبار مدى كفاءتها بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

pdfelement

5- إطار وحدود الدراسة :

سيتم تناول أثر تطبيق المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) على كفاءة سوق الأوراق المالية بصفة عامة، وعلى الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائري بصفة خاصة من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وذلك باستعراض نظرية كفاءة سوق الأوراق المالية ومستوياتها المختلفة، دوافع ظهور التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي ، وكذا التطرق إلى الإصلاح المحاسبي وإظهار مختلف التحسينات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وأثرها على تحسين نوعية القوائم المالية، وتوفير المعلومات المحاسبية الشفافة والموثوقة، وتطوير قواعد تقييم الأدوات المالية والإفصاح عنها، وتحليل واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وأثره المفترض من ذلك على تنشيط وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر.

Retirer le filigrane maintenant

أما حدود الدراسة تتمثل في الحدود المكانية والحدود الزمنية، الحدود المكانية تتمثل في بورصة الجزائر، وبالنسبة للحدود الزمنية فقد غطت الدراسة الفترة مابين بداية 2010 إلى غاية ماي 2019، وهذا من اجل تحليل كفاءة بورصة الجزائر خلال الفترة 2010 -2018 باستخدام مؤشرات السوق، واختبار كفاءة البورصة الجزائرية وذلك من خلال أسعار أسهم المؤسسات المدرجة في البورصة والمعبر عنها بمؤشر البورصة الجزائرية (جزير انديكس)، حيث تصل عدد المشاهدات إلى 1000 مشاهدة يومية.

6- المنهج المستخدم:

من خلال دراستنا هذه ونظرا لطبيعة الموضوع، فانه سوف يتم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك في الفصول الثلاثة الأولى، من اجل مراجعة المادة العلمية المستقاة من مختلف المراجع والدوريات العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة ومجال الأسواق المالية، كما سيتم استخدامه بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي في المبحث الخاص بتقديم النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر في الفصل الرابع، استخدام الأسلوب القياسي في المبحث الثالث وذلك عند اختبار كفاءة بورصة الجزائر (استخدام النماذج الإحصائية والرياضية).

حيث تتمثل متغيرات الدراسة في أسعار الأسهم ومؤشر بورصة الجزائر وهذا لدراسة كفاءة بورصة الجزائر والتي تم الحصول عليها من الموقع الالكتروني الخاص ببورصة الجزائر وموقع صندوق النقد العربي.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

7- الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع الأسواق المالية وموضوع التوافق والتوحيد المحاسبي بأهمية بالغة وذلك على المستوى المحلي والدولي خاصة بالنسبة للأسواق المالية، وفي حدود علم الطالب تم تناول بعض الدراسات التي استطاع الوصول إليها، والتي يعتقد أنها ذات صلة بموضوع الدراسة، وتخدم الأهداف التي أجريت من أجلها، وقد كانت هناك بعض البحوث التي تتّفق مع هذا البحث سواء في جانبه المتعلّق بالمعايير المحاسبية الدّولية، أو في جانبه المتعلّق بكفاءة سوق الأوراق المالية، وإن كانت في معظمها لا تربط بصورة مباشرة بين جانبي الدراسة وهي:

مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية– بالتطبيق على حالة الجزائر– البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2004، تدور إشكاليتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين ؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملاءمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟ أكد الباحث من خلالها على أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند إلى معايير المحاسبة الدولية، ويتم بالموازاة مع إصلاح المنظومة المالية والتشريعية والجبائية، قام فيها الباحث بإنجاز استقصاء حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وقدم عينة متنوعة من أربعة فئات من الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات التي تعرفها الجزائر.

بن بلقاسم سفيان: النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية: البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2010، يعالج الباحث فيها إشكالية ما هي محددات النظام المحاسبي وأسسه النظرية

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

وتجلياتها العملية في ظل متطلبات توحيد طرق المعالجة ومضامين الإفصاح على المستوى الدولي بما يؤدي إلى بيانات مالية ذات مستوى دلالي كبير في مجال ترشيد اتخاذ القرار في اقتصاديات الضبط عن طريق السوق وذات قابلية للمقارنة بين نتائج أعمال المنشات في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية؟ وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة تحليلية نقدية عن أبعاد مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وتحديد المبادئ المستند إليها لتحقيق الإصلاحات الضرورية لتغيير هذا الواقع بما يتماشى مع حقائق العولمة وتطور الأسواق المالية، مستعرضا من خلال هذا البحث عواقب التوحيد المحاسبي الدولي على الجزائر ومستلزمات تطبيقه والعوائق والمشاكل التي تعترضه ومتطلبات حلها، وقد توصل الباحث إلى مجموعة نتائج تتلخص في أن تحقيق الإصلاح المحاسبي في الجزائر لنتائج ايجابية يرتبط بكيفية التعامل مع هذه النقلة النوعية عن طريق التحضير الكافي لعملية التطبيق واستباق المشاكل التي قد تنجم عن ذلك وإيجاد حلول ملائمة لها، وهو ما جعل الباحث يقترح مجموعة من التوصيات المساعدة على توفير الشروط والمقومات الأساسية لتطبيق النظام المحاسبي الذي يستند إلى مرجعية محاسبية دولية.

فكير سامية: المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن–، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة بومرداس لسنة 2014، تطرقت الباحثة فيها إلى دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تنشيط سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال تناول علاقة سوق الأوراق المالية بالمعلومة المحاسبية، وكذا دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية ونشرها وإيصالها لمختلف المستعملين وخاصة المستثمرين، وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات لتحقيق الغرض من اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية، والاستفادة منها في مجال تنشيط و تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، من بين هذه التوصيات توفير المقومات

Retirer le filigrane maintenant

اللازمة لتطبيق هذه المعايير، العمل على الاستفادة من تجارب الدول السباقة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتبادل المعارف.

لطرش سميرة: كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم – دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية–، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة قسنطينة لسنة 2010، تدور إشكالية البحث حول أثر رأس المال الكفء على القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم كفاءة سوق رأس المال والارتباط الوثيق بين مفهومه وضرورة توفر المعلومات، ثم تطرق إلى مختلف الصيغ لكفاءة سوق رأس المال، ولتدعيم التحليل النظري لكفاءة سوق رأس المال، عمدت الباحثة إلى إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة من أسواق رأس المال العربية لمعرفة ما كانت هذه الأسواق كفأة أم لا، معتمدا على عدة مؤشرات حيث خلصت الدراسة إلى تفاوت كبير في درجة كفاءة أسواق رأس المال في الدول العربية، وقد اقترحت الباحثة مجموعة من التوصيات منها ما تتعلق بالجزائر، ومنها ما تتعلق بأسواق رأس المال العربية، فبالنسبة للجزائر ضرورة العمل على خلق ثقافة الاستثمار والادخار لدى الفرد الجزائري، فتح المجال أمام أسواق رأس مال أخرى، وخاصة العربية للاستفادة من تجاربهم في هذا الميدان، أما التوصيات الخاصة بالدول العربية من بينها: ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة، تعزيز التعاون مع البورصات الدولية، مما يسمح بتطبيق معايير دولية في التعامل على مستوى أسواق رأس المال العربية.

هيثم عل محمد، رشا عدنان أحمد، دور المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة سوق العراق للاوراق المالية دراسة تطبيقة، البحث عبارة عن مقالة نشرت في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014، عالج إشكالية كيف يمكن للمعايير المحاسبية الدولية المقبولة عالميا ان تلعب دورا في رفع كفاءة عمل سوق الأوراق المالية

Retirer le filigrane maintenant

المحلية، اذ تعد القوائم المالية وكيفية عرضها للمعلومات من أهم المحاور التي تعتمد لوضع المعايير المحاسبية، لذا ركز الباحثان من خلال بحثهما على أهمية وضرورة استخدام المعايير المحاسبية الدولية في سوق العراق للأوراق المالية، والتي تؤدي إلى رفع كفاءة عمله من خلال منهج تنظيمي لتطوير العرض والإفصاح المحاسبي، لخدمة أهداف المستثمرين وإعطاء تفصيل بأهم الأسباب وراء ركود سوق الأوراق المالية المحلية ، وكان من أهم ما استنتجه الباحثان، إن هناك مجموعه من المعايير المحاسبية الدولية التي وضعت لكي تلائم ظروف المحاسبة وتقريب وجهات نظر المنظمات من الناحية المحاسبية، ومن التوصيات المهمة التي أوصى بها الباحثان هو ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم، من خلال التعريف بأهمية هذه المعايير وعمل دورات تدريبيه لكيفية تطبيقها والعمل بها، والذي يسهم بدوره في دعم سوق الأوراق المالية المحلية مما يزيد من ثقة المستثمرين وزيادة فرص استثمارهم فيها.

مميّزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

يتّفق الفصل الأول من هذه الدراسة في بعض مباحثه مع بعض الدّراسات التي تناولت الجانب النّظري من سوق الأوراق المالية، ويتّفق الفصل الثّاني من هذه الدراسة مع بعض الدّراسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية في سرد جهود التوافق الدّولي وعرض مختصر لمحتوى المعايير المحاسبية الدّولية، وعلاقتها بالنّظام المحاسبي المالي.

إلّا أنّ الفصل الثالث الذي كان هدفه الربط بين بعض المعايير المحاسبية الدولية التي يمكن ان تكون له دور في تنشيط ودعم كفاءة سوق الأوراق المالية وتحسن جودة المعلومات المحاسبية، فهو يختلف تمامًا عن الدراسات السابقة التي إمّا تناولت المعايير المحاسبية الدّولية منفردة، أو المعلومات المحاسبية منفردة، غير أنّ الباحث لا يخفي وجود بعض الدراسات السابقة التي تناولت

Retirer le filigrane maintenant

المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية لأنها لم تربطها بالمعايير المحاسبية الصادرة، ولم يكن ترتيبها موافقًا للمعايير المحاسبية الدّولية.

كما أنّ هذا البحث تميّز عن الدراسات السابقة كون الفصل التطبيقي منه تناول فيه الباحث دراسة تحليلية لكفاءة بورصة الجزائر باستخدام مؤشرات السوق، للفترة 2010-2018 وهي الفترة التي تم تطبيق النظام المحاسبي المالي، في حين الدراسات الأخرى غطت فترات لم يطبق فيها النظام المحاسبي الجديد بعد، كما قام الباحث باختبار كفاءة بورصة الجزائر عند المستوى الضعيف، باستخدام مؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس) والذي تم البدء بالعمل به في البورصة بداية 2016، وجميع الدراسات السابقة التي قامت باختبار كفاءة بورصة الجزائر عند المستوى الضعيف استخدمت أسعار أسهم المؤسسات المدرجة في البورصة كلا على حدى.

8- تقسيمات البحث:

من خلال هذا الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، وكل فصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان كفاءة سوق الأوراق المالية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول إلى الإطار النظري لسوق الأوراق المالية وذلك من خلال مفهومها ومكانتها وهيكلتها وتنظيمها وأهميتها وخصائصها، أما المبحث الثاني فقد خصص لماهية كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال التطرق إلى مفهوم وخصائص وأنواع ومتطلبات والصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية، والمبحث الثالث فقد شمل الأدوات المالية المستعملة في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال عرض كامل لكل أداة من هذه الأدوات.

أما الفصل الثاني يحمل عنوان المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التعرض فيه إلى المحاسبية الدولية من حيث ماهيتها والعوامل

Retirer le filigrane maintenant

المؤثرة فيها مفهومي التباين والتوافق المحاسبي والجهود الدولية لتحقيقهما، أما في المبحث الثاني فخصص لدراسة ماهية المعايير المحاسبية الدولية، من حيث ماهية وكيفية إعداد المعايير والهيئات المسؤولة على إعدادها، ليتم تخصيص المبحث الثالث لاستعراض الإصلاح المحاسبي في الجزائر، من خلال التطرق إلى المراحل التي مرت بها المحاسبة في الجزائر وذلك من إظهار تطور المحاسبة منذ الاستقلال إلى غاية تطبيق النظام المحاسبي المالي أول مرة مستعرضين دوافع الإصلاح المحاسبي وإعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني ومجموعة الخبراء الفرنسيين.

الفصل الثالث وجاء تحت عنوان دور المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على كفاءة سوق الأوراق المالية ، حيث تم تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث، بحيث تطرق المبحث الأول إلى ماهية المعلومة المحاسبية وفقا المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) ، أما المبحث الثاني خصص لاستعراض دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية أما في المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فكان أثر الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية (IAS/IFRS) على كفاءة سوق الأوراق المالية.

الفصل الرابع والأخير وجاء تحت عنوان دراسة كفاءة بورصة الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي، والذي تم تقسمه إلى ثلاثة مباحث بدوره، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى تقديم النظام المحاسبي المالي من حيث المفهوم والأهداف، قواعد التقييم والتسجيل وفق النظام المحاسبي المالي وفي الأخير عرض القوائم المالية ومدونة الحسابات، والمبحث الثاني خصص لتقديم بورصة الجزائر من حيث ظروف نشأتها تنظيمها آلية سيرها، الهيئات المسؤولة على إدارتها، والمؤسسات المسعرة فيها، أما المبحث الثالث خصص لتحليل كفاءة بورصة الجزائر باستخدام

Retirer le filigrane maintenant

مؤشرات السوق المتعارف عليها في الأدبيات الاقتصادية، واختبار كفاءتها عند المستوى الضعيف باستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة لذلك.

وفي الأخير يختتم البحث بخاتمة عامة، من خلال التطرق إلى نتائج الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، مع التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات واقتراح بعض المواضيع كأفاق مستقبلية للبحث.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الفصل الأول:

كفاءة سوق الأوراق المالية

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

تمهيد:

إن تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر من بين الأهداف العامة لدول وفي نفس الوقت فإن توفير فرص الاستثمار هي مطلب لكل فرد من أفراد المجتمع، ومن جهة أخرى هناك رغبة دائمة لدى المشاريع الإنتاجية للحصول على التمويل الكافي والمجدي، وبهذا فإن عناصر العملية الاستثمارية تتوفر في أي مجتمع بشكل طبيعي، وهنا تلعب الأسواق المالية، والتي من بين أهم أسواقها سوق الأوراق المالية دور وسيط يعمل على تحويل المدخرات المالية إلى طالبي الأموال، ومن بين العوامل المحفزة على هذه الحركة، وجود سوق أوراق مالية.

ومن اجل الإلمام بأهم جوانب سوق الأوراق المالية وكفاءتها، سوف نتعرض من خلال هذا الفصل إلى: مفهوم سوق الأوراق المالية ومكانتها في سوق المال وهيكلها وأهمية ووظائف سوق الأوراق المالية في المبحث الأول، ثم التطرق إلى ماهية كفاءة سوق الأوراق المالية في المبحث الثاني من حيث المفهوم والخصائص والمستويات المختلفة لسوق الأوراق المالية، ثم نتناول الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية متعرضين بذلك لشرح كل أداة من هذه الأدوات في المبحث الثالث.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الأول: الإطار النظري لسوق الأوراق المالية

بحكم وظيفته الاقتصادية والمالية يؤدي سوق الأوراق المالية، دورا مزدوجا في حشد الموارد المالية في المجتمع، وضخها في التمويل طويل الأجل للمشروعات الإنتاجية الكبرى، ويستند سوق الأوراق المالية في أداء وظيفتي التعبئة والتمويل على عدد من المؤسسات المالية التي تشكل في مجموعها التقسيمات الهيكلية لسوق المال.

المطلب الأول: ماهية سوق الأوراق المالية ومكانته في السوق المالية

ينقسم السوق المالي إلى قسمين هما سوق النقد وسوق رأس المال، وهذا السوق بدوره ينقسم الى عدة أسواق من بينها سوق الأوراق المالية، وحتى نقف على ماهية هذا السوق، نرى انه من المناسب الوقوف عند مفهوم السوق المالية وتقسيماته.

pdfelement

أولا: مفهوم السوق المالية

لا يشترط في السوق المالية المكان، بل يكفي أن يتصل بأي وسيلة المشترون والبائعون والوسطاء والمتعاملون الآخرون والإداريون، من ذوي الاهتمامات المادية أو المهنية بالأدوات الرأسمالية والنقدية، أو بالصرف الأجنبي بغرض تداول وتوثيق وتعزيز الأصول المختلفة، لفترات متباينة أي قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل، بالاعتماد على كل من القوانين وأنظمة وتعليمات وإلى حد ما على العادات وتقاليد وأعراف المعتمدة محليا أو دوليا[1]، فالسوق المالية تتضمن جميع الوسطاء والمؤسسات المالية المختلفة، بالإضافة إلى سوق النقد، ويشكل اجل العمليات المالية

[1] – هوشيار معروف، **الاستثمار والأسواق المالية**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 58.

Retirer le filigrane maintenant

التي تتم في الإطار التنظيمي لسوق المال أهم معيار للتفرقة بين جناحي سوق المال في أي بلد، وهما: سوق النقد سوق رأس المال.

1- مفهوم سوق النقد:

يتميز سوق النقد عن غيره من الأسواق بعدة مميزات، خاصة في نوعية الاصول النقدية

1-1- تعريف سوق النقد: هو السوق التي يتم فيها إصدار وتداول الأصول النقدية قصيرة الأجل، لتقوم الأجهزة البنكية المتمثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية، القيام بعملية الإصدار والتداول كلا في مجال تخصصه[1]، كما يعرف على انه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل، وذلك من خلال الوسطاء والبنوك التجارية وبعض الجهات الحكومية التي تتعامل في تلك الأوراق، وتعتبر الورقة المالية هنا صك مديونية، تعطى لحاملها الحق في استرداد مبلغ من المال سبق أن أقرضه لطرف آخر، ولا تزيد عادة مدة الأوراق عن سنة، غير أنه يمكن في أي وقت، وبحد أدنى من الخسائر، أو دون خسائر نظرا لضمان عملية السداد، ومن بين أنواع هذه الأوراق المالية نجد الأوراق التجارية أو ما يسمى أذونات الخزانة[2].

1-2- مميزات سوق النقد: تتميز السوق النقدية بالمميزات التالية[3]:

- تستحق في اقل من سنة؛
- انخفاض مخاطر القرض؛
- تتمتع بقدر كبير من السيولة والمرونة العالية؛
- الأوراق المالية في هذا السوق تتميز بسرعة التداول.

---

[1] – مسعداوي يوسف، **أساسيات في الأسواق المالية وإدارة المحافظ –دروس وتمارين محلولة–**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2016، ص: 13.

[2] – بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 42.

[3] - Frederic S. Mishkin, Stanley G. Eakins, **Financial Markets and Institutions**, 9th éd, British Library Cataloguing, United Kingdom, 2018, p 286.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2 - مفهوم سوق رأس المال:

يعد سوق رأس المال الطرف الثاني للسوق المالي

2-1- تعريف سوق رأس المال: هناك عدة تعاريف لسوق رأس المال من بينها ما يلي:

يعرف على انه "السوق الذي يتم التعامل فيه بالأوراق المالية طويلة الأجل، وهي الأدوات التي تزيد مدة استحقاقها على السنة مثل السندات أو التي لا استحقاق لها مثل الأسهم"[1].

كما يعرف بأنه "المجال الذي يتم من خلاله إصدار وتداول الأدوات المالية ذات الأجل المتوسط والطويل"[2].

وهناك من يعرفه على انه "السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال".

2-2- مكونات سوق رأس المال:

يتكون هذا السوق من شكلين هما[3] :

الشكل الأول المتمثل في سوق الأوراق المالية: وهي تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل أسهم، سندات، وهنا تنتقل ملكية الورقة للمشتري فورا عند إتمام الصفقة، وذلك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزءا منها، أما عن كيفية التداول فقد تتم من خلال أسواق منظمة أو غير منظمة، الشكل الثاني المتمثلة في أسواق العقود المستقبلية: وهذا الشكل من الأسواق يتعامل أيضا في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، بمعنى أن يدفع المشتري قيمة الورقة آنيا على أن يتسلمها في تاريخ لاحق، بهدف تجنب مخاطر تغير السعر.

---

[1] - زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2005، ص 124.

[2] - مبارك سليمان بن محمد أل سليمان، **حكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة**، ج1، ط 1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 62.

[3] - بوكساني رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: تعريف سوق الأوراق المالية

لسوق الأوراق المالية العديد من التعاريف نذكر من بينها ما يلي:

التعريف الأول: "سوق الأوراق المالية هي عبارة عن مكان يلتقي فيه المشترون والبائعون خلال ساعات معينة من النهار للتعامل في الصكوك المالية الطويلة الأجل، حيث يتم فيها مبادلة تلك الصكوك برؤوس الأموال المراد الاستثمار فيها"[1].

التعريف الثاني: "سوق الأوراق المالية هو السوق الذي يتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات، والأسواق قد تكون منظمة أو غير منظمة ففي الأولى تتم صفقات بيع وشراء الأوراق المالية في مكان المنظم فيتكون من عدد من التجار في مكان جغرافي واحد معين يعرف بـ" البورصة"، أما في السوق غير المنظمة السماسرة يباشر كل منهم نشاطه في مقره ويتصلون بعضهم بواسطة الوسائط التكنولوجية، كما أن الأسواق قد تكون محلية أو عالمية ففي الأولى تتداول الأوراق المالية للمؤسسات والهيئات المحلية، أما الثانية فتتسع لوجود المستثمرين الأجانب، وتداول أوراق مالية لمؤسسات وهيئات من دول أجنبية"[2].

التعريف الثالث: سوق الأوراق المالية هي السوق التي من خلالها يحصل الأعوان الاقتصاديون، المؤسسات، والدولة على موارد مالية طويلة ومتوسطة الأجل من خلال البيع العام لمختلف الأصول المالية (أسهم، سندات ...الخ)[3].

من خلال التعاريف السابقة لسوق الأوراق المالية يمكن استنتاج المفهوم التالي: سوق الأوراق المالية سوق يتعامل بالأوراق المالية طويلة الأجل من أسهم وسندات، تقوم بعمليات تجميع

---

[1] – عبد الباسط وفا محمد حسن، **بورصة الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف تحول مشروعات القطاع العام إلى الملكية الخاصة**، دار النهضة العربية،1996، ص 25.

[2] – ضياء الدين مجيد الموسوي، **البورصات أسواق رأس المال وأدواتها الأسهم والسندات**، منشورات الجزائر، 1998، ص ص 6-7.

[3] - Pierre Conso et Hemici Farouk , « **Gestion financière de L'entreprise** » 11eme édition, Dunod, Paris, 2005, p 519.

pdfelement

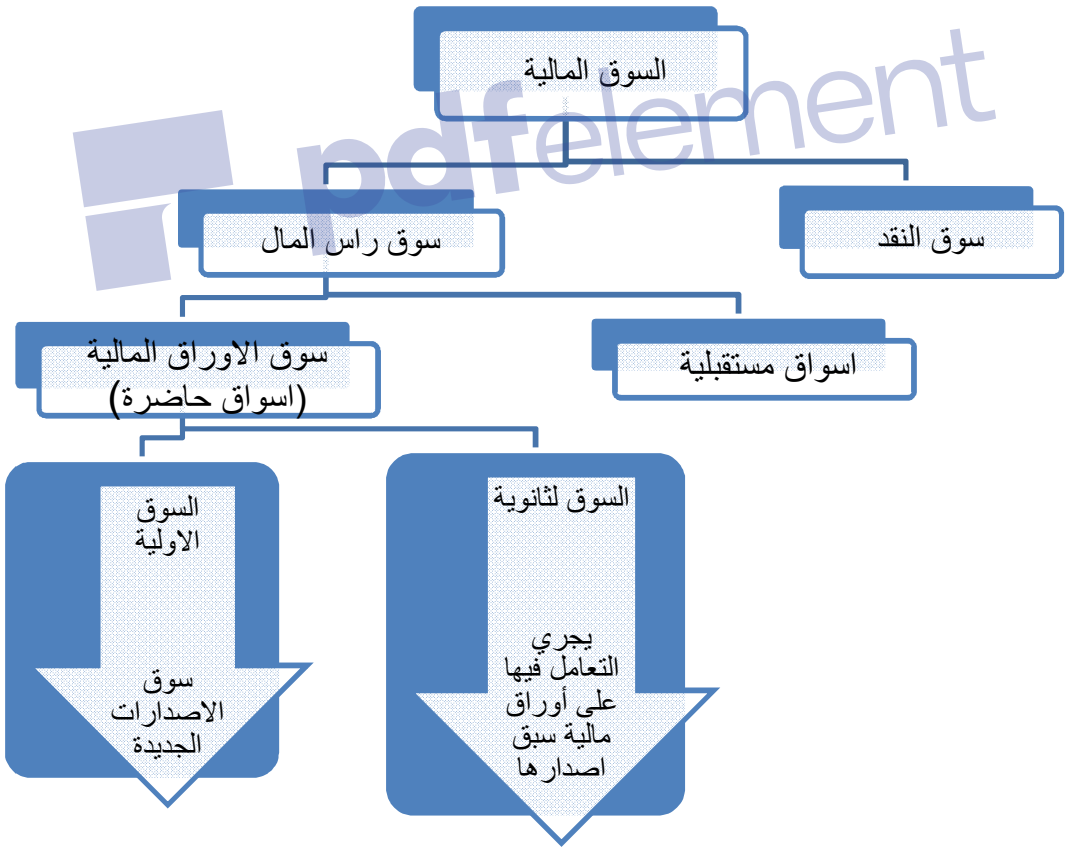
Retirer le filigrane maintenant

المدخرات وتوظيفها، أي استعمالها في تمويل المشرعات طويلة الأجل عن طريق تسييل استثماراتها في شكل أوراق مالية، وتسهيل عمليات تداولها، وتتم عمليات التداول إما في الأسواق المنظمة أو الغير منظمة.

ثالثا: تموقع سوق الأوراق المالية في سوق المالي

في ظل الخلط والالتباس في المراجع والأبحاث بين السوق المالية وسوق الأوراق المالية، قد يكون من المفيد أن أولا نقدم هيكل سوق الأوراق المالية وموقعه من السوق المالية بمفهومها الواسع.

الشكل رقم (1): تموقع سوق الأوراق المالية في سوق المالية



المصدر: رضوان سمير عبد الحميد، **أسواق الأوراق الماليـة ودورهـا في تمويـل التنمية**، ط01، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القـاهرة، 1996، ص: 36.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني: وظائف، مقومات وخصائص سوق الأوراق المالية

لسوق الأوراق المالية مجموعة من المقومات والخصائص تميزها عن غيرها من الأسواق، كما تؤدي عدة وظائف، لذا سيتم تناول في هذا المطلب كلا من وظائف سوق الأوراق المالية ، مقومات وخصائص سوق الأوراق المالية.

أولا: وظائف سوق الأوراق المالية

لسوق الأوراق المالية وظائف هامٌ في الاقتصاد بحيث تعمل على ما يلي[1]:

- تضمن للمؤسسات الموارد المالية على المدى الطويل، تسهل عملية النمو لها، كما تسمح للدولة من أداء سياستها الاقتصادية بقدر كبير من الأداء؛
- قناة لتمويل الاقتصاد الوطني من خلال تجميع المدخرات من أصحاب الفائض المالي وتوجيهها نحو الاستثمار بغية تنشيط حالة الاقتصاد ككل[2]؛
- كما تعمل سوق الأوراق المالية على توجيه الفوائض للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز في التمويل أو التي تريد توسيع نشاطها من أجل المساهمة في التنمية وتطوير هذه المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها تؤمن للدولة موارد إضافية تساعد على تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فهي إذن تمثل القناة الكاملة للتمويل المباشر والسريع والأمثل بين المدخر والمستثمر؛
- أداة ومؤشر للحالة الاقتصادية: تساعد الأوراق المالية في تحديد الاتجاهات العامة في عملية التنبؤ، فهي تعتبر المركز الذي يتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية، وتسجيلها، وحجم المعاملات مقيد بالأموال السائلة المتداولة، والأسعار؛

---

[1] – بوكساني راشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46-48.

[2] - Alain Choinel et Gérard Rouyer, **Le marche financier : structures et acteurs**, 7eme édition, Banque éditeur, Paris, ,1999,P 35.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- أداة لتوفير فرص استثمارية متنوعة: تتنوع هذه الفرص وتتفاوت من خلال الخطر المرتبط بالأوراق المتداولة في سوق الأوراق المالية، ويكون ذلك من خلال كثرة وتنوع هذه الأوراق، وتوفير البيانات والمعلومات عن هذه الأوراق التي يتم التعامل بها، فالبورصة تصدر نشرة بالأسعار الرسمية لهذه الأوراق كل يوم، مبينة بذلك الأوراق التي حدث عليها التعامل وحركة الأسعار الخاصة، مما يمكن المستثمر من مقارنة ودراسة مدى الإقبال على الأنواع المختلفة من هذه الأوراق، وبالتالي يعتبر مرشدا عند اختياره للأوراق المالية التي يرغب في الاستثمار فيها؛

- أداة مساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي، من خلال عملات البيع والشراء المحصل عليها في سوق الأوراق المالية؛

- تعد مظهرا من مظاهر الائتمان الداخلي، فإذا ما ازدادت مظاهر الائتمان ليشمل الأوراق المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية الدولية، أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية.

pdfelement

ثانيا: مقومات وخصائص سوق الأوراق المالية

إن وجود أسواق مالية فعالة يتطلب توفير مجموعة من المقومات والخصائص، تجعلها أكثر تميزًا عن باقي الأسواق.

1- **مقومات سوق الأوراق المالية:** يمكن تقسيم هذه المقومات إلى مجموعتين هما[1]:

1-1- **مقومات رئيسية:** تتمثل في ما يلي:

-توفير مناخ ملائم للاستثمار قائم على عنصري الثقة والتنظيم من خلال الثقة بالنظام السياسي والاقتصادي لدوره في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، أما التنظيم فينعكس بكفاءة

[1] – أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، **الاستثمار في الأوراق المالية تحليل وإدارة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2004، ص-ص: 112-113.

Retirer le filigrane maintenant

وفعالية السياسة المالية والنقدية وما يلحقها من نظم وتشريعات خاصة بالإصدار النقدي والتحويل الخارجي والقانوني؛

- فلسفة اقتصادية واضحة، تسمح لرأس المال الخاص بتكوين مؤسسات المساهمة المختلطة والخاصة وما يتبعها من أنظمة وقوانين؛

- تنوع أدوات الاستثمار، وهي سلعة سوق المال، فالتنوع بالأدوات يعني تعدد الخيرات أمام المدخرات ؛

- مؤسسات مالية وبنكية متنوعة ومتعددة قادرة على خلق الفرص وتجميع المخاطر وتقليلها، هذا بجانب فعاليتها بتسويق الإصدارات؛

- حجم مناسب من المدخرات القابلة للتحويل إلى استثمارات مختلفة الآجال إذ وجود السوق يحفز هذه المدخرات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية.

1-2- **مقومات مساعدة:** لها دور في إنجاح وتطوير السوق، من بين هذه المقومات نذكر:

- نظم اتصال فعالة ومتطورة وكفاءة تساعد في تطوير المعلومات الموثوق بها والدقيقة حول حركة الأسعار؛

- أنظمة كفأة للإفصاح المعلوماتي والمالي عن واقع المؤسسات وتحليل نشاط الاقتصاد الوطني؛

- قوانين تضفي صفة المنافسة الكاملة ومنع الاحتكار بشكل يجعل السوق يستجيب لقانون العرض والطلب؛

- هيكل مؤسسي منظم، يترجم على شكل جهاز إداري متكامل تديره هيئة حيادية خبيرة في مجال المال؛

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

-نصوص قانونية وأحكام تحمي المستثمرين من التلاعب والغش تحديد التصرفات ذات القبول العام بين أوساط المتعاملين، بشكل يعزز ثقة الجمهور بنظام السوق وهيئته.

2- خصائص سوق الأوراق المالية: من بين الخصائص التي تميز سوق الأوراق المالية عن باقي الأسواق الأخرى نذكر منها [1]:

-سوق الأوراق المالية تتسم بكونها أكثر تنظيما من باقي الأسواق المالية الأخرى، نظرا لكون المتعاملين فيه من الوكلاء المختصين، وهناك شروط وقيود قانونية لتداول الأوراق المالية في هذه السوق، لذلك في معظم البلدان هناك إدارات مستقلة ذات صلاحيات تدير العمليات في أسواق الأوراق المالية وتوفر للمتعاملين المعلومات الضرورية؛

-يتطلب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية، يتم فيها تداول الأدوات التي تم إصدارها من قبل بما يكفل توفير السيولة؛

-التداول في هذه السوق يتم بتوفير المناخ الملائم، وكذا المنافسة التامة حتى يتم تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض والطلب؛

-التداول في سوق الأوراق المالية الثانوية الخاصة يتم من خلال الوسطاء ذوي خبرة في الشؤون المالية؛

-سوق الأوراق المالية تتميز بالمرونة، وبإمكانية استفادتها من تكنولوجيا الاتصالات فإن ذلك يعطي خاصية للأسواق المالية بكونها تتميز عن غيرها من أسواق السلع بأنها أسواق واسعة تتم فيها صفقات كبيرة وممتدة قد يتسع نطاقها ليشمل أجزاء عدة من العالم في نفس الوقت؛

-الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلب توفر المعلومات السوقية، واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة؛

---

[1] – بوكساني رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

-سوق الأوراق المالية ترتبط بالأوراق المالية طويلة الأجل، وتكتسب أهمية خاصة في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى أموال تسدد على أمد طويل؛

-الاستثمار في سوق الأوراق المالية قد يكون أكثر مخاطرة وأقل سيولة من الاستثمار في السوق النقدي، نظرا لكون أدوات الاستثمار فيه، مثل السندات طويلة الأجل يحتمل مخاطر سعرية، سوقية، وتنظيمية مختلفة، وكذلك الأسهم على الرغم من أنها ذات عائد أكبر نسبيا إلا أن مخاطرها كبيرة أيضا؛

-الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر ذا عائد مرتفع نسبيا، وبالتالي فإن اهتمام المستثمرين في سوق الأوراق المالية يكون نحو الدخل أكثر منه نحو السيولة والمخاطرة.

المطلب الثالث: هيكلة وتنظيم سير سوق الأوراق المالية

بعد تحديد موقع سوق الأوراق المالية من السوق المالية، حيث يعتبر احد جناحي سوق رأس المال، سنتطرق في هذا المطلب إلى كلٍ من هيكلة وتنظيم سير سوق الأوراق المالية.

pdfelement

أولا: هيكل سوق الأوراق المالية

تنقسم سوق الأوراق المالية إلى قسمين: السوق الأولية والسوق الثانوية، وكلا السوقين على درجة كبيرة من الأهمية ويتوقف كل منهما على الأخر، فكلاهما يكمل الأخر.

1- السوق الأولية : تختص هذه السوق بالتعامل في الإصدارات الجديدة سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع في مشروع قائم، وذلك من خلال زيادة رأس مالها [1]، وهذا يعني أن المؤسسات التي تحتاج إلى الأموال يمكنها إصدار عدد من الأوراق المالية، وطرحها للاكتتاب سواء في اكتتاب عام آو خاص، وهذا يعطي فرصة لجميع الأفراد والهيئات المختلفة

[1] - Eugene F. Brigham, Joel F. Houston, **Fundamentals of Financial Management**, 12th éd, South – western- Congage learning, USA, 2009, p 30.

Retirer le filigrane maintenant

للمشاركة عن طريق مدخراتهم في توفير الأموال[1]، انطلاقا من هذا التعريف هناك من يسمى هذا السوق بسوق الإصدار.

إذا هذه السوق ما هي إلا أداة لتجميع المدخرات وتقديمها للمؤسسات، وتنشأ نتيجة لذلك علاقة ما بين مقدمي الأموال (المكتتبين) وبين تلك المؤسسات[2]، وقد يتم إصدار وتصريف هذه الأوراق إما بطريقة مباشرة حيث تقوم الجهة المصدرة بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين سواء أفرادا أو مؤسسات مالية من أجل بيع الأسهم والسندات المصدرة، وإما أن يتم ذلك بطريقة غير مباشرة وهو قيام مؤسسة متخصصة – عادة مؤسسة مالية– بإصدار هذه الأوراق، وهو الأسلوب الأكثر شيوعا[3].

2- السوق الثانوية : أي السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولى وتعمل فيه المؤسسات المالية التي تقوم بتنشيط تداول هذه الأوراق، وتوفير عنصر السيولة مثل مؤسسات الوساطة ومؤسسة إدارة محافظة الأوراق المالية، لذا هناك من يسمى هذا السوق بسوق التداول، ويمثل سوق تداول الأوراق المالية بعد الاكتتاب بها في السوق المالي، ويعد السوق الرئيسي للأوراق المالية المرجح لنمط النشاط الاقتصادي والمالي في الاقتصاديات المعاصرة، يقسم السوق الثانوية إلى:

2-1- أسواق الأوراق المالية المنظمة (البورصة): حيث يتم بيع وشراء الأوراق المالية المختلفة، بموجب إجراءات وقواعد ووسطاء وتكاليف وتوقيتات محددة بقانون محاط بشفافية الإفصاح عن المعلومات وتسجيلها وعرضها بشكل متميز، وتحتضن معظم دول العالم سوق

---

[1] – عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياقص،**الأسواق و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 281.

[2] – عبد الفتاح إسماعيل وعبد الغفار علي حنفي، **الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 10.

[3] – عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياقص، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.

Retirer le filigrane maintenant

الأوراق المالية المنظمة أو أكثر، مثل سوق نيويورك للأوراق المالية والسوق الأمريكية لتداول الأسهم وبورصة طوكيو وبورصة لندن.

ولهذه السوق خصائص تتميز بها نذكر من بينها[1]:

- **المكان:** ويقصد به القاعة أو البناية التي يتم فيها التداول وله أهمية كبيرة وذلك لأن معظم القوانين والتشريعات تلزم وجود مكان من أجل تداول الأوراق المالية وأي صفقة تتم خارج المكان المحدد للبورصة فإنها تعتبر باطلة وملغاة؛

- عند إلزام التداول للمتعاملين في مكان البورصة فهذا يضمن كل العروض والطلبات للأوراق المالية في لحظة ما سوف تكون ممثلة في عملية تداول؛

- إن حصر التداول في مكان البورصة المخصصة لذلك يضمن ويسهل تأمين ومراقبة التعاملات لأنها تحت إشراف هيئة رسمية الموكلة بذلك؛

- إن أوقات الدوام تكون محددة وذلك وفق شروط وضوابط تكون معروفة لجميع المتعاملين؛

- تجري في البورصة عمليات تداول الأوراق المقبولة لتداول وتستجيب لشروطها؛

- تشترط البورصة لعملية التداول وجود أشخاص محددين للقيام بذلك يطلق عليهم الوسطاء يخضعون لشروط وأنظمة البورصة عند قبولهم كأعضاء فيها لتحدد لهم شروط عملهم؛

- تتخذ عملية تداول الأوراق المالية في البورصة نوعين من العمليات، عمليات فورية وعاجلة، عمليات مستقبلية وآجلة[2]؛

- توفير الحماية اللازمة لحقوق المتعاملين، وتعزيز الثقة لأنها تخضع لإشراف جهات رقابية رسمية تكون مباشرة من الحكومة.

---

[1] – زياد رمضان ومروان شموط، **الأسواق المالية والنقدية**، ط 1، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، الإسكندرية، 2008، ص ص 91-92.

[2] – لمزيد من المعلومات أنظر المبحث الثالث من الفصل الأول.

Retirer le filigrane maintenant

2-2- الأسواق غير المنظمة: يتم في هذا النوع من الأسواق تداول الأوراق المالية سواء المسجلة في السوق المنظمة أو غير المسجلة فيها، حيث يستخدم هذا الاصطلاح على المعاملات التي تتم خارج السوق المنظمة، حيث لا يوجد مكان محدد لإجراء التعامل، كما يتم التعامل في أوقات غير الأوقات الرسمية للسوق المنظمة، ويتحدد سعر الورقة المالية هنا طبقا للتفاوض وذلك ببيوت السمسرة من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات السريعة التي تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين، ومن خلال هذه الشبكة يمكن للمستثمر أن يختار أفضل الأسعار[1].

وتتمثل أهم الفوائد والوظائف التي تقدمها هذه السوق للمتعاملين في ما يلي[2]:

-فيما يخص بيع الأوراق المالية الخاصة بالإصدارات الجديدة، فإننا نجد في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن بنوك الاستثمار تعتمد على بيوت السمسرة أو السماسرة في بيع الأوراق المالية المصدرة، وتعتبر هذه الوظيفة من وظائف السوق الأولية؛

-تقوم هذه السوق بتسييل الأوراق المالية التي يقتضي الأمر بيعها بكميات كبيرة وسعة فائقة، وهذا يتعذر حدوثه في الأسواق المنظمة بالسعر المناسب والوقت المناسب إذا ما كانت مقيدة في السوق؛

-يحقق السماسرة هامش ربح مرتفع يمثل الفرق بين سعر الشراء والبيع.

وتنقسم السوق غير المنظمة إلى سوقين السوق الثالث والسوق الرابع .

2-2-1- السوق الثالث: هي عبارة عن نوع من الأسواق غير المنظمة، حيث تتكون من بيوت الوساطة من غير أعضاء السوق المنظمة، وإن كان لهم الحق في العمل في الأوراق

---

[1] – عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)** ، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2008، ص 22.

[2] – عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط 1، مركز يزيد الكرك مؤسسة بوابة الجامعة الشمالية، الأردن،2004، ص ص 378-379.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المالية المسجلة في تلك الأسواق، وبيوت الوساطة هذه تكون على استعداد لشراء وبيع الأوراق المالية بأي كمية سواء صغيرة أو كبيرة، أما جمهور العملاء في هذه السوق فهي المؤسسات الاستثمارية الكبرى مثل صناديق المعاشات والأصول المؤمن عليها التي تديرها البنوك التجارية[1].

2-2-2- السوق الرابع: من بين الأسواق الغير المنظمة الذي يتكون من المؤسسات الكبرى ومنشات الأعمال العائلية والأفراد الأغنياء الذين يتعاملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية في طلبيات كبيرة، والتي يقتصر دور الوسطاء فيها على تسهيل عمليات التبادل دون احتفاظهم بأي مخزون من الأوراق المالية ودون تحملهم لأية خسائر، والتي تقل فيها كثيرا عمولة الوسطاء عن الأسواق الأخرى لقلة تكلفتهم في عملية الوساطة، فقد يحصل الوسيط على صفقته بصفته أو يتفق مع عملائه على أتعاب سنوية مقابل خدماته[2].

ثانيا: تنظيم سير سوق الأوراق المالية

تشجع سوق الأوراق المالية على الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين الأفراد، والتعامل مع وحدات العجز والفائض عبر آليات بيع وشراء الأوراق المالية عن طريق النظام الذي تشتغل به سوق الأوراق المالية، ولتوضيح تنظيم سوق الأوراق المالية سوف نتطرق إلى العناصر الآتية:

1- **نظام تشغيل سوق الأوراق المالية:** يشترط السوق المنظمة أن يتم فيها تداول الأوراق المالية المسجلة، وذلك داخل قاعة للتعامل، عن طريق وسطاء مرخص لهم بالعمل فيها، وذلك طبقا لطريقة التداول المتفق عليها، مع الالتزام بوحدات التعامل ووحدات لتغير

---

[1] – سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص ص 186-187.

[2] – منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال** ، بدون طبعة، منشاة المعارف لتوزيع، الإسكندرية،1993، ص: 111.

Retirer le filigrane maintenant

الأسعار –كلما كان ذلك ضروريا– وتحدد الهيئة المشرفة على السوق هذه الوحدات، وتتولى الهيئة الإعلان عن الصفقات والكميات التي يتم تداولها لكل ورقة من الأوراق المالية المسجلة فيها، وغيرها من المعلومات التي ترى ضرورة الإعلان عنها لصالح المتعاملين[1].

من خلال ما سبق يتضح أن مكونات نظام تشغيل بورصة الأوراق المالية تتكون من:

قاعة التداول: وهو المكان المخصص للتداول.

الوسطاء المرخص لهم بالعمل في البورصة[2]: وهم الذين يقومون بتنفيذ أوامر عملائهم في بيع أو شراء الأوراق المالية بالبورصة، ويمنع هؤلاء الوسطاء من القيام بالشراء أو البيع لحسابهم الخاص، ويمكن أن يكون الوسيط، مؤسسة فردية أو مؤسسة متخصصة في مجال الوساطة، فالوسطاء من الفاعلين الرئيسيين في البورصة، فهم من أهم صناع السوق وموجهوه، فهم المحرك الرئيسي النشط للأوراق المالية بذاتها وبالتالي فالوسيط يعتبر أحد العناصر التي بدونها لا يتم التعامل في البورصة.

لكما يقوم الوسيط بتقديم النصيحة، فهو المستشار للمستثمر، يساعده على حسن اختيار الأوراق المالية للمؤسسات القوية، ويوضح له أفضل الأوقات للشراء أو البيع من خلال النصائح والمشورة والرأي والرؤية المستقبلية فيما يتصل بالسوق ككل، ومن هنا يجب على الوسطاء أن يكونوا على دراية كاملة بما يحدث في السوق المالي، وكذلك بالدوافع والأسباب التي تكمن وراء تقلباته، وأن يكونوا ملمين بقواعده وتوازناته من خلال التحصيل العلمي والخبرة المكتسبة في مجال سوق المال.

---

[1] – أحمد سعد عبد اللطيف، **بورصة الأوراق المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 29.

[2] – محسن أحمد الخضيري،**كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة**، ط 2، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،2001، ص ص: 55–56.

Retirer le filigrane maintenant

2- طرق التداول بسوق الأوراق المالية: يتم التوصل إلى سعر تنفيذ صفقة الأوراق المالية بين البائع والمشتري عن طريق الوسيط بإحدى الطرقتين[1]:

طريقة المفاوضة: وفي هذه الطريقة يتم الإعلان عن أسعار العرض أي البيع وأسعار الطلب أي الشراء لكل وسيط، ثم يتم التفاوض بين البائع والمشتري للوصول إلى اتفاقية على سعر التنفيذ، وتمكن هذه الطريقة من إعطاء الفرصة لتحديد السعر العادل للورقة المالية.

طريقة المزايدة: وفي هذه الطريقة يتم التزايد على السعر حتى يتم الاتفاق على أحسن عرض للمشتري، هذا ويتم الإعلان عن الأسعار علنا، وينتهي التداول بعقد صفقة الأوراق المالية، والتي يتم تسويتها بالتسليم والتسلم الفعلي، وتظهر هذه العمليات ضمن حجم التداول.

3- المتعاملون: يمكن تميز تصنفين من الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية هما:

3-1- تصنيف حسب الهدف من التعامل: يمكن تصنيف الأطراف التي تتعامل في بيع وشراء الأوراق المالية حسب الهدف من وراء هذا التعامل، والذي يعتبر الموجه الرئيسي لهؤلاء في تخطيط عمليات البيع والشراء إلى أربعة مجموعات رئيسية هي[2]:

المضاربون المحترفون: تهدف هذه المجموعة إلى الاستفادة من فروق الأسعار لذلك يهتم المضاربون المحترفون بمتابعة تحركات الأسعار بالسوق بصفة دائمة، هذا بالإضافة إلى التنبؤ باتجاه السوق وتخطيط عملياته، ويستخدم المضارب المحترف أدوات التحليل الإحصائي والاقتصادي التي تمكنه من تفسير العوامل الخارجية المؤثرة على السوق، هذا بالإضافة إلى معرفته بالعمليات الفنية التي تدور داخل السوق؛

---

[1] – احمد سعد عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 30 .

[2] – المرجع السابق، ص 32 .

Retirer le filigrane maintenant

المضاربون الهواة: وهم مجموعة تهدف إلى الاستفادة من فروق الأسعار من دون أن تهتم بدراسة العوامل المؤثرة على السوق، ولا تقوم بدراسة اتجاهات السوق، ولا تتطلب سياسة مرنة تتفق مع دورات الهبوطية الصعودية لأسعار الأسهم، وعادة ما يختفي هؤلاء من السوق نتيجة تحقيق خسائر؛

المتآمرون: تهدف هذه المجموعة إلى التحكم في الأسعار وتوجيه السوق صعودا وهبوطا بوسائل مصطنعة بهدف أن يصبح السعر السائد في الورقة المالية بالسوق أعلى أو بسعر أدنى من السعر العادل، الناتج عن قوى العرض والطلب العاديين، ويتميز هؤلاء بتوافر الموارد المالية الضخمة لديهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم، ويستفيد هؤلاء المحترفين من الاتجاهات الطبيعية لأسعار أسهم السوق؛

المستثمرون: هناك نوعان من المستثمرين:

-المستثمر الداخلي، ويهدف إلى السيطرة على المؤسسة وإدارتها من خلال تملك عدد كاف من الأسهم، ويكون هدفه الربح في المرتب الثانية؛

-المستثمر العادي، ويهدف إلى تحقيق الربح في المرتبة الأولى في الأجل الطويل، بالإضافة إلى العائد الجاري.

3-2- تصنيف المتعاملين إلى عارضين وطالبين: يلاحظ من خلال التصنيف السابق للأطراف التي تتعامل في سوق الأوراق المالية أنه تجاهل الأطراف المتعاملة في سوق الإصدار، وعليه يمكن تقسيم المتعاملين في سوق الأوراق المالية إلى كل من العارضين والطالبين لرأس المال.

Retirer le filigrane maintenant

العارضون لرأس المال: وهم أصحاب الأموال أي المدخرات، أو من لهم فائض في مواردهم المالية، ويريدون استثمارها على شكل قيم منقولة، وعلى العموم ينقسم عارضوا رؤوس الأموال إلى فئتين[1] :

الفئة الأولى : تضم أصحاب الادخار الفردي – وهو الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإنفاق – وتتميز هذه الفئة بقلة رؤوس الأموال المراد استثمارها؛

الفئة الثانية: تضم البنوك وشركات التأمين وصناديق الإيداع والادخار وصناديق الاستثمار، ومن أهم وظائف هذه الشركات عملية التوظيف في سوق الأوراق المالية بهدف تحقيق إجراءات إضافية.

ومما سبق ذكره يتضح أن الادخار الجماعي مفضل على الادخار الفردي[2]، لأنه يعمل على تحريك وإنعاش السوق، كما يعمل علي تجميع وتعبئة الادخار المتاح لدى الأفراد بصورة منتظمة، يقدم إدخارات أو توظيفات مجمعة ثابتة ومستمرة، يعوض الأفراد عن نقص الخبرة ويقلل من المخاطر حيث أن هذه الشركة لها خبرة بالسوق.

الطالبون لرؤوس الأموال[3]: ويقصد بالطالبين لرؤوس الأموال في شكل أوراق مالية، ويأخذون في أغلب الأحيان شكل المؤسسات الصناعية والتجارية، والمؤسسة التي تصدر الأسهم والسندات لتمويل احتياجات بالإضافة إلى الحكومات التي تصدر السندات بهدف تغطية العجز في الميزانية أو بهدف امتصاص السيولة في الأسواق أو مواجهة نفقات غير عادية.

---

[1] – محمود أمين زوبل، **بورصة الأوراق المالية: موقعها من الأسواق – أحوالها مستقبلها**–، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 51.

[2] – مصطفى رشدي شيحة، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط 6، دار المعرفة، الإسكندرية، 1996، ص 551.

[3] – أحمد صيام زكي، **مبادئ الاستثمار**، ط 1، دار المناهج، عمان، 1997، ص 60.

Retirer le filigrane maintenant

بالإضافة للعارضين والطالبين يوجد الوسطاء الماليون، وهم صناع ومحركو السوق، ويمكن تقسيمهم إلى:

- السماسرة ووكلاء التبادل؛

- صناديق الاستثمار؛

- المحكمون والمراقبون: يجب أن تكون في كل بورصة هيئة للتحكيم في المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة والوسطاء والمندوبين الرئيسيين فيما بينهم، أو بين أحدهم وبين عميل، بشرط أن يتفق الطرفان على التحكيم.

4- شروط الدخول إلى البورصة: تتطلب عملية دخول المؤسسات الاقتصادية إلى سوق الأوراق المالية جملة من الشروط، منها ما يتعلق بالجانب المالي ومنها ما يتعلق بالجانب القانوني، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الشروط تختلف من دولة لأخرى، ومن بورصة إلى أخرى داخل نفس الدولة، ويمكن تلخيص هذه الشروط في النقاط التالية[1]:

- يشترط في المؤسسة التي ترغب في الدخول إلى البورصة أن يكون شكلها قانوني من الأموال أي مؤسسة مساهمة أو التوصية بالأسهم؛

- أن يفتح رأس المال الاجتماعي لجمهور المساهمين المحتملين بنسبة تتروح ما بين 20 % إلى25 %، حيث تطرح هذه النسبة من رأس المال في سوق الأوراق المالية وذلك بإصدار ما يقابلها من أسهم؛

- أن يكون قد مر على تأسيسها ونشاطها أكثر من ثلاثة سنوات؛

- أن تكون قد حققت الأرباح خلال السنتين الأخيرتين عند طلب الإدراج في سوق الأوراق المالية مع توزيع الأرباح ؛

[1]- P. Monnier, **Les marchés boursiers, Verreuil**, 3éme édition, Paris, 1997, p p 28-29

Retirer le filigrane maintenant

-تكوين ملف الدخول وإيداعه لدى الجهات المختصة، مع الإشارة إلى أن الملف يجب أن يحتوي على القانون الأساسي للشركة، وتقديم نشاط المؤسسة وآفاقها المستقبلية، مع الإشارة إلى كيفية الدخول إلى سوق الأوراق المالية؛

-تقديم القوائم المالية الختامية كجدول حسابات النتائج، الميزانية الختامية، مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثاني: ماهية كفاءة سوق الأوراق المالية

تحتل سوق الأوراق المالية مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة خاصة التي تقوم على أساس التعامل الحر، فمن خلالها يتم تجميع الموارد المالية – المدخرات وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية المختلفة، التي بدورها تقوم بإنتاج السلع والخدمات، وزيادة الناتج القومي، وتتمتع سوق الأوراق المالية بأهمية خاصة نظراً لما تطلع به من وظائف، وما تزاوله من أعمال، فهي تمثل حلقة الوصل بين الأفراد، والبنوك ومؤسسات الادخار، التي يتجمع لديها المدخرات من ناحية، وبين المشروعات الاستثمارية والإدارة القادرة على استغلال رؤوس الأموال، بأفضل استخدام ممكن من ناحية أخرى، ومن اجل أن تقوم سوق الأوراق المالية بتوجيه المدخرات لأفضل الاستثمارات لابد أن تتميز بالكفاءة.

pdfelement

المطلب الأول: مفهوم وخصائص كفاءة سوق الأوراق المالية

أثار ولا يزال يثير موضوع كفاءة السوق اهتمام الكثير من المهتمين في مجال الاستثمار المالي سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، وظهرت بسبب ذلك الكثير من الدراسات التي تحدد الشروط الواجب توفرها في السوق لكي تتسم بنوع من الكفاءة، ولذلك نتناول في هذا المطلب تعريف كفاءة السوق وخصائصه.

أولا: تعريف كفاءة سوق الأوراق المالية

يوجد العديد من البحوث التي تطرقت إلى تعريف كفاءة سوق الأوراق المالية، نذكر في ما يلي بعض هذه التعاريف:

Retirer le filigrane maintenant

يعرف السوق الكفء على أنه ذلك السوق الذي يحدد السعر الصحيح للأوراق المالية، أي السعر الذي يعكس القيمة الحقيقية لهذه الأوراق، والقيمة الحقيقية للورقة هي المبلغ الذي يحصل عليه أو بدفعه مقابل هذه الورقة بالنظر إلى العائد الذي يمكن أن يتحقق منها[1].

كما تعرف السوق الكفأة بأنها سوق تعكس فيها سعر الأوراق المالية التي تصدر فيها المؤسسات كافة المعلومات المتاحة عنها ولا يوجد فاصل زمني في الحصول على المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية، وعليه يمكن تقديم مفهوم الكفاءة السوقية على أنها تلك الأسواق التي تحقق الأهداف التالية [2] :

- التخصيص الأمثل للموارد؛
- التقييم الدقيق للمبادلات؛
- تقديم خدمات بأقل تكلفة .

وهناك من يعرفه بأنها "ذلك السوق الذي أية معلومات جديدة ترد إليه ستنعكس بسرعة وبصورة كاملة على الأسعار أو نعني بالمعلومات الجديدة المعلومات المفاجئة، حيث أن المفاجآت تكون سارة أو غير سارة، وبالتالي التغيرات في الأسعار في السوق الكفء قد تكون موجبة أو سالبة "[3].

pdfelement

---

[1] – أمين عبد العزيز حسي، **الأسواق المالية**، بدون طبعة، دار قباء الحديثة للطباعة والتوزيع، القاهرة،2007، ص 239.

[2] -J. Teulie et topsa calian, **Finance**, Edition Vuibert, Paris, pp 74-75.

[3] – محمد صالح الحناوي، **أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، ط 2، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 74.

Retirer le filigrane maintenant

وتعرف كفاءة سوق الأوراق المالية أيضا على أنها " السوق التي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية كل المعلومات المتاحة بسرعة ودقة"، حيث يشير هذا المفهوم إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي[1]:

التأثير الكامل: يفترض مفهوم الكفاءة أن المستثمر سوف يستوعب كل المعلومات وذلك من أجل اتخاذ قرار البيع والشراء وبالتالي فإن أسعار الأسهم أي مؤسسة سوف تعكس كافة المعلومات التي يمكن أن تؤثر عليها؛

جمع المعلومات المتاحة: يفترض مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية أن كل المعلومات الموجودة هي متاحة وبالتالي سوف تنعكس على الأسعار متضمنة في ذلك كل المعلومات سواء في الماضي أو في الحاضر وكذلك المستقبل، مثل توقع المستثمرين لانخفاض معدل الفائدة مما ينعكس على الأسعار في الحاضر؛

السرعة والدقة: يفترض هذا المفهوم إجراء تعديل في الأسعار بسرعة وذلك بمعرفة معلومات جديدة وتوافر معلومات غير متحيزة، وهذا لا يعني أن السعر الجديد يعكس دائما سعر التوازن وبينما يكون سعرا عادلا للتوازن النهائي وذلك بعد أن يقوم المستثمر بتقييم كل المعلومات، كما أنه لا يوجد في السوق الكفء فاصل زمني بين تحليل المعلومات والوصول إلى النتائج بخصوص أسعار الأوراق المالية.

وحسب بيفر (Beavar 1981) "أن سوق الأوراق المالية يكون كفء بالنسبة لنظام معين من المعلومات إذا كانت أسعار الأوراق المالية تعمل كما لو كان كل فرد يعرف هذا النظام للمعلومات معرفة كاملة "[1].

---

[1] – إيهاب الدسوقي، **اقتصاديات كفاءة البورصة**، ط 1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص ص 32-33.

Retirer le filigrane maintenant

وعموما مما سبق يتضح لنا أن كفاءة سوق الأوراق المالية هي عبارة عن السوق التي تتم فيها استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات والمعلومات الواردة للسوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية، حيث في ظل السوق الكفء فإن سعر الورقة المالية يعكس جميع المعلومات المتاحة وذلك في ظل توفر مجموعة من الشروط.

ثانيا: خصائص سوق الأوراق المالية الكفؤة

وفقا لمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي يتميز بها السوق الكفء[2]:

-يتصف المتعاملون في تلك السوق بالرشاد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتنوعة مما يدفعهم إلى السعي نحو تعظيم ثروتهم؛

-المعلومات متاحة للجميع من مقرضين، مستثمرين، الإدارة، الجهات الحكومية، مراقبي الحسابات دون أي تكلفة مما يؤدي إلى تماثل توقعاتهم بشأن أداء المؤسسات خلال الفترات القادمة؛

-حرية تامة في تداول الأوراق المالية بدون أي قيود ضريبية، كما أنه لا تفرض عليهم أي تكلفة تداول؛

-وجود عدد كبير من المتعاملين مما يعني عدم قدرة أي مستثمر على التأثير بمفرده على الأسعار في تلك السوق؛

---

[1] – بيفر، نقلا عن محمد صالح الحناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[2] – مفتاح صالح و معارفي فريدة، **متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها** ، مجلة الباحث العدد07، جامعة بسكرة، 2009–2010، ص 182.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

-في مثل هذه السوق لا يستطيع أي مستثمر ان يحقق عائدا مرتفعا يفوق ما حققه المستثمرون الآخرون لأن العائد يكفي لتعويض كل مستثمر عن المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في السهم محل الصفقة فقط.

المطلب الثاني: متطلبات وأنواع كفاءة سوق الأوراق المالية

يتطلب تحقيق سوق أوراق المالية كفء مجموعة من المتطلبات، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى كلٍ من متطلبات تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية وأنواعها.

أولا: متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية

إن كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على مدى توافر المعلومات والبيانات للمستثمرين من حيث سرعة توفرها وعدالة فرص الاستفادة منها وتكاليف الحصول عليها، كما أن كفاءة السوق تسمح بكفاءة تخصيص الموارد المتاحة بما يسمح بتوجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحا[1]، لذا يقوم نظام كفاءة السوق على ثلاثة كفاءات[2]:

1 – الكفاءة التخصيصية: تعبر عن مدى القدرة على توجيه الموارد المالية المتاحة إلى الاستخدامات البديلة مما يؤدي إلى أفضل تأثير ممكن، ويرى البعض أن السوق الكفء هي التي بإمكانها تحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة بحيث يتم ضمان توجيه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر تفضيلا بالنسبة للمجتمع، ويعكس هذا التفضيل ربحية هذه المجالات، وفي هذا الإطار يمكن القول أن السوق يلعب دورين أساسيين، الأول مباشر والثاني غير مباشر.

---

[1] – صلاح الدين حسن السيسي، **بورصات الأوراق المالية (الأهمية – الأهداف – السبل – مقترحات النجاح)** ، ط01، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2003، ص 25.

[2] – هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص ص: 75-76

Retirer le filigrane maintenant

فمن خلال الدور المباشر فعندما يقوم المستثمرون بشراء أسهم مؤسسة ما فهم يشترون في حقيقة الأمر العوائد المستقبلية المنتظر أن تحققها هذه المؤسسة، وهذا يعني أن المؤسسات التي تعمل في مجالات تتوافق وتفضيلات المستهلكين سوف تحقق عوائد أعلى بما ينعكس على ارتفاع ربحيتها وزيادة العائد الذي سوف تعطيه لحملة أسهمها، هذا ما يجعل المؤسسة في وضع يسمح لها من إصدار المزيد من الأسهم بسهولة، كما يسمح لها بالاقتراض وهي في ظروف جيدة تؤدي إلى انخفاض متوسط تكلفة الأموال بالنسبة لها، أما الدور غير المباشر الذي تقوم به فيتمثل في إقبال المستثمرين على التعامل في الأسهم التي تصدرها[1].

2 – كفاءة التسعير (المعلومات) : يطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية أو كفاءة المعلومات ويقصد بهذا النوع أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة، ودون وجود فاصل زمني، مما يجعل أسعار الأسهم مرآة عاكسة لكافة المعلومات، وذلك دون تكبد تكاليف باهظة، وبالتالي تكون الفرصة متاحة لجميع المتعاملين لتحقيق أرباح، وعليه فإنه يصعب على أي واحد منهم أن يحقق أرباح غير عادية على حساب الآخرين[2].

لذا في كفاءة التسعير أو المعلومات يجب ان تخضع المعلومات إلى التحليل الاساسي و الفني معا:

2-1- **التحليل الأساسي (Fundamental Analyis):** يقصد به تحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية، بهدف التنبؤ بما ستكون عليه ربحية المؤسسة، إضافة إلى التعرف على المخاطر التي تتعرض لها تلك الربحية[3]، ومن بين عناصر التي يغطيها التحليل الأساسي

---

[1] – .عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991 ، ص 45.

[2] – منير إبراهيم هندي، **مستقبل أسواق رأس المال العربية مخاطر ومحاذير**، بدون طبعة، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 1995، ص:02.

[3] – منير ابراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، (1993)، ص: 283.

Retirer le filigrane maintenant

للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول حركة رؤوس الأموال،...)، بالإضافة للمعلومات الخاصة بالصناعات التي تنشط فيها المؤسسات وثم تحليل مؤشرات العلاقات الهيكلية ومعدلات النمو للاقتصاد المعني.

2-2- **التحليل الفني**(**Techincal Analyis**): يهتم بدراسة التغيرات التي طرأت على سعر السهم خلال فترة ماضية وذلك على أمل اكتشاف نمط لتلك التغيرات، يسمح بإمكانية التنبؤ بحركة سعر ذلك السهم في المستقبل[1]، أما عناصر هذا التحليل تشمل الحقائق المهتمة بالأسواق المالية من الداخل مثل أسعار الأدوات وأحجام المبيعات ونشاطات التبادل وكل ما يتعلق بالتغيرات الجارية في مؤشرات السوق بشكل يومي أو لبضعة أسابيع أو حتى لفترات طويلة.

3 - كفاءة التشغيل (العمليات): يطلق على كفاءة التشغيل بالكفاءة الداخلية أو العمليات ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب وذلك دون أن يتحمل المتعاملين في السوق تكلفة عالية للوساطة، كذلك عدم إتاحة فرصة تحقيق هوامش ربح مغال فيها للتجار والمتخصصين (صناع السوق)، حيث نجد أن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، إذ انه لكي تعكس الورقة المالية المعلومات الواردة ينبغي أن تكون التكاليف التي يتحملها المستثمرين لإتمام المعاملة عند حدها الأدنى، الأمر الذي يشجعهم لبذل جهد للحصول على معلومات جديدة وتحليلها مهما كان حجم تأثير تلك المعلومات على سعر الورقة المالية[2].

وهناك مجموعة من الأساليب التي تحسن من كفاءة التشغيل ومن ثم خفض التكاليف، حيث تتمثل هذه الأساليب في[3]:

---

[1] - المرجع السابق، ص: 283.

[2] - عاطف وليم أندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص60.

[3] - منير ابراهيم هندي، (1993)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 502.

Retirer le filigrane maintenant

-السماح للمؤسسات أن تسجل أوراقها المالية في أكثر من سوق منظمة الأمر الذي يؤدي إلى تقوية المنافسة بين الفاعلين في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح الذي يطلبونه، ومن بين الدول الرائدة في استخدام هذا الأسلوب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صدر أول تشريع في ماي 1975 لتحسين كفاءة التشغيل؛

- صدور سلسلة من التشريعات لجعل عمولة الشراء محلا للتفاوض بين العميل والوسطاء بشكل يخفض من تكلفة المعاملات وينشط التداول في السوق؛

-يمكن لإدارة البورصة اتخاذ القرارات لإيقاف التعامل في حالة الاختلاف الواضح بين الطلب والعرض.

ثانيا: أنواع الكفاءة في سوق الأوراق المالية

في ظل نظرية كفاءة السوق يوجد نوعين من الكفاءة لسوق الأوراق المالية وهما:

1 – الكفاءة الكاملة: لكي يسمى مفهوم كفاءة السوق بالكفاءة الكاملة يقتضي توافر الشروط التالية[1]:

-عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات أو ضرائب أو غيرها؛

-للمستثمر الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدها من الأوراق المالية وذلك دون شروط وبكل سهولة ويسر؛

-توافر معلومات الأوراق المالية الموجودة في السوق لجميع المتعاملين، وبدون تكاليف إضافية، وبما يسمح بأن تكون توقعات جميع المتعاملين متماثلة؛

[1] – عصام حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 31–32.

Retirer le filigrane maintenant

-وجود عدد كبير جدا من المتعاملين بحيث لا يؤثر تصرف أي منهم على حركة أسعار السوق وبالتالي يقبل كل منهم السعر كأمر مسلم به؛

-تمتع المتعاملين في السوق بالرشد الاقتصادي، وبالتالي سوف يسعى كل منهم إلى تعظيم منفعته الخاصة.

لا تتحقق هذه الشروط لتجسيد الكفاءة الكاملة في الواقع العملي، فهناك بعض القيود التي تضعها التشريعات والتنظيمات، وهناك تكاليف للمعاملات، وهذه تؤدي إلى اختلاف بين القيمة السوقية للورقة المالية والقيمة المحورية لها، وهذا هو الأمر الشائع مهما بلغت درجة تقدم وتطور السوق المالية[1].

2 – الكفاءة الاقتصادية: في ظل الكفاءة الاقتصادية للسوق فإنه يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق حتى تبدو آثارها على أسعار الأسهم، مما يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تبقى أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لفترة من الوقت على الأقل، ولكن بسبب تكلفة المعلومات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون فارق القيمتين كبيرا إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحا غير عادية على المدى الطويل[2]، إذ نجد أن الكفاءة الكاملة تختلف عن الكفاءة الاقتصادية في أن هذه الأخيرة تتميز بوجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات والوصول إلى النتائج.

المطلب الثالث: الصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية

من الأمور التي يجب إدراكها في كفاءة الأسواق الأوراق المالية طبيعة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم من جهة وبين المعلومات والبيانات التي تحدد قرار المستثمر في هذه الأسهم من

---

[1] – صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[2] – عصام حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

Retirer le filigrane maintenant

جهة أخرى، لذا نستعرض في ما يلي المستويات الثلاث للمعلومات التي تعكس أسعار الأسهم محل التداول في السوق مع الإشارة إلى الانتقادات التي تعرضت لها.

أولا: مستويات كفاءة الأسواق المالية

صنّف فاما (Fama 1970) المعلومات الواردة إلى السوق ضمن ثلاث مجموعات، وضع على أساسها ثلاث مستويات لكفاءة السوق المالي، و تتدرج هذه المستويات ضمن الكفاءة المعلوماتية[1].

1- **المستوى الضعيف للكفاءة:** تقضي هذه الفرضية بأن أسعار السوق تعكس فقط المعلومات التاريخية الخاصة بالأسهم كالأسعار وحجم التعاملات السابقة[2]، حيث أن الأسعار تعكس المعلومات التاريخية عن أسعار الأسهم في الماضي بالكامل بمعنى أنه لا يمكن التنبؤ بسعر السهم اعتمادا على المعلومات المتاحة عن الأسعار المتاحة في الماضي لان التغيرات السعرية المتتالية مستقلة عن بعضها البعض وهو ما يعرف بنظرية الحركة العشوائية لأسعار الأسهم (1989 french).

pdfelement

لقد اعتمدت مختلف الدراسات الميدانية على العديد من المداخل وذلك لاختبار فرضية الصيغة الضعيفة، من بينها اختبار سلاسل الارتباط، قواعد التصفية واختبار الأنماط الطارئة، وقد كان الهدف من استخدام هذه النماذج الإحصائية هو اختبار فيما إذا كانت أسعار الأوراق المالية تسلك حركة عشوائية من عدمه، والحكم على مصداقية المستوى الضعيف لفرض كفاءة السوق[3].

1-1- **اختبار سلاسل الارتباط:** يركز هذا الاختبار على دراسة التغيرات السعرية لسعر الورقة المالية على المدى القصير للتحقق من وجود قيمة إحصائية معنوية لمعامل الارتباط بين

---

[1] - Scott Beslet, Eugene F. Brigham, **Essential of Managérial Finance**, 14th éd, Thomson Higher Education, USA, 2008, p 91.

[2] -عاطف وليم أندراوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

[3] - منير ابراهيم هندي، (1993)، **مرجع سبق ذكره**، ص:504.

Retirer le filigrane maintenant

التغيرات الدورية المتتالية في العينة المدروسة، وإذا ما اكتشفت نتائج تحليل تلك السلسلة عن وجود نمط معين للتغير في سعر العينة، فإنه يعد بمثابة رفض لنظرية الحركة العشوائية للأسعار أي عدم كفاءة السوق عند المستوى الضعيف، إلا أن هذا النوع من الاختبارات لقي انتقادات من البعض على اعتبار انه غير كاف لاكتشاف الأنماط المعقدة لحركة الأسعار.

1-2- **قواعد التصفية:** يعتمد هذا المدخل على وضع مجموعة من القواعد تسمح للمعاملات (الشراء والبيع) المبنية على الحركة التاريخية للأسعار، للمتعامل أن يحدد توقيت أوامر الشراء والبيع بالشكل الذي يسمح له بتحقيق عائد متميز عن أقرانه الذين لا يتبعون مثل هذه القواعد، وذلك بعد خصم تكلفة المعاملة، ينتقد هذا النوع من المداخل بالإضافة إلى مدخل سلسلة الارتباط، عدم أخذه بعين الاعتبار أو فشله في اكتشاف الأنماط الطارئة في التغيرات السعرية.

1-3- **اختبار الأنماط الطارئة:** يرى أنصار هذا المدخل أنه يمكن للتغيرات السعرية للأوراق المالية أن تسلك حركة عشوائية وذلك معظم الوقت، إلا أنه قد تأخذ نمطا معينا من حين لآخر ويمكن التحقق من مدى إمكانية حدوث ذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف باختبار التغير في اتجاه الأسعار، ومن أشهر نماذجه (Wald-Wolfowitz run test)، حيث يقوم هذا النموذج على تسجيل التغير في اتجاه الأسعار بوضع إشارة (+) عندما يرتفع السعر، وإشارة (-) عندما ينخفض السعر وصفر 0 عندما لا يكون هناك تغير في الأسعار.

يبنى هذا الاختبار على الفرضيات التالية[1]:

H_0: التغير في الأسعار لا يتبع نمط معين؛

H_1: التغير في الأسعار يتبع نمط معين.

---

[1] – حسيني إسحاق، قارة عشيرة نصر الدين، **كفاءة الأسواق المالية لدول المغرب العربي**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد:05، جامعة بشار، الجزائر،2016، ص170

Retirer le filigrane maintenant

وباعتبار أن: R عدد التتابعات في عينة من N عدد حيث ($N = n_+ + n_-$) ، n_+ في حالة زيادة في المؤشر الأسعار، n_- في حالة نقص في مؤشر الأسعار، μ_R متوسط التغيرات و σ^2_R تباين التغيرات:

نظريا المتوسط والتباين هما:

$$\mu_R = \frac{2n_+ n_-}{N} + 1$$

$$\sigma^2_R = \frac{2n_- n_+ (2n_+ n_- - 1)}{(N)^2 (N-1)}$$

وبالنسبة لعدد مرتفع N (عينة كبيرة)، توزيع R يتبع تقريبا التوزيع الطبيعي فليكن:

$$Z = \frac{R - \mu_R}{\sqrt{\sigma^2_R}}$$

بتحديد عتبة خطأ تقدر بـ : 5%، وبـ| Z | > 1.96 تعني أن العينة ليست فعلا عشوائية.

وإذا تبين من نتائج تحليل هذا الاختبار أن هناك تغيرات سعرية تحدث بتكرار أكثر أو أقل مما هو متوقع من سلسلة من الأرقام العشوائية، فإن ذلك يعد دليلا على أن هناك نمطا من الحركة غير العشوائية، وإن تحقق هذا الافتراض في سوق ما فإنه يبعث على الادعاء بانعدام فرضية الكفاءة السوقية صيغتها الضعيفة.

2- المستوى المتوسط للكفاءة: يعني المستوى المتوسط لكفاءة السوق أن أسعار الأوراق المالية، خاصة الأسهم، لا تعكس المعلومات التاريخية المتعلقة بتلك الأوراق فقط، وإنما تعكس أيضا كافة المعلومات المتاحة لعامة الناس، تتمثل تلك المعلومات في التقارير السنوية والمعلومات المحاسبية للشركة المعنية، المعلومات المقدمة من قبل المستشارين المختصين في ميدان الاستثمار وكل ما ينشر عن القطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالظروف الاقتصادية الوطنية والدولية وغيرها من المعلومات المنشورة[1].

[1] – محفوظ جبار، **اختبار صيغة الكفاءة المتوسطة للسوق المالية الجزائرية للفترة 1999-2004: دراسة تجريبية**، مجلة العوم التطبيقية المجلد العاشر، العدد الأول، الأردن، 2007 ، ص 85.

Retirer le filigrane maintenant

في ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من تلك المعلومات حيث تكون الاستجابة ضعيفة في البداية لأنها تكون مبينة على وجهة نظر أولية بشأن تلك المعلومات غير أنه إذا أدرك المستثمر (ومنذ اللحظة الأولى) القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم في ظل تلك المعلومات سوف يحقق أرباح غير عادية مقارنة بنظرائه المستثمرين[1].

كما خضعت الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق إلى عدة اختبارات نتعرض لها ولو باختصار فيما يلي[2]:

2-1- المعلومات المحاسبية: إن تغيير إجراء من الإجراءات المحاسبية في المؤسسة من شانه أن يغير من النتائج المحققة، فكثيرا ما يلجا الإداريون والمسيرون إلى بعض التقنيات المحاسبية لإظهار أن مؤسستهم في وضعية مالية أفضل، من الأمثلة على تلك الممارسات: الانتقال من طريقة إلى طريقة أخرى في تقييم المخزون، أو التحول من طريقة لحساب الاهتلاكات إلى طريقة أخري وغيرها من المسائل والمعلومات المحاسبية.

حيث بينت العديد من الدراسات أن الأسواق تستجيب لمثل هذه التغييرات التي تمس القوائم المالية، غير أننا نعتقد أن هذه الاستجابة لا تجلب أرباحا غير عادية، لان المتعاملين يدركون مسبقا أثر تغيير تلك القواعد على النتائج المسجلة على الأسعار، وبالتالي سرعان ما تتراجع هذه الأخيرة لتعكس القيمة الحقيقية للسهم، بسبب شكلية تلك التغييرات التي لا ترفع من القيمة السوقية للمؤسسة المعنية، زد على ذلك أن مثل تلك التغييرات قد تسيء إلى المؤسسة أكثر مما تفيدها، خاصة من ناحية السمعة، لأن المستثمرين سيعتقدون بان المؤسسة في موقف ضعف.

---

[1] – مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 185.

[2] – محفوظ جبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

Retirer le filigrane maintenant

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الإجراءات المحاسبية الأخرى تنعكس أيضا في الأسعار مثل نشر النتائج السنوية أو نصف السنوية للمؤسسة، لا سيما تحقيق مستوى قياسي من الأرباح أو الخسائر، بالإضافة إلى نشر التقارير السنوية ورقم الأعمال وغيرها من المعلومات المحاسبية التي تنعكس هي الأخرى في الأسعار، وعليه فان نشر المعلومات المحاسبية أو تغيير القواعد المحاسبية سرعان ما تنعكس في أسعار الأسهم وهذا ما يدل على إن السوق كفء –إلى حد ما– في هذه الصيغة من صيغ كفاءة السوق.

2-2- اشتقاق الأسهم: أن أول من استعمل هذه الوسيلة في اختبار الصيغة متوسطة القوة لكفاءة السوق هو الرباعي : Fama, Roll, Jensen, Fisher أو كما يرمز لهم اختصارا بـ(FFJR)، في 1969، حيث ركزوا أساسا على سلوك أسعار الساهم المرفقة لعمليات الاشتقاق، واشتقاق أو تجزئة الأسهم (stock split) هو استبدال السهم القديم الواحد بسهمين جديدين أو أكثر، كأن يجزأ السهم الذي قيمته الاسمية 2000 دينار على سهمين جديدين قيمة كل منهما 1000 دينار أو 4 أسهم جديدة قيمة كل منها 500 دينار وهكذا، ومعروف أنه كلما كانت قيمة السهم منخفضة نسبيا كلما سهل التعامل به وازداد تداوله في الأسواق المالية.

من حيث أثر الاشتقاق على كفاءة السوق فقد أكدت الدراسة المشار إليها سابقا، أي دراسة (FFJR)، والتي استعمل فيها نموذج السوق وشملت 940 اشتقاقا على مدى 60 شهرا، من جانفي 1927 إلى ديسمبر 1959، أكدت ارتفاع أسعار الأسهم المعنية بالاشتقاق خلال الثلاثين شهرا التي سبقت عملية الاشتقاق وثباتها نسبيا فيما بعد، كما بينت الدراسة إن الاشتقاق يفسر من قبل المستثمرين على أنه علامة تحسن في التدفقات النقدية للمؤسسة المعنية وارتفاع التوزيعات وبالتالي ثقة المسيرين بأنفسهم، هذا من جهة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ومن جهة أخرى وجد أن المعلومات التي يحصل عليها المستثمرون نتيجة عملية الاشتقاق، خاصة التنبؤ بالإرباح والتوزيعات، قد انعكست في أسعار الأوراق المالية المعنية قبل نهاية الشهر الذي تم فيه الاشتقاق، وعليه لا يمكن استعمال المعلومات المتعلقة بالاشتقاق لتحقيق أرباح غير عادية نظرا لكفاءة السوق، فحتى وإن قام أحد المستثمرين بتحليل تلك المعلومات فلن يستطيع تحقيق أرباح تفوق تلك الأرباح التي يحققها غيره من المستثمرين، مع العلم أن التحليل يكلف جهدا وثمنا قد لا يكفي الربح الإضافي المحصل لتغطيتها.

2-3- الإصدارات الجديدة[1]: لقد قام كل من ميلر وريلي (Mieller & Reilly) بدراسة سنة 1987 وذلك بشأن الأسهم التي تطرح لأول مرة، فخلصت الدراسة إلى أن سعر السهم الذي يطرح لأول مرة لدى الجمهور يكون عادة أقل من قيمته الحقيقية، إلا أنه سرعان ما ترتفع القيمة السوقية لتصل إلى قيمته الحقيقية والتي تعكس المعلومات المتاحة، وهذا بعد نفاذ الإصدار بيوم واحد، وذلك حينما تتداول الأسهم بين المستثمرين، كما أوضحت دراسات أخرى، أن أسعار الأسهم تستجيب بسرعة وفي نفس اليوم للمعلومات المتعلقة بالأحوال الاقتصادية التي تصل إلى المتعاملين في السوق، الأمر الذي يؤيد الفرض متوسط القوة.

ومن خلال الدراسات التي تناولت كفاءة السوق في شكلها متوسط القوة فإننا نجد أن أسعار الأسهم تعكس بالإضافة إلى البيانات التاريخية المتعلقة بتعاملات وأسعار الأسهم في الماضي كافة المعلومات العامة المتاحة، المتمثلة في الأحداث والظروف الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المحلية والعالمية وكذا ظروف المؤسسة الداخلية، بالإضافة إلى مختلف التقارير والتحليلات

---

[1] – الجودي صاطوري، **اثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005، ص 99.

Retirer le filigrane maintenant

والتفسيرات الخاصة بالوضعية المالية للمؤسسة والاقتصاد، والتي تعدها بعض الجهات المتخصصة.

3- المستوى القوي: تقوم هذه الفرضية على أن كل المعلومات تكون متوفرة للمتعاملين في السوق المالي سواء كان مصدرها بيانات منشورة أو تاريخية، ويعني ذلك أن تتوفر في السوق بشكل عام، ولا يكون هناك مجال لظهور ظاهرة (احتكار المعلومات) (القيمة المتوقعة للأرباح غير العدية = صفر)، ولكن هذا المستوى لا يعني عدم مقدرة بعض المحللين على معرفة بعض الأرقام والمعلومات غير المعلنة وبالتالي تحقيقه أرباح غير عادية، ولكن يلاحظ على هذا المستوى أنه بعد فترة وجيزة ستعود الأرباح لوضعها الحالي لما سيتعرض له هؤلاء المحللين إلى خسائر غير متوقعة نتيجة ظاهرة المضاربة[1].

ولاختبار فرضية المستوى القوية يمكن استخدام وسيلتين هما:

3-1- المتعاملون بالمؤسسة: إن كبار العاملين بالمؤسسة لهم القدرة على معرفة المعلومات وذلك بسرعة مقارنة بباقي المستثمرين، كذلك فإنه يمكن اختبار مدى ربحية هؤلاء العاملين من التعامل في الأوراق المالية، وذلك بمعرفة قدر تهم على تحقيق أرباح غير عادية، غير أن العديد من الدراسات أثبتت أنه يمكن أن يحققوا أرباح غير عادية قد تفوق العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر العادي، ذلك لأنهم يعرفون المعلومات قبل أن تتداول لدى الجميع[2].

3-2- المؤسسات المالية والمتخصصين في تحليل الأوراق المالية: تعتبر المؤسسات المالية المتخصصة مثل صناديق الاستثمار ومؤسسات التحليل المالي من المؤسسات التي لها

---

[1] – وليد الصافي وأنس البكري، **الأسواق المالية والدولية**، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20.

[2] – إيهاب الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

Retirer le filigrane maintenant

القدرة على الوصول إلى المعلومات بسرعة، كما تتميز بالقدرة على استخدام أدوات التحليل المالي ومن ثم القدرة على توقع اتجاهات السوق، ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال تحليل أداء الأوراق المالية لصناديق الاستثمار ومقارنة العائد ومستوى المخاطر المحققين من قبل المؤسسات بما يحققه المستثمر العادي.

وبناءا على ما سبق وما أوضحته الدراسات التي استخدمت بشأن المستوى القوية لكفاءة السوق وقدرة كبار العاملين بالمؤسسات على تحقيق أرباح غير عادية بما يعني عدم وجود سوق كفؤة في شكلها القوي بالشكل العملي فإن هذا يعني قدرة المؤسسات المحترفة على تبني استراتيجيات استثمار تمكننا من تحقيق أرباح غير عادية طالما أن السوق ليست كفؤة بالدرجة المرتفعة التي تحول دون تحقيق أرباح[1].

ثانيا: مؤشرات تحليل كفاءة سوق الأوراق المالية

كفاءة سوق الأوراق المالية يتوقف تحليلها على عدة مؤشرات، ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1- **مؤشر حجم السوق:** إن اتساع حجم السوق يعتبر مؤشر إيجابي على نشاط الاستثمار في الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تطور السوق، حيث يقاس مدى اتساع حجم السوق من خلال مؤشرين هما[2]:

1-1- **مؤشر معدل الرسملة البورصية للناتج المحلي الإجمالي:** يقاس هذا المؤشر بنسبة الرسملة البورصية والتي تعني القيمة السوقية لسوق رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي:

---

[1] – عاطف وليم أندراوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[2] – إيهاب داسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39-41.

Retirer le filigrane maintenant

القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة

معدل الرسملة البورصية= ——————————————

الناتج المحلي الإجمالي

حيث يعكس هذا المؤشر مدى قدرة سوق الأوراق المالية على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار، أي توجيه المدخرات إلى المؤسسات المعتمدة في السوق والتي تستثمر مواردها، حيث يؤدي ارتفاع هذا المؤشر إلى أثار إيجابية على النشاط الاقتصادي بالبورصة، وبالتالي اتساع القاعدة الاستثمارية، كما أن تطور الرسملة البورصية يؤدي إلى سرعة وإيجابية تطور البورصة.

1-2- **عدد المؤسسات المسجلة في البورصة:** إن زيادة حجم المؤسسات المسجلة في البورصة يؤدي إلى اتساع حجم السوق، وهذا بدوره يؤدي إلى أثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، مما يمكن من ارتفاع رأس مال المؤسسات وحجم تداولها لتنشيط كفاءة الاستثمار من حيث الحجم والاتجاه نحو المؤسسات الأكثر كفاءة، حيث نجد أن الو.م.أ تحتل المرتبة الأولى في العالم وذلك من حيث عدد المؤسسات المسجلة في البورصة، وبالتالي حجم استثماراتها، مما يؤدي إلى قدرتها على تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

2- **مؤشر سيولة السوق:** وتعكس سيولة السوق سهولة البيع أو الشراء للأوراق المالية بسرعة ودون أن يؤدي ذلك إلى تغيير كبير في قيمتها السوقية، حيث تزداد سيولة السوق كلما كان هناك عدد كبير من أوامر البيع والشراء للأوراق المالية وسرعة استجابة السوق في معالجة أي خلل بين العرض والطلب، ويقاس مستوى السيولة من خلال المؤشرين المواليين[1]:

[1] – الجودي صاطوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 264-268.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2-1- **مؤشر قيمة التداول/ الناتج المحلي الإجمالي:** ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى إمكانية الدخول والخروج من السوق بسهولة وكذلك إلى انخفاض تكلفة المعاملات، ويعكس هذا المؤشر نسبة القيمة المتداولة إلى الاقتصاد ككل.

2-2- **مؤشر قيمة التداول/ قيمة الرسملة البورصة:** ويعبر ارتفاع هذا المؤشر عن ارتفاع درجة السيولة، حيث يعكس مدى ارتفاع نسبة القيمة المتداولة إلى السوق.

3- **مؤشر الهيكل المؤسسي والتنظيمي:** يعتبر تطور الهيكل المؤسسي والتنظيمي أساس تحقيق كفاءة أسواق الأوراق المالية، حيث يعمل على توجيه الاستثمار وتأثيره في معاملات السوق، ومن المؤشرات التي توضح مدى تطور الهيكل المؤسسي ما يلي:

- مدى مرونة المعايير المحاسبية المطبقة؛
- توافر قوانين حماية للاستثمار والمستثمر؛
- عدم وجود عوائق على الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال؛
- انخفاض درجة المخاطر.

pdfelement

وعليه، فتوفر هذه المؤشرات في سوق الأوراق المالية، دلالة على كفاءتها وغياب إحدى هذه المؤشرات دليل على عدم توازن السوق وضعف كفاءتها.

Retirer le filigrane maintenant

ثالثا: الدراسات الانتقادية لنظرية كفاءة سوق الأوراق المالية

هناك العديد من الدراسات التي أثبت فيها الباحثون أن السوق يمكن أن يعرف حالة عدم التوازن من خلال اختلاف معدلات العائد التي يحققها المستثمرون، بمعنى انه لا يمكن لجميع المستثمرين تحقيق عائد متساوي وهذا راجع لعدت عوامل، نذكر منها[1]:

1- **عـدم تماثـل المعلومـة:** إن تـرويج المعلومـات ذات العلاقـة بمنـاخ السـوق وظروفها، يجنب المتعاملين في السوق التسعير الخاطئ للورقة المالية، مع إيضاح مستقبل أداء الاستثمارات[2]، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حالات يتسنى فيها لبعض المستثمرين كالمدراء والعاملين بالمؤسسة المصدرة للورقة المالية التي يكتتبون فيها، الاطلاع على المعلومات التي تعتبر أسرار المؤسسة، بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق أرباح تفوق ما يحققه غيرهم من المستثمرين، وهو ما يعكس عدم تماثل المعلومة.

2- **شذوذ أو تشوه السوق:** ظهور ما يعرف بالشواذ (Anomalies) في الأسواق المالية (مثل اثر الحجم)، وكذلك ظهور دراسات تتعلق بأثر نهاية الأسبوع أو أثر شهر جانفي... الخ، حيث تكون عوائد الأسهم مرتفعة خاصة خلال الأيام الأولى من جانفي، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة الحجم، بينما العوائد المتوسطة تكون سالبة من إقفال السوق يوم الجمعة إلى إقفال السوق يوم الاثنين[3].

---

[1] – لطرش سميرة، "**كفاءة سوق رأس المال أثرها على القيمة السوقية للسهم – دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية –** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص-ص: 159-161

[2] – أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، **الاستثمار بالأوراق المالية، تحليل الإدارة**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004، ص: 132.

[3] – Gerard Marie Henry, **les marchés financier**, Armond Colin, paris, 1999, p ;42

Retirer le filigrane maintenant

العاملين المذكورين أعلاه يقللان من كفاءة السوق، وبالتالي تدفع بمجموعة من المستثمرين إلى إتباع استراتيجيات الاستثمار التي لا تعترف بكفاءة سوق الأوراق المالية، أو كما تسمى الاستراتيجيات النشيطة والمتمثلة في ثلاثة استراتيجيات:

- استراتيجية اختيار الأوراق المالية؛
- استراتيجية إعادة توزيع مخصصات المحفظة بين القطاعات المختلفة؛
- استراتيجية التوقيت.

لكن مع ذلك فان قناعة المستثمرين بعدم كفاءة السوق هو الذي سيدفع بالسوق إلى حالة التوازن ومن ثم تتحقق له الكفاءة، لأن عدم كفاءة السوق تعني وجود اختلاف بين القيمة الحقيقة للورقة المالية وقيمتها السوقية، وهذا ما سيشجع المستثمرين على التدخل كبائعين أو مشترين، في حالة ما كانت الورقة المالية مقيمة بأكبر أو أقل من قيمتها الحقيقية.

كما أن عدم وجود بدائل بحثية نظرية، يؤكد على أن نظرية كفاءة الأسواق المالية لا زالت النظرية الحاكمة للفكر المالي، وبناءً عليه ولدراسة المستويات المختلفة للكفاءة بحيث تشمل جميع الانتقادات، وبناء على النتائج العملية للدراسات التي تناولت موضوع الكفاءة في الأسواق المختلفة، اقترح فاما (Fama 1991) ثلاث تسميات مغايرة لتلك الواردة في دراسته عام 1970:

حيث فضّل تسمية الدراسات الخاصة بالمستوى الأول (المستوى الضعيف) بالدراسات الخاصة بالتنبؤ بالعوائد لتشمل دراسة الظواهر الشاذة، واختبار نموذج تسعير الأصول، والتأثير الموسمي كأثر جانفي... الخ؛

كما فضّل تسمية المستوى شبه القوي بدراسة الحدث لتشمل دراسة تأثير أحداث سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية (سواء على المستوى الكلي أو على مستوى المؤسسة) على الأسعار في السوق، من خلال محاولة قياس كيفية استيعاب السوق للمعلومات الناتجة عن ذلك الحدث؛

Retirer le filigrane maintenant

فيما فضّل تسمية المستوى الثالث (المستوى القوي) بدراسة المعلومات الخاصة، ليشمل هذا النوع من الدراسات تلك المتعلقة بالإجابة على السؤال الخاص فيما إذا كانت القدرة على التنبؤ بالأسعار ناتجة عن تحركات غير رشيدة في الأسعار (فقاعات) أو تحوّلات رشيدة وضخمة في توقعات العائد[1].

المبحث الثالث: الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية

من بين مصادر الرئيسية للتمويل الخارجي طويلة الأجل، نجد أموال الملكية وتشمل الأسهم بمختلف أنواعها، والأموال المقترضة وتشمل السندات والقروض طويلة الأجل، وتندرج هذه المصادر بالإضافة إلى المشتقات المالية ضمن ما يسمى بالأدوات المالية، لذا سنتناول في هذا المبحث الأدوات المالية المستعملة في سوق الأوراق المالية.

pdfelement

المطلب الأول: الأدوات المالية التي تشمل ملكية المؤسسة

يعد السهم بمختلف أنواعه من الأدوات المالية التي تشمل ملكية المؤسسة في سوق الأوراق المالية وتتميز بخصائص مختلفة ومميزات كثيرة تتباين في مصادرها وتخضع إلى معايير مختلفة وكثيرة، سنحاول من خلال هذا المطلب التفصيل فيها من خلال تناول تعريف الأسهم وخصائصها وكذلك أنواعها.

أولا: التعريف بالأسهم

للسهم العديد من التعاريف نذكر منها:

---

[1] – سليمان موصلي وحازم السمان، **دراسة الكفاءة السعرية لسوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 29 العدد الثاني،2013 ، ص 157.

Retirer le filigrane maintenant

التعريف الأول: "الأسهم تشكل رأس المال المكتتب والمضاف من قبل المستثمرين، والذي يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للمؤسسة، وبالتالي فإن كلا من رأس المال المعلن ورأس المال الفعلي ورأس المال المساهم فيه مصطلحات تعبر عن القيمة الكلية للأسهم التي اقتناها المستثمرون"[1].

التعريف الثاني: "السهم هو حق المساهم في شركة الأموال، وهو الصك الذي يثبت هذا الحق القابل للتداول وفقا لقواعد القانون التجاري"[2].

ثانيا: القيمة المختلفة للسهم

تعد مشكلة التقييم من أصعب المشاكل في ميدان تمويل المؤسسات المساهمة، وترجع هذه الصعوبة إلى تعدد المداخل المختلفة التي يمكن استخدامها لغرض التقييم[3]، لذا نجد للسهم قيم مختلفة وهي[4]:

1- **القيمة الاسمية:** وهي القيمة التي تظهر على قسيمة السهم وعلى عقد التأسيس.

2- **القيمة الدفترية:** وهي عبارة عن قيمة المؤسسة حسب سجلاتها المحاسبية، حيث تساوي رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة.

3- **القيمة السوقية:** وهي عبارة عن سعر السهم في السوق المالي، وهذه القيمة تتغير بناءا على عوامل مختلفة كالعوائد التي تحققها المؤسسة والتوزيعات.

---

[1] – هوشيار معروف (2015)، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

[2] – شمعون شمعون، **البورصة**، الأطلس النسر، الجزائر، 1999، ص 21.

[3] – جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية لطبعة والنشر، بيروت، لبنان، ص: 385

[4] – محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، ط 5، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 179-181.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ثالثا: خصائص الأسهم

للسهم مجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الأوراق المالية الأخرى، نذكر من بينها ما يلي[1]:

1- **القابلية للتداول:** تمنح هذه الخاصية للسهم مرونة كبيرة إذ تجعل بالإمكان التنازل عنه بالطرق التجارية دون الحاجة لإتباع طرق الحوالة المدنية والتي تتطلب ضرورة قبول المؤسسة المصدرة للحوالة أو إبلاغها بها، وخاصية التداول وإن كانت توفر استثناء في بعض الأوراق المالية الأخرى، فهي صفة مطلقة بالنسبة لأسهم المؤسسات المساهمة العامة؛

2- **تساوي قيمة الأسهم المصدرة:** أي عندما تقوم المؤسسة بإصدار أسهم عادية جديدة لا تكون بقيم مختلفة بينما لا يحكم هذا الشرط إصدار الأوراق المالية الأخرى؛ فمثلا لا يمكن للمؤسسة إصدار أسهم بقيمة 100دج، وفي نفس الوقت إصدار أسهم أخرى بقيمة 200دج، عكس السندات يمكن لها إصدار سندات بقيمة 100دج وأخرى بقيمة 200دج.

3- **محدودية مسؤولية حامل السهم:** حامل السهم له مسؤولية محدودة حسب قوانين المؤسسات عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للشريك في مؤسسة التضامن أو مؤسسة الأشخاص عموما حيث تكون مسؤولية غير محددة.

رابعا: أنواع الأسهم

للأسهم عدة أنواع يمكن التمييز بينها من خلال تقسيمات مختلفة نعرضها كما يلي:

---

[1] – شريط صلاح الدين، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، مع إمكانية تطبيقها على الجزائر**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص 122.

Retirer le filigrane maintenant

1- **تقسيم الأسهم على أساس الشكل الذي تظهر به:** تقسم الأسهم حسب شكل إصدارها إلى ثلاثة أنواع كالآتي[1]:

1-1- **الأسهم الاسمية:** أين يقيد اسم المساهم في سجلات خاصة تحتفظ بها المؤسسة التي أصدرت تلك الأسهم، على أن يتم نقل الملكية باسم المساهم الجديد في سجلات المساهمين للمؤسسة المصدرة عند تداول هذه الأسهم في البورصة.

1-2- **الأسهم لحاملها:** وهي أسهم تنتقل ملكيتها بمجرد المناولة من يد إلى يد وبذلك هي تشبه وإلى حد كبير النقود فالشخص الذي يحوزها هو مالكها، هذا النوع من الأسهم يمنح مزايا عديدة للمستثمرين كعدم الإعلان عن اسم المستثمر، سهولة التداول، إضافة إلى أنها تستخدم كوسيلة لإخفاء الثروة والتهرب الضريبي، كما أن لها بعض العيوب كعرضتها للسرقة أو الضياع، وحملتها لا يحق لهم التصويت في الجمعية العمومية، لذا تحرم معظم قوانين المؤسسات إصدار هذا النوع من الأسهم.

1-3- **الأسهم الأذنية (السهم الأذني):** و يذكر اسم صاحبه في الشهادة مقترنا بشرط الأمر أو الإذن، وعليه يتم انتقال الملكية عن طريق التظهير وبدون حاجة للرجوع إلى المؤسسة.

2- **تقسيم الأسهم على أساس طبيعة الحصة التي يدفعها المساهم:** تنقسم الأسهم حسب هذا الأساس إلى [2]:

---

[1] – جون وايت، ترجمة :خالد العامري، **الاستثمار في السندات والأسهم**، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة،2003، ص 72.

[2] – السيد عليوة، **تحليل المخاطر الاستثمار في البورصة والأوراق المالية**، دار الأمين، القاهرة، 2006، ص 58.

Retirer le filigrane maintenant

2-1- **الأسهم النقدية:** هي الأسهم التي تستوفي المؤسسة المساهمة قيمتها الاسمية نقدا، ويمكن دفع جزء من القيمة الاسمية عند الاكتتاب على أساس دفع باقي القيمة على أقساط في المواعيد التي تحددها المؤسسة.

2-2- **الأسهم العينية:** هي الأسهم التي تستوفي المؤسسة المساهمة قيمتها بحصص عينية كالعقار أو صافي موجودات مصنع أو متجر أو مخزن.

2-3- **الأسهم المجانية:** تقوم المؤسسة بإصدار هذا النوع من الأسهم عند زيادة رأس المال من خلال ترحيل جزء من الأرباح المحتجزة أو الاحتياطي إلى رأسمالها الأصلي، وبالتالي فإن هذه الأسهم تساوي في مجموعها الزيادة المقررة في رأس المال، ويتم توزيعها مجانا على المساهمين، حيث أن قيمتها قد تم تسديدها من الأرباح المحتجزة أو الاحتياطي، ويكون التوزيع على المساهمين بنسبة ما يملكه كل مساهم من الأسهم الأصلية.

pdfelement

3- **تقسيم الأسهم على أساس الحقوق التي يتمتع بها صاحبها:** وهما نوعان نوجزهما كما يلي:

3-1- **الأسهم العادية** : وهي" وثيقة مالية تصدر عن مؤسسة مساهمة ما بقيمة اسمية تضمن حقوقا وواجبات متساوية لمالكيها، وتطرح على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في السوق الأولية، ويسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية فتخضع قيمتها السوقية لتغيرات مستمرة، والتي تعود إلى أسباب وتقييمات متباينة"[1].

وللأسهم العادية خصائص عديدة نوجزها فيما يلي[2]:

---

[1] - هوشيار معروف(2015)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 92-94.

[2] - المرجع السابق، ص: 94

Retirer le filigrane maintenant

-حق الملكية: حيث يكون المساهم مالكا جزئيا لموجودات المؤسسة، وذلك بقدر نسبة مساهمته في الأسهم المعروضة، وأن هذا الحق يستمر حتى تصفية المؤسسة؛

-إن أصحاب الأسهم العادية يمتلكون حق الأولوية في الأسهم الجديدة التي يجري عرضها للاكتتاب العام، وفي الغالب يجري ذلك بالنسبة لهؤلاء المالكين من خلال تحويل جزء من حصص المساهمين في الأرباح الموزعة إلى أسهم جديدة تضاف إلى ما يمتلكونه من أسهم؛

-يحق للمساهمين بيع جزء أو كل الأسهم التي يمتلكونها في الأسواق المالية الثانوية، غير أنهم لا يحق لهم في المقابل مطالبة المؤسسة بقيمة هذه الأسهم قبل تصفيتها، وبذلك فإن الأسهم العادية قابلة للتحويل إلى السيولة حينما يحتاج أصحابها إلى ذلك؛

-يمكن لأصحاب الأسهم العادية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتدخل في سياسات المؤسسة وإجراءاتها الإدارية، وينفرد هؤلاء بعضوية المجلس العمومي، كما يحق لهم على الأقل نظريا مراقبة العمليات الجارية.

3-2- **الأسهم الممتازة:** يعرف على أنه: " السهم الذي يقع في مكان وسط بين الأسهم العادية والديون، حيث يتحدد له نسبة توزيعات أرباح معروفة مقدما لحامل هذا السهم، ولكن لا يوجد إلتزام قانوني بدفع هذه التوزيعات، وتدفع في حالة إقرار مجلس الإدارة لها"[1].

يطلق على السهم الممتاز أيضا اسم سهم الأولوية أو سهم الأفضلية، ويتمتع حملة هذه الأسهم بالحقوق التالية[2] :

---

[1] – نادية أبو فخرة و محمود صبح و شامل الحموي، **الأسواق والمؤسسات المالية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005 ، ص 25.

[2] – ضياء مجيد الموسوي، **البورصات (أسواق المال و أدواتها)** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 40.

Retirer le filigrane maintenant

-حق الأولوية في الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها وهذا من شأنه أن يحقق نوعا من الضمان لأصحاب هذه الأسهم للحصول على الأرباح؛

-حق الأولوية عند تصفية المؤسسة، فتستوفي قيمة السهم الممتاز (أو جزء من هذه القيمة) قبل سداد قيمة الأسهم العادية.

ويكمن الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة في العناصر التالية[1] :

-يتمتع حملة الأسهم الممتازة بالحصول على عائد ثابت محدد بنسبة مئوية من القيمة الإسمية، ولا يتأثر بمستوى وضع المؤسسة؛

-حامل السهم الممتاز لا يحق له التصويت في الجمعية العمومية إلا في حالات محددة؛

-يمتلك حملة الأسهم الممتازة حق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، هذا معناه أن حملة الاسم العادية لا يحصلون على توزيعات حتى يتم سداد جميع توزيعات الأسهم الممتازة خلال الفترات السابقة؛

-في حالة التصفية فإن الأولوية في هذه الأموال تكون لحملة الأسهم الممتازة مقارنة بحملة الأسهم العادية، ولكن الأسبقية تكون لحملة السندات في أموال التصفية؛

-يحق للإدارة أن تقوم باستدعاء الأسهم الممتازة، بحيث تقوم بشرائها من أصحابها ولا يقع هذا الحق على الإدارة فيما يتعلق بالأسهم العادية.

المطلب الثاني: الأدوات المالية التي تشمل دين المؤسسة

إن أهم الأوراق المالية التي تمثل دينا على المؤسسة هي السندات بمختلف أنواعها لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالسند والتطرق إلى خصائصه وأنواعه.

---

[1] – محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية (مؤسسات – أوراق – بورصات)** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 101.

Retirer le filigrane maintenant

أولا: التعريف بالسند

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالسند نذكر من بينها ما يلي:

التعريف الأول: السند هو "ورقة متداولة تمثل دينا طويل الأجل على المؤسسة المصدرة أو أي هيئة أخرى، وهو جزء من الدين الكلي لها"[1].

التعريف الثاني: "السند عبارة عن عقد أو أداة دين طويل الأجل، تصدره المؤسسات أو الحكومة، وطبقا لهذا العقد يقبل المقترض(مصدر السند) أن يدفع قيمة السند مع الفوائد المستحقة في تواريخ محددة لحامل السند، ويحمل السند قيمته الاسمية وتاريخ استحقاق معين ومعدل فائدة محدد"[2].

وهذه أهم المعلومات التي تصاحب إصدار السند نوجزها كما يلي[3]:

-القيمة الاسمية، وهي التي يتم بها إصدار السند لأول مرة في السوق الأولي؛

-معدل الكوبون، حيث يتحصل المستثمر على كوبونات على أساسها يتم تحصيل الفوائد الدورية على السند؛

-أجل الاستحقاق، وهو تاريخ استحقاق السند، أو التاريخ المتفق عليه لرد قيمة القرض للمستثمرين وعادة يكون لمدة طويلة نسبيا؛

-الحقوق المترتبة على الجهة المصدرة؛

-السند يعتبر صك مديونية و ليس صك ملكية؛

---

[1] – محفوظ جبار، **سلسلة التعريف بالبورصة: الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية** ، ج 1، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 44.

[2] – عبد النافع عبد الله الزرري وغازي فرج، **الأسواق المالية**، ط 1، دار وائل للنشر، عمان الأردن،2001 ، ص ص 160-161.

[3] – سعيد توفيق عبيد، **الاستثمار في الأوراق المالية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998 ، ص 51.

Retirer le filigrane maintenant

-الاهتلاك على غرار الفوائد التي يدفعها المصدر، فإنه يتحمل تسديد قيمة السند وجدول اهتلاك القرض السندي، حيث تحدد تعاقديا عند الإصدار، وتوجد عدة صيغ للاهتلاك تتمثل في الاهتلاك الكلي أو الاهتلاك عن طريق أقساط ثابتة؛

-وعادة ما تتم التفرقة بين القيمة الاسمية والقيمة الجارية للسند، فالقيمة الاسمية يقصد بها القيمة التي يصدر بها هذا الأخير، والتي تبقى ثابتة طيلة مدة الاستحقاق؛ أما القيمة الجارية فهي تمثل القيمة السوقية التي يتداول بها السند في السوق الثانوية، والتي تتعرض للتقلبات باستمرار.

ثانيا: خصائص السندات

تتميز السندات بمجموعة من الخصائص هي[1]:

-صك مديونية على الجهة التي أصدرته؛

-يحصل صاحبه على سعر فائدة ثابت (عائد) سواء ربحت المؤسسة أم لم تربح، ويترتب عليها الإفلاس إن عجزت عن دفعها؛

-استيفاء قيمة السند عند تاريخ الاستحقاق؛

-قابلية السند للتداول، يحق لحامله بيعه للغير؛

-تتحدد القيمة الجارية للسند في السوق اعتمادا على العلاقة بين سعر الفائدة الاسمي على السند وسعر الفائدة الجارية في السوق؛

-لا يحق المطالبة بقيمة السند قبل الزمن المحدد لتسديده، وإنما يمكن بيعه في السوق الثانوية؛

pdfelement

[1] – ضياء مجيد موسوي، **البورصات : أسواق رأس المال و أدواتها** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 ، ص ص 37– 38.

Retirer le filigrane maintenant

-لا يشترك حامل السند في جمعيات المساهمين العامة ولا يكون لقرارات هذه الهيئات أي تأثير بالنسبة له؛

-تعتبر الفوائد على السند من النفقات التي يجوز إزالتها من إجمالي الربح، أي أنها لا تخضع للضريبة؛

-تواجه السندات مخاطر ائتمانية عديدة، أهمها ما يتعلق بتقلبات أسعار الفائدة، وبقابلية من قبل الجهات المصدرة لها عند انخفاض هذه الأسعار لتعرض محلها سندات جديدة تحمل استدعائها فوائد أعلى.

ثالثا: أنواع السندات

تنقسم السندات إلى أنواع مختلفة على أسس مختلفة وفقا للمعايير التالية:

1- **حسب نوع و طريقة الضمان**[1]: نجد نوعين السندات المرهونة بأصول معينة، والسندات غير المضمونة بأصول معينة.

2- **حسب طريقة السداد**[2]: يوجد ثلاثة أنواع سندات تسدد عند ميعاد استحقاقها، سندات تسدد قبل حلول موعد استحقاقها، سندات تسدد تدريجيا.

3- **حسب طريقة الإدراج في الأصول المالية** [3]: تصنف السندات حسب هذا المعيار إلى سندات جارية يتم التنازل عليها خلال سنة، وسندات مثبتة يتم الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ استحقاقها.

---

[1] – محمد صالح الحناوي وأخرون، **مقدمة في المال والأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص 393.

[2] – عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **مرجع سبق ذكره**، ص 270.

[3] – بن ربيعة حنيفة واخرون، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS/IFRS**، ج 02، ط01، منشورات كليك، الجزائر،2013، ص: 90.

Retirer le filigrane maintenant

4- **حسب جهة الإصدار**[1] : تنقسم إلى ثلاثة أنواع سندات خاصة أي صادرة عن المؤسسات الخاصة، سندات حكومية أي صادرة عن الخزينة العامة أو المؤسسات العامة الأخرى، سندات أجنبية أي صادرة عن مؤسسات وطنية لصالح الغير مقيمين.

5- **حسب القيمة التي تصدر بها السندات**[2]: نجد حسب التصنيف السندات العادية أو الصادرة بالقيمة الاسمية، السندات ذات مكافأة الوفاء، السندات ذات النصيب.

المطلب الثالث: الأوراق المالية الأخرى والمشتقات

من بين الأغراض الأساسية من انتشار هذه الأوراق المالية الأخرى والمشتقات المالية خاصة في العقود الأخيرة- هو جلب الادخار من جميع شرائح المجتمع وحماية المستثمر ضد مخاطر التغير في السعر،بالإضافة إلى خلق التكافل بين الحكومات والمجتمع.

pdfelement

أولا: الأوراق المالية الأخرى

هناك أنواع من الأوراق المالية تصدر من هيئات مختلفة يمكن أن نذكر من بينها ما يلي[3]:

1-أوراق مالية صادرة عن صناديق الاستثمار: يُصدر صندوق الاستثمار عن طريق الاكتتاب العام الموجه للمستثمرين أوراق مالية، بموجب نشر اكتتاب تمثل النظام الأساسي للصناديق متضمنة شروط العقد الذي يربط حامل الوثيقة بصندوق الاستثمار خصوصا ما يتعلق

---

[1] - Kafrabi Med Zin, **Le Mémento de Comptabilité et de commerce**, Dar Ibn Rochd de Diffusion, Algérie, 2003, p ; 273.

[2] – محمد يوسف ياسين، **البورصة، منشورات الحلبي الحقوقية**، ط 1، بيروت، 2004، ص 46.

[3] – بن ساسي الياس، يوسف قريشي، **التسيير المالي،الإدارة المالية – دروس وتطبيقات**– ط1، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الاردن، 2006، ص ص: 439-440.

Retirer le filigrane maintenant

بطرق توزيع الأرباح والخسائر، وتكون هذه الأوراق قابلة للتداول إذا كانت صادرة عن صناديق مغلقة، وغير قابلة للتداول إذا كانت صادرة عن صناديق مفتوحة، إذ تسترد من طرف الصندوق.

2-الأوراق المالية التي تصدرها الحكومات: تهدف الحكومات من إصدار هذا النوع من الأوراق المالية إلى الحصول على موارد مالية إضافية لتغطية العجز في الميزانيات العمومية، وما يماثلها من النفقات العامة للدولة، ومن أمثلة هذه الأوراق المالية الصادرة عن الحكومات، نجد أذونات الخزينة، سندات الخزينة، شهادات الخزينة.

ثانيا: المشتقات المالية

قد بدا التعامل في هذه المشتقات المالية في أوائل السبعينيات واتسع التعامل بها في التسعينيات، وتعتبر المشتقات إحدى أدوات التعامل في أسواق رأس المال المستقبلية، وتعرف المشتقات بأنها عقود مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد مثل الأسهم[1]، تعالج المشتقات المالية محاسبيا عن طريق محاسبة التحوط وفق شروط معينة، من خلال إعداد الوثائق الرسمية التي تبين العلاقة بين البند المغطي والاداه المشتقة، وهدف إداره المخاطر والاستراتيجية التي تحققها المؤسسة من خلال هذا التحوط[2]، ومن أهم أنواع المشتقات الأتي:

1- **العقود الآجلة:** تعتبر العقود الآجلة من أقدم المنتجات المالية المبتكرة، وتمثل التزامًا ببيع أو شراء أصل ما في تاريخ لاحق وبسعر محدد سلفًا على أن يتم التسليم والتسديد في هذا التاريخ[3]، فإذا كان سعر الأصل المتفق عليه بين طرفي العقد في تاريخ التسليم مرتفعًا عن

---

[1] - إيهاب الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[2] - Floyd A. Beams And the others, **ADVANCED ACCOUNTING**, 13th Ed, Global Edition, United Kingdom, 2018, p : 442.

[3] - محمد صالح الحناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 473.

Retirer le filigrane maintenant

سعر العقد فإن المشتري يحقق مكاسب على حساب البائع، أما إذا انخفض هذا السعر فإن البائع هو من يحقق أرباحًا على حساب المشتري.

2- **العقود المستقبلية:** تعطي العقود المستقبلية الحق لمشتريها في شراء أو بيع قدر معين من أصل مالي أو عيني بسعر محدد مسبقا على آن يتم التسليم في تاريخ لا حق وغالبا ما ينذر تسليم الأصل محل التعاقد، وإنما تتم التسوية على أساس فروق الأسعار.

3- **المقايضة:** تعد المقايضة اتفاقا بين طرفين على تبادل قدر معين من أصل مالي أو عيني مقابل أصل أخر، ويتم تبادل الأصول في تاريخ لاحق، وفي معظم الأحيان يقوم صانعوا السوق ببيع الأوراق المالية على أساس أسعار الشراء مضافا إليها التكاليف اللازمة للتعويض عن المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة احتفاظهم بمخزون من الأوراق المالية[1].

4- **الخيارات:** وهي اتفاقيات تجري بين طرفين بغرض تداول أصول حقيقية (سلع مختلفة) وقد تكون (تخيلية) أو أدوات مالية (كالأسهم والأدوات ذات العوائد الثابتة وعملات أجنبية أو بعض المؤشرات)، وذلك لتنفذ في وقت لاحق بسعر يتفق عليه الطرفان يعرف بسعر الخيار (أو التسليم)[2].

ويضمن عقد الاختيار لحامله حقا وليس التزاما، أي أن حامل عقد الاختيار لديه حق الاختيار في شراء أو بيع الأسهم المتفق عليها حسب نوع العقد، ولكنه غير ملزم بالشراء أو البيع إذا لم يرغب في ذلك، أي أن لديه الحرية في تنفيذ هذا العقد من عدمه، وعند حلول موعد التنفيذ، فإن اختيار حامل عقد الاختيار قد لا ينفذ، فإن مفعول العقد ينتهي دون أي التزام عليه، أما إذا قام

---

[1] – إيهاب الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 97-98.

[2] – هوشيار معروف (2009)، **مرجع سبق ذكره**، ص 158.

Retirer le filigrane maintenant

بتنفيذه فإن على محرر العقد أن يستجيب لذلك لأن العقد يصبح ملزما[1]، ويسمى الخيار الذي يعطي لمالكه الحق في للشراء بخيار الشراء Call Option، في حين يطلق على الخيار الذي يعطي لمالكه الحق في بيع الأصل محل الخيار بخيار البيع Put Option، ونميز هنا بين نوعين من الخيارات الخيار الأمريكي والخيار الأوربي[2] إذ نجد أن الخيار الأمريكي يعطي الحق لحامله في تنفيذه خلال فترة معينة، بينما الخيار الأوربي لا ينفذ إلا في تاريخ محدد.

pdfelement

[1] – زياد رمضان، **مرجع سبق ذكره** (1998) ، ص 91.

[2] – عاطف وليم أندراوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

Retirer le filigrane maintenant

خلاصة الفصل:

لقد تم التعرض في هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان كفاءة سوق الأوراق المالية، من خلال مباحثه الأربعة إلى كل من ماهية سوق الأوراق المالية من حيث تعريف هذه السوق وتبيان موقعها في السوق المالي بالإضافة إلى هيكلها وتنظيمها وأهميتها وخصائصها، فاتضح أنها تمثل القسم الثاني لسوق رأس المال الذي يعتبر بدوره احد جناحي السوق المالي، واتضح إن سوق الأوراق المالية تنقسم إلى قسمين هما السوق الأولية والسوق الثانوية هذا في المبحث الأول.

ليتم التطرق في المبحث الثاني إلى ماهية كفاءة سوق الأوراق المالية من حيث المفهوم والخصائص، حيث أن السوق الكفء تكون فيها القيمة السوقية للورقة المالية هي قيمة عادلة، تعكس تماما القيمة الحقيقية لها، كما نجد نوعين لكفاءة سوق الأوراق المالية هما كفاءة اقتصادية والكفاءة الكاملة ويتطلب تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية توفر مجموعة من المتطلبات، كما تأخذ عدة صيغ حسب طبيعة وصنف المعلومات المؤثرة في السوق فنجد ثلاثة فرضيات: فرضية المستوى الضعيفة، فرضية المستوى المتوسطية، فرضية المستوى القوية .

أما من خلال المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية بمختلف أنواعها وأشكالها، وهي عبارة عن صكوك مالية تتداول في هذه الأسواق وتصنف إلى عدة أنواع، ذلك حسب معايير مختلفة كطبيعة الورقة، الجهة المصدرة لها، تاريخ استحقاقها، فتناول هذا المبحث كل من الأسهم، وهي ورقة مالية تمثل حقوق الملكية، السندات وهي تمثل حقوق الدين، والأوراق المالية الأخرى التي تصدر عن الحكومات وصناديق الاستثمار، ليتم التطرق في الأخير إلى المشتقات المالية وهي ليست أوراق مالية إنما عقود تابعة أو مشتقة من الأوراق المالية.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

يعتبر هذا الفصل تمهيد لمعرفة العلاقة بين مختلف المعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية وخاصة المعلومات المحاسبية، والتي سيتم التطرق أليها في الفصول القادمة بأكثر تفصيل، حيث اشرنا إلى وجود علاقة متينة بين مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية ونوع المعلومات الواردة إلى السوق المالية من مختلف مصادرها، والعلاقة التناسبية بين نوع ومصدر المعلومات والمستويات الثلاثة لكفاءة سوق الأوراق المالية، وعلى درجة جودة المعلومات تزيد كفاءة السوق، وباعتبار أن من أهم مصادر المعلومات القوائم المالية، التي هي نتاج النظام المحاسبي، سنحاول في الفصل الموالي التركيز على المعلومات المحاسبية مع التطرق إلى العوامل المساعدة على الرفع من جودتها، مع إبراز اثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الفصل الثاني:

المعايير المحاسبية الدولية

IAS/IFRS

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

تمهيد:

في ظل التغيرات السريعة التي تتصف بها البيئة الحديثة والمتلاحقة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتطبيق تقنيات حديثة الأمر الذي يجعل العالم قرية صغيرة، وما شهدها العالم من زيادة حجم الأزمات العالمية وتأثيرها على أسوق المال وما نتج عنه ظهور ما يسمى بالمخالفات المحاسبية والفضائح المحاسبية حول العالم نتيجة استخدام السياسات والتقديرات المحاسبية من أجل إخفاء الخسائر الضخمة وتقديم معلومات مضللة لمستخدميها، أو إظهار أرباح وهمية للحصول على امتيازات، فضلا عن تنامي الاستثمارات الأجنبية والتبادلات التجارية الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وفي ظل تأثير الأبعاد الثقافية والبيئية والدينية على المعالجات المحاسبية والشفافية ومدى تحمل المخاطرة ومرونة السياسات والطرق المحاسبية.

ظهرت الحاجة إلى تقريب الممارسة المحاسبية بين الدول من خلال ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية، الهدف منها التعرف على السياسات المحاسبية المختلفة وانعكاساتها على القوائم المالية، لذا لقيت المعايير المحاسبية، والتي أصبحت تعرف حاليا بإسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قبولا دوليا، ترجم هذا القبول بوضع مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية الدولية أو تقارب دولي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي، يظهر أهمية ودور هذه المعايير كونها تمكن من إعداد قوائم مالية تساعد على الربط بين المؤسسة والأخرين، حيث يمكن للآخرين التعرف على مختلف نشاطات المؤسسة من خلالها فمثلا قائمة المركز المالي أو الميزانية تعكس صورة الوضعية المالية لمؤسسة في لحظة ما، وفي هذا الإطار ومن جل أن يواكب الاقتصاد الجزائري الاقتصاد العالمي وانفتاحه على العالم الخارجي في ظل المفاوضات الجارية للانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا إملاءات البنك الدولي حاولت الجزائر ومنذ تخليها على الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب، من بينها

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

إصلاح النظام المحاسبي وذلك بتبني نظام محاسبي مالي يستجيب للمعايير الدولية للمحاسبة، دخل حيز التنفيذ مع بداية سنة 2010، أصبح إجباريا التطبيق على كل المؤسسات الاقتصادية التي تحكمها قواعد القانون التجاري.

لذا سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على المحاسبة الدولية من حيث ماهيتها والعوامل المؤثرة فيها في ظل التباين والتوافق المحاسبي والجهود الدولية للتوحيد والتوافق المحاسبي هذا في المبحث الأول، ليتم تخصيص المبحث الثاني للمعايير المحاسبية الدولية من حيث مفهومها وأهميتها وإجراءات إعدادها والهيئات المساهمة في إعدادها، والتعرف على الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، لنختم الفصل بالمبحث الثالث الذي سيتم التطرق من خلاله الى الاتجاه المحاسبي في الجزائر من خلال الإشارة إلى مسار المحاسبة في الجزائر ودوافع الإصلاح المحاسبي ومسار إعداد النظام المحاسبي.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الأول: المحاسبة الدولية

واكبت المحاسبة نشوء الحضارة وتطورها، إذ لم تكن مجرد نظام كمي له طرفين مدين ودائن، وإنما كانت تعكس في تطويرها متطلبات التطور وتعدد البيئة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمختلف الدول، هذا ما أدى إلى التباين في الممارسات المحاسبية لكل دولة، مما فرض الاهتمام بما يسمى المحاسبة الدولية، لذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على المحاسبية الدولية من حيث أسباب نشأتها والعوامل المؤثرة فيها مستعرضين الجهود الدولية للحد من التباين في الممارسة المحاسبية والسعي إلي التوافق والتوحيد المحاسبي.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها

إن انفراد كل دولة بممارسات محاسبية خاصة بها، يصعب من ولوجها للأسواق المالية الدولية بسبب صعوبة المقارنة بين مخرجات كل نظام محاسبي، والاستفادة من المعلومات المالية والمحاسبية التي تعكسها القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الدولية، في ظل ظهور ما يعرف بالعولمة والشركات المتعددة الجنسيات، ومن أجل تذليل هذه الصعوبات والفوارق في مخرجات النظام المحاسبي لكل دولة زاد الاهتمام بالتوحيد والتوافق المحاسبي من خلال المحاسبة الدولية.

أولا: مفهوم وأهمية المحاسبة الدولية

تسعى المحاسبة بصفة عامة إلى توفير المعلومات المالية والمحاسبية لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية، وهنا يظهر دور المحاسبة الدولية في توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرار في ظل العولمة الاقتصادية.

Retirer le filigrane maintenant

1- **تعريف المحاسبة الدولية**: تتعدد تعاريف المحاسبة الدولية بتعدد المداخل التي تدرس المحاسب الدولية، فلكل مدخل تعريف خاص للمحاسبة الدولية[1]، فهناك من يرى بأن المحاسبة الدولية هي "الإطار الدولي لمختلف الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى قياس وعرض نتائج الأحداث والمعاملات التجارية الدولية" وهذا التعريف ينسجم مع المدخل الوصفي المقارن.

كما أن هناك من يعرف المحاسبة الدولية عل أنها هي "أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للمؤسسات الدولية أو متعددة الجنسية"[2]، وهذا التعريف ينسجم مع مدخل النقاط الخاصة.

وفي تعريف أخر يقصد بالمحاسبة الدولية على أنها، "تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموما على المستوى الدولي لتحكم الممارسة العملية للمهنة، رغم وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول "[3]، وهذا التعريف ينسجم مع المدخل النظري لدراسة المحاسبة الدولية.

وفي قراءة للتعاريف السابقة للمحاسبة الدولية نجد أن: تعريف المدخل الوصفي المقارن هو التعريف الأكثر مناسبة لدراسة المحاسبة الدولية بالمقارنة مع المداخل الأخر، لأنه يتطلب إدراك المحاسب بالممارسات والمفاهيم والمعايير والمبادئ المحاسبية المحلية، وكما يعتبر ملائم لقيام إطار نظري وعملي متكامل من خلال الدراسات الوصفية.

---

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية، الشركات المتعددة الجنسية**، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، مصر، 2004، ص ص: 09.

[2] – المرجع السابق، ص: 09.

[3] – المرجع السابق، ص: 10.

Retirer le filigrane maintenant

2- أهمية وأهداف المحاسبة الدولية:

2-1- أهمية المحاسبة الدولية: توجد العديد من الأسباب التي تقف وراء زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية من أبرزها ما يلي[1]:

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهتمة بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود الإقليمية والوطنية؛

- التباين في الظروف أو العوامل البيئية بين الدول متضمنة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

- تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمارات الدولية ونشؤ المؤسسات الدولية متعددة الجنسيات وما يصاحبها من مشكلات محاسبية؛

- تركز جهود أدبيات مهنة المحاسبة نحو التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تحكم الممارسة المهنية وتتعدى نطاق الحدود الإقليمية نتيجة لزيادة الاهتمام من جانب المستثمرين والمؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية والدول النامية التي ترغب في تطوير النظم المحاسبية حتى تواكب المتغيرات والمتطلبات ذات الصلة بعصر العولمة.

2-2- أهداف المحاسبة الدولية:

تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها [2]:

---

[1] - المرجع السابق، ص ص: 08-09.

[2] - حكمة الراوي، **المحاسبة الدولية**، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1995، ص: 27.

Retirer le filigrane maintenant

- دراسة النظم المحاسبية في دول العالم المختلفة للوصول إلى النظام الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول؛

- التوصل لأسس وقواعد ومعايير المحاسبة الدولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية على المستوى المحلي؛

- إظهار أسباب اختلاف المعلومات والبيانات المحاسبية في تقارير المؤسسات متعددة الجنسية؛

- توفير المعلومات المحاسبية الموحدة للمؤسسات متعددة الجنسية؛

- خدمة المستثمر الدولي من خلال توفير قوائم وتقارير مالية ملائمة لاتخاذ القرار، خاصة الاستثمار في الأسواق المالية؛

- معرفة مدى تأثير الأنظمة المحاسبية المختلفة على اقتصاديات الدول المختلفة.

pdfelement

ثانيا: العوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية

يرجع اختلاف النظم المحاسبية إلى تعدد العوامل البيئية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية و التعليمية والدينية، استجابتا لما تهدف إليه المحاسبة بصفة عامة، والمتمثلة في توفير معلومات ملائمة لأغراض القرارات الاقتصادية في ظل بيئة فريدة لكل دولة، وهذا ما حتم ضرورة أو الحاجة إلى ظهور المحاسبة الدولية.

1- **العوامل الاجتماعية:** تتمثل العوامل الاجتماعية في النقاط التالية[1]:

- درجة الحيطة والحذر السائدة في المجتمع تؤثر في تطبيق بعض الأساليب والسياسات والمبادئ المحاسبية؛

---

[1] - رأفت حسين مطر، **المحاسبة الدولية**، ط01، مكتبة أفاق، الكويت، 2008، ص: 11.

Retirer le filigrane maintenant

- درجة السرية وعدم الثقة السائدة في المجتمع تؤثر بشكل مباشر على درجة الإفصاح في القوائم المالية المنشورة، وعلى نظام الرقابة الداخلية والخارجية؛

- الشعور السائد اتجاه قطاع الأعمال، المرتبط بدرجة الثقة والاحترام من عدمه إذ غياب الثقة يدفع إلى سن تشريعات لإجبار المؤسسات على الإفصاح؛

- نظرة المجتمع للمحاسبة كمهنة فإنها تؤثر على الممارسة المحاسبية فيما يساعد على تطوير وازدهار المهنة، ويظهر ذلك كلما تطورت نظرة المجتمع إليها والى منتسبها وأهميتها لعملية التنمية.

2- **العوامل الاقتصادية:** يعتمد تطور النظام المحاسبي على تطور النظام الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال العوامل التالية:

- المستوى التكنولوجي السائد في اقتصاد البلد يحدد نوع النظام المحاسبي المستخدم؛

- درجة تركز ملكية الأعمال في احد المجتمعات يؤثر على الحاجة إلى الإفصاح ودرجة نطاقه أي زيادة الإفصاح مرتبطة بانتشار الملكية من عدمه؛

- مصادر التمويل المؤسسات يحدد وجهة التقارير والافصاحات المحاسبية، يوجه للمقرضين في حالة التمويل بالقرض، أو المساهمين في حالة التمويل برأس المال (حقوق الملكية)[1]؛

- حجم النشاط التجاري الخارجي، يظهر أثرها على تطوير النظام المحاسبي من خلال درجة الانفتاح والانغلاق على المبادلات التجارية الخارجية[2]؛

- الاستقرار الاقتصادي والتعرض للمخاطر الاقتصادية[3]؛

---

[1] – أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 299.

[2] – نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية، الإطار الفكري والواقع العملي**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار الخامس عشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص: 15.

[3] – أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 251

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- معدلات التضخم كلما ارتفعت تفرض إعادة تكيف القوائم المالية أو الخروج من التكلفة التاريخية.

3- **العوامل السياسية والقانونية:** يمكن إظهار تأثير العوامل السياسية والقانونية على النظام المحاسبي من خلال النقاط التالية[1]:

- طبيعة النظام السياسي السائد في البلد، إذا كان يدعم الحريات، فالحريات تمثل عامل مساعد لتطوير المحاسبة وبالتالي إعداد وإصدار المعايير المهنية؛
- تحدد التشريعات والنظم القانونية وخاصة قوانين الضرائب معايير المحاسبة في العديد من الدول، فإن النظام المحاسبي إما يتوافق بشكل متزامن مع القوانين الضريبية أو يكون مستقل نسبيا عن متطلبات القوانين الضريبية.

4- **العوامل التعليمية:** إن النظام التعليمي والمستوى المعرفي بالقراءة والكتابة في أي دولة يؤثر على النظام المحاسبي من خلال زاويتين هما[2]:

- إن مستخدم المعلومات المحاسبية ذو المستوى التعليمي الجيد يمكنه فهم المعلومات المحاسبية الفنية المتقدمة؛
- المحاسبين الموجودين داخل البلد والذين لديهم معايير تعليمية متقدمة عادة ما يكونوا مدربين بشكل جيد كما انهم يمتلكون الصلاحيات الضرورية والمهارات الكافية للوفاء بواجباتهم ومستوياتهم المهنية بالكامل.

5- **العوامل الدينية:** إن الديانة بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية، ويظهر هذا التأثير في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية التي تتماشى مع معتقدات

---

[1] - رأفت حسين مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 15- 16.

[2] - أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 257.

Retirer le filigrane maintenant

المجتمعات، ففي بعض الدول والمجتمعات الإسلامية نجد أن تطبيق لبعض أنواع المعاملات الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة وما يرتبط بهم من تسجيل محاسبي، محاولة استبعاد المعاملات الربوية، نظرة أفراد المجتمع إلى القضاء والقدر لها تأثير على النظام المحاسبي[1].

المطلب الثاني: التباين والتوافق المحاسبي

في ظل التباين في الممارسة المحاسبية بين الدول، توجد ثلاثة اتجاهات للحد من هذا التباين، فهناك من يرى توحيد الممارسة المحاسبية من خلال تطبيق معايير موحدة في جميع الدول، واتجاه أخر يرى بأن على كل دولة تطبيق معايير خاصة بها، أما الاتجاه الثالث يدعو إلى إيجاد نوع من التوافق المحاسبي بين المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.

أولا: مصادر التباين المحاسبي وأشكاله وطرق إزالتها

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور التباين المحاسبي والذي اتخذا عدة أشكال، هذا ما دفع إلى البحث عن طرق إزالته.

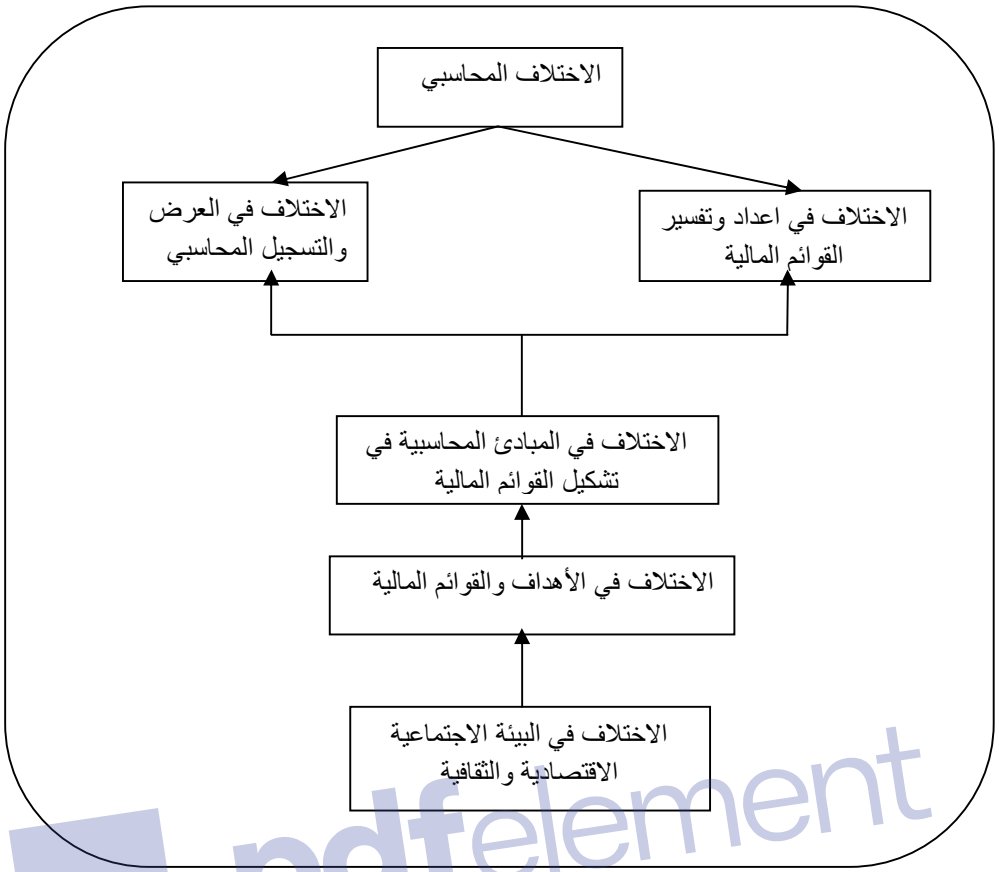
1- مصادر التباين المحاسبي: يرجع أصل التباين والاختلاف في الأنظمة المحاسبية إلى اختلاف الظروف والعوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية والقيمية من دول إلى اخرى، ويترتب على ذلك تباين أهداف القوائم المالية الذي ينتج عنه اختلاف المبادئ المحاسبية وهذا بدوره يؤدي إلى تباين في التسجيل، قياس، عرض، تفسير المعلومات، الأحداث الاقتصادية، ويمكن تمثيل مصادر التباين المحاسبي في الشكل التالي:

---

[1] – ضياء ال هاشم، طلال أبو غزالة، **المحاسبة الدولية**، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 1993، ص: 12.

Retirer le filigrane maintenant

الشكل رقم (02): مصادر التباين المحاسبي



pdfelement

Source : Bernard Raffounier, Axel Haller Peter Walton,la Comptabilité Internationale, Edition Wibert, Paris, 1997, pager 02

2- أشكال التباين: ينقسم التباين في الممارسات المحاسبية إلى عدة أشكال، ومن بين هذه الأشكال نذكر ما يلي:

2-1- **التباين في تحقيق الإيرادات:** من المتعارف عليه أن الإيرادات تتحقق بالبيع، مهما كان نوعه (نقدا أو أجلا)، فالبيع نقدا أو عاجلا (الأجل القصير) يعد مبيعات مضمونة التحصيل في الغالب عكس المبيعات الاجيلة أو طويلة الأجل، وضمن هذا النوع من المبيعات توجد تناقضات ذات تأثير مهم في نتائج العمليات، تنعكس على وضعية ميزانية المؤسسة، ومن أمثلة

Retirer le filigrane maintenant

هذه التناقضات احتساب مبلغ المبيعات المحصلة من بيع التقسيط ومقارنته بالتكلفة لاحتساب الأرباح[1]، البيع التاجيري عقود المقاولات، الاستثمارات[2].

2-2- التباين في تحميل النفقات: يعتبر تحميل النفقات من بين أهم عوامل التباين في نتائج القياس المحاسبي، فمثلا في مجال الأصول طويلة الأجل لا بد من تحقق قيمة الأصول أو اهتلاكها وتحميل عبء التخفيض أو الاهتلاك على سنوات عمرها الإنتاجي، بالرغم من وجود بعض المؤسسات كانت تكيف سياسة اهتلاكها للاستثمارات بما يخدم سياستها الضريبية، كأن تزيد عبء الاهتلاك في السنوات الأعلى ربحية مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة، كما أن وجود العديد من الطرق المستخدمة للاهتلاك تتباين أثارها على صافي الربح وعلى قيمة الأصول الدفترية الصافية في المركز المالي[3].

2-3- التباين في قياس النتيجة: إن التباين كان ظاهرا بشكل جلي في ظل تعدد الأنظمة المحاسبية في القرن العشرين كنتيجة لتعدد الأنظمة الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت، (النظام الاشتراكي، النظام الرأسمالي وأنظمة التسيير الذاتي)، فبالنسبة للنظم الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي (الاشتراكي) كانت محاسبتها تنظم بشكل يظهر النتيجة كدخل للدولة، والنسبة للأنظمة الاقتصادية الرأسمالية كانت تنظم محاسبتها بحيث تظهر النتيجة كدخل لأصحاب الأموال الخاصة، وبالرغم من سيادة اقتصاد السوق وزوال النظام الاشتراكي إلا أن هذا لم يمنع من وجود

---

[1] – انظر في هذا الخصوص:

– كتاب حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011

[2] – حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 16.

[3] – المرجع السابق، ص: 17.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

التمايز بين الأنظمة المحاسبية الواحدة خاصة في حساب النتيجة[1]، بسبب تعدد المداخل في النظام المحاسبي الواحد (المدخل الضريبي، المدخل الاستثماري)[2].

2-4- **التباين في شكل القوائم المالية:** من بين القوائم المالية التي يظهر فيها الاختلاف قائمة الميزانية، ويرجع ظهور هذا الاختلاف إلى تطور المحاسبة مع الزمن وتأثرها بمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، خدمة للأغراض التحليل المالي، لذا ظهرت الميزانية في بعض الدول على شكل قوائم (حرف T) كدول فرنسا، ايطاليا، اليابان، أو على شكل تقرير في دول اخرى كاستراليا، ألمانيا، أو علي شكل تقارير وقائمة كالولايات المتحدة الأمريكية[3].

3- طرق إزالة التباين المحاسبي: من اجل إعداد قوائم مالية تتمتع بمستوى من الشفافية التي تمكن المؤسسات من جذب رؤوس الأموال من مختلف المصادر الداخلية والدولية، فإذا كان على المستوى المحلي لا يوجد إشكال، فان على الصعيد الدولي هناك اختلاف وتباين في الأنظمة المحاسبية، هذا يشكل دافع لإيجاد طرق ووسائل إزالة هذا التباين وذلك عن طريق:

3-1- **الاعتراف المتبادل:** أي اعتراف السلطة التي لها صلاحية مراقبة الحسابات والقوائم المالية (كسلطة الضبط)، بالقوائم المالية للشركات الأجنبية التي تعدها وفق المبادئ المطبقة في بلدها الأصلي، ويدخل هذا ضمن الاعتراف المتبادل، من ايجابياتها حل مشكلة دخول الأسواق المالية الأجنبية، وتقليل تكلفة إعادة معالجة الحسابات وإعدادها وفق قواعد ومبادئ الدولة المراد

---

[1] – بن بلقاسم سفيان، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص: 28.

[2] – انظر في هذا الخصوص:

– حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011

[3] – حسين القاضي، مامون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

Retirer le filigrane maintenant

الاستثمار فيها أو الولوج إلى أسواقها المالية، لكن لهذه الطريقة حدود خاصة في جانب عدالة القياس ومقارنة أداء بين الشركات الوطنية والأجنبية إذا كان هناك اختلاف جوهري في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية[1]، بالإضافة إلى إشكالية قلة عدد الأسواق المالية الممكن دخولها بسبب ارتباطها بوجود اتفاقيات الاعتراف المتبادل بين الدول.

3-2- **الاعتراف المتبادل المعياري:** يتمثل في " تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قوائمها المالية حسب معاييرها المحلية، شريطة أن ترفق بملاحق تتضمن جداول تتضمن توفيق بين معاييرها المحلية والمعايير الدولية المطورة خصيصا لهذا الغرض"، إذا كانت هذه الطريقة قد تسمح بالمقارنة العادلة بين القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات المحلية أو الوطنية والمؤسسات الأجنبية، إلا أنها لها جوانب تحدد أو تتغلب على هذا العنصر الأجنبي كوجود تكاليف إضافية لتحويل هذه القوائم المالية، وجود العنصر البشري المؤهل خاصة في المؤسسات المتوسطة الحجم للقيام بهذا التحول، مدى إلزامية التزام المؤسسات سواء الأجنبية أو المحلية بمحتوى وأشكال هذه القوائم.

pdfelement

3-3- **التوافق المحاسبي الدولي:** والمراد به جملة المعايير المحاسبية، التي تلقى صفة القبول الدولي، من أجل إزالة التباين في الممارسة المحاسبية وتوحيدها بين الدول وعلى مستوى المؤسسات في نفس الوقت، وهذا ما قد يسمح بتوحيد شروط المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في إطار التجمعات الاقتصادية الدولية، التي تختار توحيد الممارسة المحاسبية في ما بينها،

---

[1] – مداني بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، التطبيق على حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 118.

Retirer le filigrane maintenant

وخاصة المؤسسات التي تريد دخول مختلف الأسواق المالية، فهناك العديد من الدول تفرض على مؤسساتها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من أجل دخول الأسواق المالية[1].

ثانيا: مفهوم وطبيعة التوافق المحاسبي

تعود المحاولات الأولى للاهتمام بالتوافق المحاسبي على المستوى الدولي إلى أول مؤتمر دولي للمحاسبين سنة 1904، المنعقد بمدينة سانت لويس بأمريكا الذي ناقش إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول، لتتوالى في ما بعد انعقاد مجموعة من المؤتمرات كمؤتمر السابع بأمستردام –هولندا– 1957، الذي دعا إلى تبني مجموعة موحدة للقواعد المحاسبة، و المؤتمر التاسع بباريس –فرنسا سنة المنعقد سنة 1967، حيث تم تشكيل فرق عمل دولي الذي مهد لتشكيل لجنة التنسيق الدولية للمهنة المحاسبة، ثم المؤتمر العاشر المنعقد بسدني سنة 1972، الذي تم فيه تشكيل لجنة ضمت 11 عضو، التي أعدت لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASC) سنة 1973، والتي استمر عملها إلى غاية 2000، ليخلفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى غاية يومنا هذا[2].

1- التمييز بين التوافق والمعايير والتوحيد: من أجل الوصول إلى دلالة ومفهوم التوافق المحاسبي يجب الوقوف عند ثلاثة مفاهيم التوافق والمعايير والتوحيد، نظرا لوجود علاقة متداخلة ومتصلة ومتبادلة التأثير بينها حسب الشكل التالي:

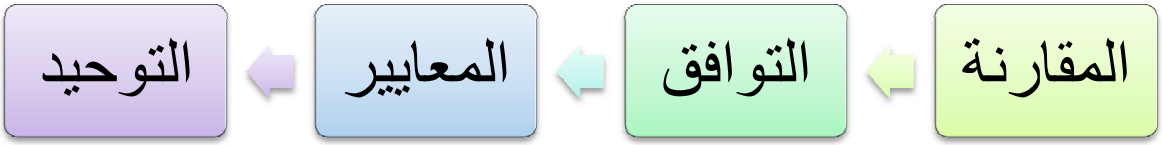
---

[1] – المرجع السابق، ص: 119.

[2] – محسن بابقي عبد القادر، **المحاسبة الدولية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2013، ص ص: 40-41.

Retirer le filigrane maintenant

الشكل رقم (03): علاقة مفاهيم التوافق والمعايير والتوحيد



المصدر : أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 37.

حيث أشارت أدبيات المحاسبة على التمييز بين تلك المفاهيم، حيث تم التركيز على ضرورة وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي ثم تطبيقها على الدول الأخرى أي التوحيد إذا كان هذا ممكن، وفي ظل صعوبة تحقيق ذلك نتيجة اختلاف الممارسات المحاسبية الأمر الذي أدى إلى أهمية التوافق، حيث أن تركيز أدبيات المحاسبة على النطاق الدولي أدى إلى الانتقال إلى الاهتمام بالمقارنة بين الأنظمة المختلفة لدول ومحاولة تقريب وتقليل الاختلافات وجعلها أنظمة تعمل مع الأنظمة الأخرى مما قد يؤدي إلى توحيد الأنظمة المحاسبية[1].

1-1- التوافق المحاسبي: من أبرز التعريفات المتعلقة به يمكن أن نذكر ما يلي:

- ✓ يقصد به " تقليل درجة الاختلاف بين الدول في التعبير أو الممارسة أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر أو المؤسسات المحلية أو دولية لتوفير وتحليل تقارير الوضعية المالية والأداء للمؤسسات المحلية أو الدولية"[2]؛
- ✓ وعرف التوافق بأنه "بذل الجهود اللازمة لإزالة التناقضات المادية غير المبررة القائمة بين قواعد القياس والإفصاح التي تشملها المعايير المحاسبية المطبقة في الأقطار المختلفة وبشكل طوعي عن طريق استخدام أسلوب الحوار"[3]؛

---

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 369.

[2] – المرجع السابق، ص : 369

[3] – عبد الحميد مانع الصيح، **المحاسبة الدولية**، ط02، دار الكتاب، صنعاء، اليمن، 2009، ص: 45.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

✓ إن التوافق هو "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقارير المالية فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال"[1].

يتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم التوافق ينصب حول تطبيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية مما يؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة من حيث المعايير والطرق المحاسبية، وأشكال القوائم المالية.

1-2- المعايير المحاسبية: يقصد بالمعيار في المحاسبة بأنه "بمثابة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي لمؤسسة، ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات للمستفيدين منها، وقد يقصد بالمعيار المقياس والقاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب عند أداء عمله في تحضير التقارير المالية للمؤسسة".

وقد يشار للمعيار بأنه وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما بهدف تقليل درجة الاختلاف والتباين في التعبير أو الممارسة في الظروف المتماثلة[2].

1-3- التوحيد المحاسبي: فإذا كان التوافق المحاسبي يضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية ويؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة وهو بذلك يتميز عن التوحيد المحاسبي الذي يعني " توحيد صارم للقواعد والسياسات المحاسبية وتطبيقها على دول معينة"، فالتوحيد لا يقبل اختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي خاصة[3].

---

[1] – مجدي سلامة محمود، **معايير المحاسبة الدولية، السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية، الإفصاح المحاسبي، عرض البيانات المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص: 432.

[2] – أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 371.

[3] – مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص: 432.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2- مزايا التوافق المحاسبي: بنت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) عام 2001، أن 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية، وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، إدراكا منها للمزايا الكثيرة لهذا التوافق نذكر منها[1]:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجين؛
- توفير المعلومات المالية التي تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة، عن طريق تسهيل عملية الاتصال المالي، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية؛
- يساهم في تسهيل عملية تقييم أداء المؤسسات متعددة الجنسيات؛
- زيادة درجة انتظام وصدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها وأهميتها في عملية المقارنة والرقابة واتخاذ القرارات؛
- اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف، تعود بالفائدة على مؤسسات التدقيق والخدمات الاستشارية المالية؛
- ارتفاع كفاءة سوق رؤوس المال العالمية جراء تحقيق التوافق المحاسبي الدولي[2].

3- معوقات التوافق المحاسبي: لفهم المحاسبة الدولية يتعين التعرف على معوقات التوافق المحاسبي الدولي لأنه يعطي تصور عن مدى تعقيد ذلك التوافق ومن بين أبرز تلك المعوقات نذكر ما يلي[3]:

- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول؛

---

[1] – المرجع السابق، ص: 433.

[2] – أمين السيد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 380

[3] – مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص: 434.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- اختلاف مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛

- ضعف أو انعدام –أحيانا– القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛

- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير كالمعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، مما يؤدي إلى قصور في فهمها وتطبيقها بشكل صحيح؛

- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة عالية من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي؛

- التوجه الضريبي والحكومي، فبعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛

- النظم القانونية المختلفة أي إصدار المعايير المحاسبية بشكل قوانين رسمية يصعب تغييرها[1]؛

- القصور في تعريف أهداف القوائم المالية واختلافه، فإذا كانت لجنة المعايير المحاسبية الدولية تعتبر الهدف من إعداد القوائم المالية هو خدمة احتياجات المستثمرين، فإن احتياجات واهتمامات الحكومات تنصب حول أغراض الضرائب.

المطلب الثالث: الجهود الدولية للتوحيد والتوافق المحاسبي

من أجل إنجاح عملية التوحيد والتوافق المحاسبي بذلت دول العالم مجهودات كبيرة، ترجمت بوضع معايير محاسبية تمثل أساس دولي يهدف إلى ضمان وجود قبول وتطبيق واسع من طرف

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 382–385.

Retirer le filigrane maintenant

الدول، ويمكن تقسيم المجهودات الدولية للتوافق بين الجهات التي تمثل الحكومات وجهات اخرى تمثل مهنة المحاسبة أو مجهودات اخرى إقليمية ودولية.

أولا: الهيئات والمنظمات الممثلة لمهنة المحاسبة

هناك العديد من المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية والمحلية والإقليمية التي قامت بتشجيع عملية التوافق والتوحيد المحاسبي، ومن بين أهم هذه المنظمات التي لها تأثير دولي على التوافق المحاسبي نجد كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي عوضها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA)، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، هيئة معايير المحاسبة (FASB)، بالإضافة إلى وجود هيئات ومنظمات إقليمية ساهمت بشكل أو آخر في التوافق المحاسبي من بينها نجد جمعية المحاسبين لدول أمريكا اللاتينية (IAA)، اتحاد محاسبي آسيا والباسيفيك (CAPA)، اتحاد المحاسبين الآسيويين (AFA)، الاتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين العرب.

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) أو (IASB) حاليا: تعد لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من أكثر الجهات الدولية نشاطا وبروزا في تحمل المسؤولية المرتبطة بنشر معايير المحاسبة الدولية، والغرض من تلك المعايير ان يتم تطبيقها على كافة بيئة الأعمال بغض النظر عن حجم ونوع النشاط، تأسست اللجنة سنة 1973، بموجب اتفاقية بين المنظمات المهنية لعشر دول (استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية).

Retirer le filigrane maintenant

توسعت عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية وأصبحت تظم 138 منظمة مهنية تمثل 112 بلد[1]، ليتم استبدال لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، بمجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) في افريل سنة 2001م.

وتتمثل الأهداف المحددة للجنة معايير المحاسبة الدولية كما ورد في دستورها ما يلي[2]:

- وضع ونشر المعايير المحاسبية بغرض استخدامها عند إعداد القوائم المالية ولتشجيع درجة قبولها والعمل بموجبها عالميا بشكل واسع النطاق؛

- العمل على تحسين والتنسيق بين المعايير المحاسبية والإجراءات المرتبطة بعرض القوائم المالية.

2- هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB): أنشأت عام 1973، في محل (APB) مجلس مبادئ المحاسبة الذي انشأ عام 1959، الذي حل بدوره محل مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA)، لتطلع بمهمة إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، حيث كان لـ (AICPA)، دور مهم في توحيد الممارسة المتبعة عن طريق تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) استجابة لمتطلبات الانضمام إلى البورصة الأمريكية، كما تفرضه لجنة البورصة (SEC)، وقد فرضت هذه المبادئ (GAAP) على المؤسسات الأمريكية والأجنبية على حد السواء، الأمر الذي فرض على المؤسسات الأجنبية أن تعدل حساباتها لتتوافق مع (GAAP).

ونظرا لكون أن المبادئ المحاسبية المنبثقة عن لجنة (AICPA) لم ترق إلى تطلعات مستخدميها، تم استبدالها بهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1973، وتمثل المعايير الصادرة عن هذه الهيئة أو المبادئ أو الآراء الصادرة عن اللجان أو الهيئات المنبثقة عن (

---

[1] - المرجع السابق، ص ص: 390-319.

[2] - المرجع السابق، ص: 391.

[3] - مجد سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 20-21

Retirer le filigrane maintenant

AICPA) غير الملغاة أو (FASB)، تمثل جميعها (GAAP)، وتعتبر الهيئة المصدر الرسمي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية للأشعار عن استكمال المعايير المحاسبية المقبولة[1].

وقد سعت (FASB) في تجسيد مشروع مشترك مع (IASB) لإزالة الاختلافات الممكنة بين المعايير الأمريكية والدولية انتهى سنة 2005 [2].

3- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) : يعود تأسيس الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى سنة (1977) بموجب اتفاقية وقعت من طرف 63 منظمة محاسبية تمثل 49 دولة، وفقا لدستور الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تتمثل مهمته في تطوير وتعزيز المهنة كي تكون قادرة على توفير خدمات ذات نوعية جيدة ومتسقة بما فيه المصلحة العامة، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى[3]، ويجدر التنويه أن هذا الاتحاد لا يتمتع بسلطة الإلزام بتطبيق المعايير، ولكن التنظيمات المنتمية إلى الاتحاد تلزم نفسها بما يتم التوصل إليه من معايير[4].

وتعتبر عضوية الاتحاد متاحة أمام كافة المنظمات المهنية المحاسبية في مختلف دول العالم سواء كانت منظمات تم الاعتراف بها بواسطة القانون أو الإجماع العرفي العام داخل دولها بوصفها جمعيات أو منظمات قومية هامة لها مكانتها داخل إطار مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات وتعتبر العضوية الكاملة في الاتحاد الدولي للمحاسبين عضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية[5].

---

[1] - Earl K. Stlce, James D. Stlce, **INTERMEDE ACCOUNTING** , 18th Ed, Loose leaf Edition, USE, 2008, p (13-1).

[2] – حسين القاضي، مأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 86-93.

[3] – الاتحاد الدولي للمحاسبين ، متاح على: www//IFAC.org-ifac/organization-overview/history اطلع عليه في 27 ديسمبر 2017.

[4] – جون لارسن، ن. موسش، تعريب ومراجعة، وصفي أبو المكارم، كمال الدين سعيد، **المحاسبة المتقدمة**، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، بدون طبعة، الرياض، المملكة العربية السعدية، 1998، ص: 1096.

[5] – رأفت حسين مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: المنظمات الحكومية المساهمة في تطوير المحاسبة

بالإضافة إلى المنظمات المهنية المحاسبية التي تساهم في بذل المجهودات للتوافق والتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي والمحلي، هناك منظمات حكومية ذات طابع اقتصادي أو سياسي دولية أو إقليمية ساهمت بدورها في تحقيق التوافق والتوحيد المحاسبي ومن بينها نجد:

1- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): يرجع تأسيس هذه المنظمة إلى سنة 1961، وتضم في عضويتها 30 عضو من الأعضاء الحكوميين، تتمثل أهداف المنظمة في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء، تشجع التجارة الدولية بين الأعضاء بالإضافة إلى كونها بمثابة بيئة تبادل للمعلومات بين أعضائها، وتتمثل مجهودات المنظمة في اتجاه تنسيق وتوفيق المعايير المحاسبية الدولية مجرد جزء من تركيز المنظمة تجاه النمو والتنمية الاقتصادية، ويمكن القول بأن المساهمة القيمة للمنظمة تتمثل في دراستها المحلية للتطبيقات المحاسبية في البلدان الأعضاء وتقييماتها عن التباين والاتساق لمثل تلك التطبيقات المحاسبة[1].

2- الأمم المتحدة (UN): بذلت منظمة الأمم المتحدة بحجمها الكبير (تظم جميع دول العالم) وفي إطار إرساء المفاهيم الجديدة في المحاسبة الدولية، من خلال إدخال مفهوم المحاسبة العالمية كأحد مفاهيمها، وتتجلى مجهودات الأمم المتحدة من خلال تعيين ما يطلق عليهم مجموعة الأفراد المشهورين (البارزين) (Group Eminent Persons) سنة 1973، بهدف دراسة تأثير المؤسسات متعددة الجنسيات على التطور الاقتصادي والعلاقات الدولية، وقد أوضح تقريرها عن نقص المعلومات المالية وغير المالية، واقترحت إعداد نظام يعتمد على المعايير المقارنة يتم

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 404-405.

Retirer le filigrane maintenant

العمل به على المستوى الدولي، كما أوصت بتعيين مجموعة خبراء تعمل على مقارنة البيانات المالية للمؤسسات المتعددة الجنسية.

ليتم سنة 1977، إنشاء فريق الخبراء للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يركز هذا الفريق جهوده على دراسة المؤسسات المتعددة الجنسية، من خلال دراسة المعلومات والسياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المتعددة الجنسية في إعداد البيانات المالية، والمعلومات المالية المتعلقة بالفروع التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، بالإضافة إلى دراسة المعلومات الغير مالية.

كما قامت الأمم المتحدة سنة 1982، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، ويضم هذا الفريق في عضويته 09 دول من إفريقيا، 07 من أسيا، 03 من أوروبا الشرقية، 06 من أمريكا اللاتينية، 09 من أوروبا الغربية، يهدف الفريق إلى البحث في القضايا المتعلقة بشؤون المحاسبة والإبلاغ على المستوى الدولي، والمساهمة في وضع المعايير المحاسبية المحلية والإقليمية مع الأخذ بالحسبان حاجات الدول النامية، وكذا السعي لتحقيق نوع من الإجماع الدولي حور الممارسات المحاسبية أو وضع معايير محددة حول الإفصاح عن المعلومات المالية والغير المالية[1].

3- **الاتحاد الأوروبي:** إدراكًا من دول الاتحاد الأوروبي أن أنشطة الأعمال يجب ألا يتم حصرها تحت حدودها الوطنية، وان أصحاب المصالح سوف يستفيدون من التناسق والتوافق بين القوانين واللوائح التي تحكم التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال والموارد داخل الأعضاء[2]، وفي إطار التوافق والتوحيد المحاسبي عمل الاتحاد الأوروبي على التنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة في البلدان الأعضاء التي شملت، طرائق عرض البيانات المالية للمؤسسات في دولها،

---

[1] – عبد الحميد مانع الصيح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 67-68.

[2] – أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 408.

Retirer le filigrane maintenant

طرائق تقييم الأصول واستخدام مفهوم العرض الحقيقي والعادل في إعداد البيانات المالية، ولعل أهم ما صدر عنها هو توجيه الرابع (Fourth Directive) الذي يعالج موضوع التوافق بين طرائق إعداد الحسابات الختامية للمؤسسات، والتوجيه السابع (Seventh Directive) الذي يعالج موضوع التوافق بين طرائق إعداد الحسابات الموحدة للمؤسسات[1].

ثالثا: المجهدات الدولية والإقليمية الأخرى

هناك العديد من المنظمات والكيانات الدولية والإقليمية الأخرى التي ترتبط بعملية التوافق والتوحيد بين المعايير المحاسبية والتي من أبرزها نجد:

1- المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية (IOSCO) :

تهتم تلك المنظمة بالأسهم الأجنبية المقيدة ببورصات الأسهم الوطنية، وتظهر أثار مجهودات تلك المنظمة تجاه تنسيق معايير المحاسبية والتي تحمل وزن كبير في أسواق رأس المال العالمية، ومن بين تطلعات المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية من خلال عملها مع لجنة معايير المحاسبة الدولية، تقدم معايير محاسبية دولية ذات قبول متبادل لاستخدامها في طرح الأوراق المالية متعددة الجنسية والطروحات العالمية الأخرى، حيث توصلت كل من منظمة (IOSCO) ولجنة معايير المحاسبة الدولية في صيف عام 1995، إلى اتفاق للعمل معا من اجل تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية[2].

2- منظمة مجموعة الأربعة بالإضافة إلى واحد (04 + 01) : تأسست تلك

المنظمة من منظمات تنتمي إلى أربعة دول هي استراليا، كندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة

---

[1] – عبد الحميد مانع الصيح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 65-66.

[2] – أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 404-406.

Retirer le filigrane maintenant

الأمريكية، وقد تم دعوة لجنة معايير المحاسبة الدولية للمشاركة في مناقشات تلك المجموعة، وهذا ما يفسر تسميتها بـ مجموعة الأربعة زائد واحد (G4+1)، وعلى الرغم من انضمام نيوزيلندا إلى المنظمة في ما بعد إلا أن تسميتها بقت نفسها، وتعتبر المنظمة واحدة من أكثر المجموعات تأثيرا في العمل اتجاه التوافق بين المعايير المحاسبية[1].

3- **المجهودات الإقليمية الأخرى** : هناك العديد من المجهودات الإقليمية الأخرى، البعض منها جديد والبعض الأخر يعتبر قائم منذ مدة طويلة، وإذا كانت تلك الاتفاقيات تتحرك تجاه التكامل الاقتصادي، فإن الحاجة إلى التوافق بين المعايير المحاسبية تعتبر من الأمور الحتمية التي لا يمكن تجنبها، يتضمن الجدول التالي رقم: 01 أمثلة على بعض من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية:

الجدول رقم (01): مجموعات اقتصادية إقليمية مختارة

اسم المنظمة	الدول الأعضاء
اتفاقية التجارة الحرة أمريكا الشمالية	كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية
الاتحاد النقدي الأوروبي	أعضاء الاتحاد الأوروبي
اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا	بروني، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ماينمر، الفلبين، سانغافورة، تايلاندا، فيتنام.
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	جواتيمالا، هندوراس، السالفادور، نيكاراجوا، كوستاريكا.
مجلس التعاون الخليجي	المملكة العربية السعودية، الكويت، دولت الامارات العربية، سلطنة عمان، البحرين، قطر.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**.

[1] – المرجع السابق، ص: 407.

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

تحظى المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، والتي أعيد تسميتها بعد سنة 2001، بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قبولا دوليا، بدليل إحرازها في السنوات الفائتة نجاحا ملحوظا في تحقيق اعتراف واستخدام اكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فرضتها الحاجة الملحة لتحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المعايير المحاسبية الدولية

تعبر المعايير المحاسبية عن مجموعة من القواد الخاصة بإعداد القوائم المالية، وعرضها على أسس عامة متفق عليها وتطبق بطرق سليمة بهدف ضبط الممارسة المحاسبية، وفي هذا الإطار سعت العديد من الدول إلى تبني نظم محاسبية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

أولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

قبل التطرق إلى مفهوم المعايير المحاسبية الدولية يستحسن الإشارة إلى أصل كلمة المعيار والتي تعود جذورها إلى الكلمة اللاتينية –Norme– والتي تستعمل بشكل عام للدلالة على قاعدة يتم الاستناد عليها ونموذج يتم الرجوع إليه عند الحاجة، وهناك من يعرفه على انه "وثيقة أعدت بالإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة متكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات لأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم امثل في سياق معين"[1]،

[1] – مداني بلغيث، **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

Retirer le filigrane maintenant

كما يمكن تعريفها بأنها "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات"[1].

أما من الناحية المحاسبية يعرف المعيار على انه "المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تأثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصالها إلى المستفيدين منها"[2]، كما يعرف على انه "نموذج يعتمد على العرف ويحظى بالقبول العام ويعد أساس متفق عليه في التطبيق ويستخدم كأساس للمقارنة، وتقوم المعايير المحاسبية الدولية والمحلية بدور رئيسي في رفع كفاءة وجودة الأداء المحاسبي باعتبارها تمثل نموذج يصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق المحاسبي وبالتالي فان المعايير المحاسبية تؤدي إلى توحيد عرض التقارير المالية بشكل يوفر الشفافية والإفصاح فيها والتي تمثل أداة حماية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية"[3].

pdfelement

ثانيا: أهمية، أهداف ومزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

نظرا للاعتبارات الخاصة بالمجتمع الإنساني كالعقيدة الدينية، والهوية والثقافة والحدود السياسية وتداخلها مع العولمة، فرض إيجاد حل عالمي للوقائع والأحداث الاقتصادية[4]، وكانت احد الحلول الرئيسية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كما أن السعي إلى تطوير الأسواق المالية

---

[1] – حسين قاضي، مأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 103.

[2] – سعود جايد مشكور، **المحاسبة الدولية (الانجليزية والعربية)**، ط 02، الميزان لطباعة والتصميم، النجف، العراق، 2014، ص: 37.

[3] – هيثم على محمد، رشا عدنان أحمد، **دور المعايير المحاسبية في رفع كفاءة عمل سوق العراق للاوراق المالية دراسة تطبيقية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العالمي الخامس، بغداد، القاهرة، 2014، ص: 317.

[4] - Abedsselam Medjoubi, **SCF Système Comptable Financier, Notions pratique**, 1ér éd, 2010, p 232.

Retirer le filigrane maintenant

العالمية وتداخلها وتبعاتها، فرض توحيد القواعد المحاسبية على المستوى الدولي، والهدف يعود إلى إمكانية[1]:

- الرفع أكثر فأكثر من الشفافية والقابلية لمقارنة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات؛
- المقارنة على مستوى المؤسسة وما بين المؤسسات عبر مختلف الدول؛
- تسهيل تقييم المؤسسات عبر مختلف البورصات؛
- الحصول على ثقة المستثمرين واسترجاعها؛
- تقديم مرجعية محاسبية عالية الجودة لدول تفتقر إليها.

كما يمكن إبراز أهمية التوحيد والتوافق المحاسبي من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الفوائد التالية[2]:

- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة تؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض لتسهيل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها؛
- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة توحيد العملة فقط؛
- تحسين القرارات الإدارية في المؤسسات متعددة الجنسية فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصدر إعدادها؛
- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة؛

---

[1] – محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات**، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2015، ص: 44

[2] – مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 216-217.

Retirer le filigrane maintenant

-تحقق الوحدة الرصينة لفائدة البلدان النامية بشكل اكبر من معاييرها الوطنية التي لا تصل إلى مستوى رصانة الأولى؛

-كما يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية إلى اختصار الزمن والكلف والجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي أنجزت المعايير الدولية للمحاسبة.

كما يمكن إبراز مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في النقاط التالية [1]:

- تسهيل الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية: فقد مكن تطبيق المعايير الدولية للمؤسسات الأوروبية مثلا من الدخول والاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصا بورصة وولستريت (WALL STREET) في نيويورك، وكذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للمؤسسات المساهمة في دول الخليج، نظرا لكونها تعتمد عموما معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية؛

- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛

- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل قي الأسواق العربية وحتى الدولية؛

- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للمؤسسات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا؛

---

[1] – بن عيشي بشير، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق**، مؤتمر جامعة العلوم التطبيقية الأردن حول إدارة منظمات الأعمال التحديات العالمية المعاصرة، أيام 27 28 29 ماي 2009، ص ص 05- 06.

Retirer le filigrane maintenant

- بدأت دوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية (كالأردن مثلا) تشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم إقرارها الضريبي.

ثالثا: مجالات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

من بين المؤسسات الملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمنصوح بها نجد[1]:

- **المؤسسات المساهمة:** إذ تلزم هذا النوع من المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).

- **المؤسسات غير المساهمة:** تنصح مؤسسات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** سمح إقرار مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي ظهرت خلال شهر جانفي 2007، للبلدان العربية إمكانية اعتماد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية العامة للمؤسسات الكبرى ومعايير مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك النوع من الشركات.

المطلب الثاني: إجراءات إعداد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والهيئة المسؤولة عن إعدادها

تمر عملية إعداد المعايير المحاسبية الدولية بالعديد من الإجراءات والمراحل قبل أن تطبق في الميدان، يسهر على هذه الإجراءات هيئات مختصة تابعة للجنة المعايير المحاسبية الدولية

---

[1] – المرجع السابق، ص 06.

Retirer le filigrane maintenant

(IASC) التي صارت تعرف بمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، لذا سنتطرق في هذا المطلب لكل من الهيئات المشرفة على إعداد المعايير المحاسبية وإجراءات إعدادها.

أولا: الهيئة المسؤولة عن إصدار وإعداد المعايير المحاسبية (IAS/ IFRS)

تعد لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) من الهيئات الرائدة التي سهرت على وضع إجراءات لإعداد المعايير المحاسبية الدولية، ليخلفها فيما بعد مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، استجابة إصلاحات ومتطلبات المرحلة الجديدة وتوسع مفهوم المعايير المحاسبة الدولية.

1- للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC):

يعود ظهور اللجنة للوجود سنة 1973، نتيجة لاتفاقيات التي عقدت بين معاهد الخبراء المحاسبين لعشر دول هي: "أستراليا، كندا، فرنسا، اليابان، المكسيك، ألمانيا، هولندا، بريطانيا، ايرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية[1]"، ومقرها العاصمة البريطانية لندن، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في مختلف الدول[2].

وبداية من عام 1983، شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وقد توسعت اللجنة عام 1999، لتضم 143 هيئة مهنية من 104 دولة يمثلون مليوني محاسب[3]، أما بالنسبة لمجلس إدارة اللجنة فهو مكون من 17 عضو (13دولة + 4 منظمات مهتمة بالإبلاغ المالي)[4]، وقد أصدرت هذه اللجنة (IASC)

---

[1] – محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 44.

[2] – يوسف محمد جربوع وسالم عبد الله حلس، "**المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبة الدولية**"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، سنة 2002، ص 106.

[3] – حسين القاضي، مأمون حمدان، **المرجع سبق ذكره**، ص ص:106-107.

[4] – يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، **مرجع سبق ذكره**، ص:53.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

41 معيارا محاسبيا دوليا قبل أن يتم إعادة هيكلتها، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير بقي منها 26 معيارا.

وقد حدد دستور اللجنة أهدافها بما يلي[1]:

-صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها من قبل جميع الدول؛

-العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

تتلقى اللجنة مداخيلها من بيع منشوراتها كما تتحصل على دعم مالي من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والمؤسسات وشركات التدقيق الكبرى، وتدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل ثلاثة عشرة دولة يعينهم الاتحاد الدولي للمحاسبة بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين والمدراء الماليين وهيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا (FASB).

2- **مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) :** نتيجة للإصلاحات وإعادة الهيكلة التي خضعت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) أصبحت تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك في عام 2001، يقوم هذا المجلس (IASB) بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية، حيث اعتمد المعايير الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة (IASC)[2].

---

[1] – حسين قاضي ومأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 107.

[2] – Walter Aerts, Peter Walton**, Global Financial Accounting and Reporting: Principles and Analysis,** 3rd Ed, Cengage Learning EMEA, United Kingdom, 2013, p : 487.

Retirer le filigrane maintenant

تجدر الاشارة هنا الى وجود نوعيين من المعايير[1]:

- معايير محاسبية دولية (IAS) وهي كل المعايير الصادرة قبل افريل 2001، أي قبل تحويل (IASC) إلى (IASB) وتفسيراتها تسمى (SIC)؛

- معايير دولية للإبلاغ أو الإفصاح المالي (IFRS) وهي المعايير التي صدرت بعد افريل 2001، وتسمى تفسيراتها اختصار بـ (IFRIC)؛

- إن المعايير المحاسبية ليست ساكنة، بل هي موضوع لبحث مستمر وقابلة لتعديل في أي وقت.

ولقد اصدر المجلس الى غاية 2019، ستة عشرة معيار إبلاغ مالي (IFRS)، واحتفظ بـ: 28 معيار من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) من اصل 41 معيار محاسبي دولي (IAS) بالصيغة القديمة[2]، ونشير إلى أن المجلس قد اصدر أيضا معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 9 جويلية 2009.

يتبع المجلس (IASB) 100% إلى الهيئة التأسيسية الأم (IASCF) ويتكون المجلس من الهيئات التالية[3]:

- **اللجنة التنفيذية:** مهمتها إيفاد خبرتها التقنية وإعداد المعايير وتبنيها؛

- **مجلس المراقبة:** يتكون من إداريين تحت اسم (Trustes) دوره يتمثل في تعيين أعضاء المجلس (IASB)، إعداد الموازنة وجمع الأموال (الإعانات والمساعدات) وإثراء القانون التأسيسي؛

---

[1] – بن ربيعة حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفقا المعايير الدولية IAS/IFRS**، ط02، ج 01، منشورات كليك، الجزائر، 2015، ص: 25.

[2] –International Financial Reporting Standards (IFRS) Disponible sur: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ ; consultation le :08 Mai 2019.

[3] – محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 45-46.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- **لجنة الشرح والتفسير**: وهي لجنة تسهر على شرح وتفسير معايير المجلس الموجودة، يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة، انتظارا لعرض معيار نهائي؛

- **لجنة استشارية للتعبير**: يتمثل دور هذه اللجنة في تفعيل مشاركة الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية الدولية من هيئات وطنية، جهوية وأفراد ذوي الاختصاص ، فتقديم إرشادات حول الغير للمجلس اولا وللمجلس الرقابة (Trustes) ثانيا.

كما يجدر الإشارة بالإضافة إلى هيئة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومن قبلها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) توجد العديد من الهيئات الدولية والإقليمية، لعبت دورا كبيرا في الترويج لمعايير المحاسبة الدولية بغرض التنسيق والتوحيد كالاتحاد الأوروبي (EU)، المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (IOSCO)، لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وغيرها من المهيئات والمنضمات[1].

ثانيا: إجراءات إعداد المعايير المحاسبية الدولية

من اجل إعداد المعايير المحاسبية الدولية هناك إجراءات يجب أن تقوم بها هيئات مختصة في المحاسبة تابعة للمجلس والتي يمكن استعراضها وتلخيصها من خلال المراحل التالية[2]:

- بعد تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، يتم تشكيل لجنة دولية توجيهية يترأسها عضو من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويضم ممثلي هيئات التوحيد لثلاث دول على الأقل، وقد تتضمن اللجنة ممثلين عن المنظمات الأخرى الممثلة في الجدل والمجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين؛

---

[1] – انظر بهذا الخصوص المبحث السابقة للفصل الثاني.

[2] – حسين القاضي، مأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 108-109.

Retirer le filigrane maintenant

- بعد تلقي الردود تقوم لجنة التوجيه بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ ويعرضها على المجلس للمصادقة؛

- بعد أن تعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح تقوم للجنة التوجيه باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم تقوم بإسقاطها على الإطار المفاهيمي، ومن ثم يعرض المجلس أهم النقاط التي سيتناولها؛

- بعد تلقي لجنة التوجيه ردا على اقتراحاتها من المجلس تقوم بإعداد ونشر مشروع أولي للمعيار المقترح، تتضمن مختلف الحلول المقترحة بشكل واسع لإبرائه، ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة (6) أشهر عادة؛

- بعد مصادقة المجلس تقوم لجنة التوجيه بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح يتم نشرها لإثرائها، وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر) بعد أن يكون قد وافق عليها المجلس بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء؛

- بعد تلقي و دراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات تقوم لجنة التوجيه بإعداد مشروع نهائي للمعيار وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حضي بموافقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس على الأقل.

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي والتصوري للمعايير المحاسبية الدولية

يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار المعايير المحاسبية الجديدة أو إجراء تعديلات عليها أو معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير محاسبية حالية.

Retirer le filigrane maintenant

أولا: مفهوم الإطار ألمفاهيمي

هو أطار خصص للمفاهيم، المصطلحات، القواعد، المبادئ المحاسبية، القوائم المالية، أهدافها ومستعمليها، تحضيرها وإظهارها حسب المعايير المحاسبية، كما يتضمن أساسا الفرضيتين الأساسيتين، محاسبة الالتزام واستمرارية المؤسسة لنشاطها[1].

يعالج الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض التقارير المالية ذات الغرض العام، وهي التقارير التي تعدها مؤسسات القطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية ذات الطابع الاقتصادي (نشاط صناعي، تجاري، خدمات)، وتعد هذه التقارير بصفة سنوية لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية للمؤسسة، وعليه لا يطبق الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية على عملية إعداد وعرض القوائم المالية المعدة لاستعمالات خاصة (كالقوائم المالية المعدة لمصالح الضرائب)[2].

pdfelement

ثانيا: هدف الإطار المفاهيمي

يهدف الإطار المفاهيمي إلى مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية على [3]:

- تطوير معايير دولية مستقلة للمعلومات المالية؛

- زيادة التنسيق ما بين القوانين والتنظيمات وإجراءات تحضير القوائم المالية عن طريق تقديم قاعدة تسمح بتقليص عدد المعالجات المحاسبية التي تسمح بها المعايير المحاسبية للمعلومة المالية؛

---

[1] – محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

[2] – محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعلمية**، ط 03، بدون دار نشر، عمان، الاردن،2014، ص: 03.

[3] – محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 48–49.

Retirer le filigrane maintenant

- مساعدة الهيئات الوطنية (كمجلس المحاسبة) المكلفة بتطوير المعايير المالية والمحاسبية؛

- مساعدة المسؤولين على تحضير القوائم المالية على تطبيق المعايير للمعلومة المالية؛

- مساعدة المدققين في الإدلاء بآرائهم حول القوائم المالية المعدة حسب هذه المعايير؛

- مساعدة المستعملين للقوائم المعدة حسب تلك المعايير على فهم وتفسير المعلومة المالية المحتواة؛

- تقديم معلومات لمن يهمه الأمر، حول النهج المتبع من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية في إعداد المعايير عندما لا تحتوي المعايير المحاسبية التي يتم تطويرها في أي بلد أو تلك التي تطور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، قد لا تحتوي على أسس إعداد وعرض القوائم المالية لكافة الأحداث والعمليات، فإنه يطلب من إدارة المؤسسة استخدام اجتهادها الشخصي في وضع تطبيق السياسات المحاسبية وطرق العرض بما ينسجم مع الإطار المفاهيمي المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية[1].

ثالثا: مكونات ومحتوى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

دعم الإطار المفاهيمي المعدل عام 2018 بخمس(05) فصول جديدة، بالإضافة للثلاثة (03) فصول المحتفظ بها من الاطار المفاهمي لعام2010، أي أصبح الإطار المفاهمي يتكون من ثمان (08) فصول هي[2]:

- أهداف التقارير المالية المعدة للأغراض العامة (الفصل 01)؛
- الخصائص النوعية للمعلومات المالية المقيدة (الفصل 02)؛
- القوائم المالية ومنشاة التقرير (الفصل 03)؛

---

[1] – جمعة حميدات وإبراهيم النخالة، **خبير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين**، ط 2014، ص: 06.

[2] – بلال كيموش و إلياس شرشافة، **مفاهيم التقرير المالي في ضوء الاطار المفاهيمي 2018 لمجلس معايير المحاسبية الدولية**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، عدد 01، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019، ص ص: 120-133 .

Retirer le filigrane maintenant

- عناصر القوائم المالية (الفصل 04)؛
- الاعتراف وإلغاء الاعتراف (الفصل 05)؛
- القياس (الفصل 06)؛
- العرض والافصاح (الفصل 07)؛
- مفاهيم رأس المال والمحافظة عن رأس المال (الفصل 08).

1- أهداف القوائم المالية المعدة للاستخدام العام : من جملة أهداف القوائم المالية توفير معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين بشكل يبين الحالة المالية للمؤسسة، أدائها وتغيراتها، مما يسمح باتخاذ قرارات رشيدة، ويتم عرضها بشكل مفهوم يمكن مستخدميها من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة[1]، بالنسبة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) فإن هدف القوائم المالية يتمثل في تزويد المعلومات على أداء المؤسسة، الوضعية المالية للمؤسسة وتطورها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): هدف القوائم المالية



المصدر: محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 51.

[1] - Hermanson, Edwards, And Maher**, Accounting Principls Financial Accounting (chapters 1-8)**, 8th Ed, Text Book Equik Paperbak, 2011, p : 270.

Retirer le filigrane maintenant

2- المستفيدين من القوائم المالية: المستفيدون من القوائم المالية متعددون، ويمكن تمييزهم إلى فئة خارجية كالمساهمين الحاليين أو المحتملين، المقرضين، الموردين، العملاء، الحكومة وإدارتها وحتى الجمهور، يشترك عناصر هذه الفئة في كونهم لا يستخدمون المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية في إدارة المؤسسة مباشرة، عكس الفئة الداخلية كالمدراء يستخدمونها مباشرة في إدارة المؤسسة[1]، ويمكن تلخيص حاجات هذه الأطراف للمعلومات المحاسبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): المستفيدين من القوائم المالية

المستفيدين	حاجتهم للمعلومة
المستثمرون (المساهمون)	يهتم المستثمرون بالعائد المحقق أو المرتقب تحقيقه من المشاريع التي يضعون فيها أموالهم مع مقابلة ذلك بمستوى المخاطر المرتبطة بها، ومن ثم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقييم النجاعة الاقتصادية والمالية للمؤسسات وصافي مركزها المالي، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات الشراء والبيع والاحتفاظ بالاستثمارات، أي الخطر والمردودية.
الموظفون	يهتمون بالمعلومات التي تسمح لهم بمعرفة ربحية المؤسسة وقدرتها على الاستمرار بما يحفظ مركز عملهم، والحصول على المكافاءات ودفع التعويضات، أي الاستقرار والمردودية.
المقرضون	يريدون معرفة إذا كانت المؤسسة قادرة على دفع ما عليها من ديون وفوائد في تاريخ الاستحقاق.
الموردون والدائنون الآخرون	يهتمون بقدرة المؤسسة على دفع المبالغ المستحقة، وكذلك بقدرتها على الاستمرار في نشاطها إذا كانت العلاقات التي تربطهم بها تعاقدية وترتبط بالأجل الطويل.
الزبائن والمدينون الآخرون	يبحثون دائما قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط وتأمين خدمات ما بعد البيع وتأمين التموين وتزداد هذه الأهمية إذا كان ارتباطهم بها طويل الأجل.
الحكومات والوكالات العمومية	يهتمون بعملية توزيع الموارد وكيفية تنظيم نشاطات المؤسسات بغرض تحديد السياسات الضريبية والاجتماعية.
الجمهور والأفراد	قد يهتم الجمهور والأفراد بالحصول على معلومات عن المؤسسات بهدف التعامل معها أو القيام بخيارات توظيف المدخرات في حالات الطلب العلني للادخار مثلا، خلق مناصب الشغل، المساهمة في الاقتصاد المحلي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بن بلقاسم سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 57-58.
- محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 50.

[1] - John J. Wild, Ken W. Shaw, Barbara Chiappetta, **Fundamental accounting principles**, 20th Ed, McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, 2010, p :06.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

3- المبادئ الأساسية: إن الإطار المفاهيمي يفصل بين، الافتراضات الأساسية والخصائص النوعية للقوائم المالية، ويمكن اختصار العناصر الأساسية التي تدور حولها هذه الفرضيات و المبادئ فيما يلي:

3-1- **الافتراضات الأساسية :** وتشمل **محاسبة الالتزامات** والتي نقصد بها الأخذ في الحسبان جميع التكاليف والإيرادات المسجلة خلال السنة سواء كانت مسددة أو غير مسددة، وهذا المفهوم هو بصفة عامة لفائدة المؤسسة أو عليها، **واستمرارية الاستغلال**، فالقوائم المالية يجب أن تعد تحت فرضية أن المؤسسة في حالة استمرارية لنشاطها في المستقبل لأن العكس قد يؤثر على القوائم المالية التي يجب أن تعد بقيمة التصفية[1].

3-2- **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** من اجل حاجيات اتخاذ القرار، يجب أن تضمن القوائم المالية الشفافية على حقيقة المؤسسة بتقديم معلومة كاملة وذات منفعة، بحيث يمكن تصنيف المبادئ التي تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى ثلاثة مجموعات[2] والتي يمكن توضحها في الجدول التالي:

pdfelement

[1] -Maillet Baudrier et Ale. Manh, **"Normes Comptable Internationales IAS/IFRS"**, Alger, Berti , 2007, p 23.

Retirer le filigrane maintenant

الجدول رقم (03): تصنيف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
تتضمن الخصائص النوعية الأساسية وتتمثل في مبدأين أساسيين، وهما الصورة الصادقة، وهيمنة الجوهر على الشكل.	وتتضمن الخصائص النوعية المشتقة وهي التي تسمح بتحقيق أهداف الخصائص النوعية السابقة وتتمثل في المبادئ التالية: - الأهمية النسبية. - الحيطة و الحذر. - الحياد. - الاكتمال و الشمول.	وتتضمن الخصائص النوعية القاعدية، وهي التي تسمح بتحقيق الأهداف والمبادئ الأساسية والمشتقة وتتمثل في: - القابلية للفهم. - الملائمة. - الموثوقية. - قابلية المقارنة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بن بلقاسم سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 64-65.

بالإضافة إلى هذه المجموعات الثلاثة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية[1]، فقد حدد الإطار المفاهيمي أربعة قيود على المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها:

- التوقيت المناسب؛
- المراجحة بين التكاليف والمزايا؛
- التوازن في الخصائص النوعية؛
- العرض العادل.

4- **عناصر القوائم المالية:** يحدد الإطار التصوري لهيئة المعايير المحاسبية الدولية العناصر المكونة للقوائم المالية[2]، والتي يمكن إظهارها في ما يلي:

---

[1] – انظر في هذا الخصوص المبحث الأول من الفصل الثالث.

[2] – شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث، طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS**، ط01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 133.

Retirer le filigrane maintenant

-تتكون الميزانية من العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسات، (الخصوم والأصول ورؤوس الأموال)؛

-أما جدول حسابات النتائج يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء (التكاليف والإيرادات)؛

-وجدول تدفقات الخزينة يتضمن مختلف التغيرات في العناصر السابقة.

5- محاسبة وتقييم عناصر القوائم المالية: والتي يمكن استعراضها في ما يلي:

5-1- محاسبة عناصر القوائم المالية : لكي يتم تسجيل أي عنصر من القوائم المالية يجب توفر شروط [1]:

-**بالنسبة للأصول:** يتم تسجيل الأصل في الميزانية عندما يكون تحت رقابة المؤسسة ومن المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة به سوف تتدفق على المشروع وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها أو تحديدها بموثوقية أو صدق؛

-**بالنسبة للخصوم:** يسجل الخصوم في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن تدفقا خارجا من الموارد التي تشكل منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد التزام حالي، وأن المبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه بموثوقية؛

-**بالنسبة للإيرادات:** يسجل في حساب النتيجة عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في التزام ويمكن قياسها بموثوقية؛

-**بالنسبة للنفقات:** يتم تسجيلها في حساب النتيجة عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بموثوقية.

---

[1] – بن بلقاسم سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

Retirer le filigrane maintenant

5-2- تقييم عناصر القوائم المالية: يقصد بالتقييم الإجراء المتبع لتحديد المبلغ المالي الذي يتم به إدخال العنصر في القوائم المالية سواء في الميزانية أو حساب النتيجة وهناك عدة طرق:

- **التقييم بالتكلفة التاريخية:** ويقصد بها القيمة في تاريخ الحيازة؛
- **التقييم بتكلفة القيمة المتبقية:** وهو المبلغ الذي يمكن قبضه حاليا من بيع أصل من خلال عملية بيع عادية؛
- **التقييم بالقيمة الحالية:** وهي القيمة المحينة لصافي النفقات النقدية المستقبلية؛
- **التقييم بالقيمة العادلة:** يعرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت[1].

6- مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه: يميز الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية بين مفهومين لرأس المال ويبني عليهما مفهوم الحفاظ على رأس المال، بحيث تتبنى معظم المؤسسات في إعداد قوائمها المالية المفهوم المالي لرأس المال والقائم على منظور الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية، وبموجبه يكون رأس المال مرادفا لصافي الأصول أو حقوق المساهمين في المؤسسة، وبالمقابل، وبموجب المفهوم المادي لرأس المال والقائم على منظور القدرة أو الطاقة التشغيلية، يعتبر رأس المال مرادفا للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، والتي تتمثل مثلا بعدد الوحدات

---

[1] - معتز أمين السعيد ومحمد سليم العيسى، **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان"، القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة"، 14-15 افريل 2009.

Retirer le filigrane maintenant

المنتجة في اليوم الواحد[1]، ومن اجل إظهار الفرق بين المفهومين الجدول التالي يبين يجري مقارنة بين المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي لراس المال.

جدول رقم(04): مقارنة بين المفهوم المالي لراس المال والمفهوم المادي لراس المال

من حيث	المفهوم المالي	المفهوم المادي
1.اكتساب الربح	إذا كان المبلغ المالي أو النقدي لصافي الأصول في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ لصافي الأصول في بدية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين وأية مساهمات منهم.	يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية أو القدرة التشغيلية للشركة في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى المالكين أو مساهمات منهم أثناء الفترة.
2.أساس القياس	لا يتطلب استخدام مفهوم محدد (يعتمد على رأس المال المراد الحفاظ عليه)	استخدام التكلفة الجارية (مبلغ النقد المفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحالي).
3.اثر التغير في الأسعار على الأصول المطلوبة	تعتبر الزيادة في أسعار الأصول أرباحا مباشرة وعند إتباع التكلفة التاريخية يعترف بها كأرباح عند التخلص من الأصل (بيع أو مبادلة).	التغيرات في الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات الشركة وتعتبر تغيرات في قياس الطاقة الإنتاجية وتعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءا من حقوق الملكية وليس ربحا.
4.رأس المال	يمثل صافي الأصول (حقوق الملكية)	الطاقة الإنتاجية (مثل الوحدات المنتج يوميا).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، ص ص: 13-14

[1] – محمد سليم وهبة، "**البيانات المالية و معايير المحاسبة الدولية**"، مجلة المحاسب المجاز، بيروت، الفصل الثالث، العدد 23، 2005، ص 17.

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثالث: الاتجاه المحاسبي في الجزائر

غداة استقلال الجزائر سنة 1962، واستجابة لمتطلبات المرحلة الانتقالية، طبقت الجزائر المخطط المحاسبي الفرنسي العام (PCG) لعام 1957، والذي بقي ساري المفعول حتى عام 1976، تاريخ تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بموجب أمر رقم: 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975، الذي يواكب ويتكيف مع الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر آنذاك، حيث أصبح يمثل المرجعية الرئيسي للتشريع المحاسبي بالجزائر، وإستمر تطبيقه إلى غاية 2010، تاريخ تطبيق النظام المحاسبي المالي كنتيجة للإصلاح المحاسبي والمالي مواكبة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي والعولمة.

المطلب الأول: مسار المحاسبة في الجزائر

من بين دوافع إعداد المخطط المحاسبي الوطني تلبية التوجه أو الخيارات السياسي والاقتصادية والاجتماعية، التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال وهو خيار التخطيط المركزي الشامل، وهنا لا بد من الإشارة إلى ثلاث فترات أساسية مرت بها المحاسبة في الجزائر وهي[1]:

أولا: الفترة الأولى من 1962 إلى 1975

بعد استقلال الجزائر سنة1962، وتجنبًا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة، اضطرت الجزائر الى الاستمرار في تطبيق المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، فقد أصدرت

[1] – صالح حميداتو، بوقفة علاء، **واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي**، الملتقى الوطني واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-06 ماي 2013، ص ص 04-07.

Retirer le filigrane maintenant

الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم: 62/ 157 الصادر في 1962/12/31، والذي نص على تمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء القوانين التي تمس سيادة البلاد.

ومن بين التشريعات التي استمرت الجزائر في تطبيقها التشريعات الخاصة بمجال المحاسبة وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام (P.C.G)، كان هذا الإطار التشريعي كافيًا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب.

عرفت هذه الفترة تبني الجزائر خيار التخطيط المركزي الشامل الذي يهدف إلى تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي برمته لكي يحل محله واقع جديد ليس فيه ملكية فردية ولا منافسة ولا مؤسسات خاصة يعتمد على التخطيط المركزي الشامل لتسيير الاقتصاد بما يكفل إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مما يقتضي أن تكون كافة الوحدات الاقتصادية مملوكة للدولة سواء عن طريق تأسيسها من قبل الدولة أو مصادرتها أو تأميمها، تكون الملكية الفردية او الخاصة محدودة[1]، وفي هذا الصياغ شرعت الجزائر خلال هذه الفترة البدء في عمليات التأميم خاصة قطاعات:المناجم، البنوك، المحروقات، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة التغيير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجه الجديد، ومن اجل انجاز هذه المرجعية المحاسبية تم في هذه المرحلة من الناحية التنظيمية تأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية ألا وهو "المجلس الأعلى للمحاسبة" (CSC) وذلك في نهاية سنة1971، ومن بين المهمات التي أوكلت له[2]:

---

[1] – حسين القاضي، مأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 30.

[2] – صالح حميدتو، بوقفة علاء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 04-07.

Retirer le filigrane maintenant

-تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب في الجزائر، (بموجب الأمر رقم: 82/71 الصادر في 1971/12/29)؛

-إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957، ووضعت لذلك مجموعة من الخطوط العريضة التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح، يمكن تلخيصها في النقاط التالي :

-الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المعلومات من طرف مستعمليها وخاصة البنوك وهيئات التخطيط على المستوى الحكومي؛

-العمل على تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية وكذلك وضع أسس ومعايير يتم على أساسها إعداد الدفاتر والمستندات المحاسبية؛

-إعداد مخطط محاسبي وطني يلبي متطلبات التخطيط الاقتصادي الكلي، كما يلبي الاحتياجات التسيرية للمؤسسات عن طريق مساعدة إدارة هذه المؤسسات في تقييم نشاطاتها والتنبؤ لما هو في المستقبل؛

-يجب أن يلبي المخطط الجديد احتياجات المحاسبة الوطنية، وهذا يتم بتوفير معلومات واضحة ومتجانسة على مستوى كل المؤسسات وبالتالي تجميعها دون القيام بعمليات إعداد معالجة من أجل الحصول على مجاميع اقتصادية كلية.

ولقد تولت لجنة التوحيد التابعة للمجلس الأعلى للمحاسبة عملية إعداد المخطط المحاسبي الوطني، بمساعدة خبراء أجانب من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: الفترة الثاني من 1975 إلى2007

تميزت فترة السبعينات بإصدار المنظومة التشريعية الجزائرية وبين هذه التشريعات إصدار المخطط المحاسبي الوطني بموجب الأمر رقم: 35/75 الصادر في 29 أفريل 1975، والذي يسري مفعوله ابتداء من 01 جانفي 1976، ليليه في ما بعد صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في 1975/06/23، والذي تضمن:

- طبيعة التنظيم والتسيير المحاسبي؛
- الحسابات ومجموعها وأرقامها؛
- القوائم الختامية؛
- المصطلحات المتبناة وقواعد التسجيل المحاسبي.

وقد طبق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) على جميع المؤسسات وهذا ما جاء في نص المادتين(01) و(02) من الأمر 35/75[1]:

المادة الأولى: والتي بينت أن بداية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني وبصورة إجبارية يكون ابتداء من أول جانفي 1976، ويتم تطبيقه على الهيئات والشركات والمؤسسات التالية:

-الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛

-مؤسسات الاقتصاد المختلط؛

-المؤسسات الخاضعة لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها.

[1] – أمر 75– 35، المؤرخ في 29 أفريل 1975، **المتعلق بالمخطط الوطني للمحاسبة**، الجريدة الرسمية رقم 37، المادتين 01 و02.

Retirer le filigrane maintenant

المادة الثانية: يصبح المخطط الوطني المحاسبي(PCN) ساري المفعول على قطاعات النشاط الخاصة وذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمحاسبة، طبقًا لأحكام المادة: 38 من الأمر رقم: 71- 82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971.

بقي العمل بالقانون (35/75) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات،وهي الفترة التي عرفت تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي لتقنيات المحاسبة، والذي قام بإنشاء 04 مخططات محاسبية قطاعية كبادية لإصلاحات جديدة[1]، والبدء بالتفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، مما فرض بداية التسعينات البدأ في التفكير في إدخال إصلاحات وتعديلات على هذا المرجع المحاسبي، خاصة على شكل نصوص تطبيقية لمحاسبات قطاعية، ومن أهم المحاسبات القطاعية التي صدرت بشأنها مثل هذه النصوص ما يلي[2]:

-القطاع الفلاحي سنة 1987؛

-قطاع التأمينات سنة 1987؛

-قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 1988؛

-قطاع السياحة سنة 1989؛

-قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية سنة1992؛

-محاسبة الشركات القابضة سنة 1999.

pdfelement

---

[1] – صلاح حواس ، **المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي –SCF- (IAS/IFRS)**، ط01، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 19.

[2] – مختار مسامح، "**النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**"، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 04، ديسمبر 2008، ص 196.

Retirer le filigrane maintenant

لقد تعايشت والمؤسسات والهيئات الاقتصادية الجزائرية العامة والخاصة مع المخطط المحاسبي الوطني(PCN) وعملت بمحتواه منذ عام 1976 إلى 2009/12/31، وبداية من الفاتح جانفي 2010، شرعا في تطبيق النظام المحاسبي المالي، المستوحى من المرجعية المحاسبية الدولية.

ثالثا: الفترة الثالثة من 2007 إلى يومنا هذا[1]

كنتيجة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي وسلسلة من الاصلاحات الاقتصادية التي أثرة على التوجه المحاسبي صدر في 25 نوفمبر 2007، القانون رقم 07-11 والمتضمن لنظام المحاسبي المالي، الذي عوّض التشريع السابق المعروف باسم المخطط المحاسبي الوطني، وعليه أصبحت المحاسبة المالية في الجزائر ذات بعد دولي.

ومن اجل تطبيق هذا القانون، تم إصدار عدة تشريعات محاسبية نذكر منها:

- المرسوم التنفيذي رقم: 08-150 المؤرخ في 26 ماي 2008، والمتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي؛

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛

- المرسوم التنفيذي رقم: 09-110 المؤرخ في 01 أفريل 2009، والمحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

ومواكبة للمرحلة الانتقالية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، فقد أصدرت وزارة المالية ممثلة بالمجلس الوطني للمحاسبة تعليمة وزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29

---

[1] – ايت محمد مراد، "**ضرورة تكييف البيئة المحاسبية بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي –خلال الفترة 2010 – 20013**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص ص 202 – 203.

Retirer le filigrane maintenant

أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، حيث أُرفقت هذه التعليمة بجدول تطابق المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، ومنذ التطبيق الإجباري للنظام المحاسبي المالي، توالت إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة لعدة مذكرات منهجية (ثمانية مذكرات) للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: دوافع الإصلاح المحاسبي

في ظل التحول من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الذي شهده الاقتصاد الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، لم يعد المخطط الوطني المحاسبي (PCN) يواكب متطلبات اقتصاد السوق، فضلا عن عدم استجابته لمتطلبات المستثمرين الأجانب من حيث طريقة قراءة القوائم المالية، بالإضافة إلى عولمة الأسواق المالية مما فرض على الجزائر إدخال إصلاحات محاسبية توجت بنظام محاسبي مالي جديد استجابة لدوافع داخلية ودوافع خارجية.

pdfelement

أولا: الدوافع الداخلية

من بين الدوافع الداخلية للإصلاح المحاسبي يمكن أن نبرز النقاط التالية:

1- **غياب الإطار المفاهيمي النظري:** يعتبر وجود الإطار المفاهيمي الذي تم التطرق إليه سابقا ذو أهمية بالغة بالنسبة للجهة المصدرة للمعايير ولمستعملي المعلومات المحاسبية فبالنسبة للجهة المصدرة للمعايير المحاسبية يمثل مرجعية في حل المشاكل المحاسبية المطروحة، الربط بين ، الجانب النظري والتطبيقي، أما بالنسبة للجهة المستعملة تسهيل عملية فهم المحتوى

Retirer le filigrane maintenant

وأساليب التطبيق فالمخطط المحاسبي الوطني لا يلبي احتياجات جميع المستعملين له، إذ يلبي احتياجات الدولة بدرجة أولى (توجه ضريبي)[1].

2- **ضعف الإفصاح المالي والمحاسبي:** إن المخطط المحاسبي الوطني لا يؤدي إلى توفير كل المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها المستثمرون ولا تملك القوائم المالية، الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج قيمة تجانسية أي قابليتها للمقارنة زمانيا ومكانيا ففي هذا الشأن، سجلت انتقادات كثيرة لهذا المخطط من الناحية التقنية منها[2]:

- غياب الشفافية في الوضعية المالية للمؤسسة بسبب غموض في مفهوم دور الاستغلال (الأخذ بالمفهوم الضيق الذي يقتصر على العمليات المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء) من خلال التمييز بين عمليات الاستغلال والعمليات خارج الاستغلال؛

- نتيجة الاستغلال حسب المخطط الوطني المحاسبي، لا تصلح مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي للمؤسسة، فهي تعبر عن قدرة الشركة على تحقيق أرباح بواسطة عمليات الاستغلال وعمليات اخرى ناجمة عن سياسات مختلفة لها علاقة بدورة الاستغلال (السياسة المالية الممثلة في تكاليف منتوجات مالية، وسياسة الاهتلاكات الممثلة في حصص الاهتلاك)؛

- اعتماد تصنيف حسابات الأعباء والنواتج حسب طبيعتها يؤدي إلى الحصول على مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف وظائف المؤسسة عكس التصنيف الوظيفي، ويرجع ذلك إلى إهمال المخطط لدور محاسبة التكاليف؛

- اعتماده على المقاربة القانونية الذي طرح إشكالية في التسجيل المحاسبي للاستثمارات المؤجرة؛

---

[1] - مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 435-436.

[2] - المرجع السابق، ص ص: 437-440.

Retirer le filigrane maintenant

- لا تزود القوائم المالية مستخدميها بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية والتكاليف والإيرادات المتوقعة؛

- اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية مما صعب عملية المقارنة عبر الزمن بسبب التضخم؛

- لا تسمح القوائم المالية التقليدية للمخطط الوطني المحاسبي للمستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة والعوامل المؤثرة فيها؛

3- نقائص المخطط الوطني المحاسبي : بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود عن بداية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، أسفر المخطط عن مجموعة من النقائص والتي يعتبر أهمهما ما يلي[1]:

- التأثير القانوني لإدارة الضرائب على المعاملات المحاسبية حيث تحدد مجموعة من القيود، فمثلا تجبر المؤسسات على إتباع طرق معينة في تقييم الأصول وكذا طرق الإهتلاك المتبعة، وهذا ما يطرح للمؤسسات مشكل عدم ملائمة طريقة الإهتلاك والآلة المهتلكة؛

- عدم تناسق الإطار المفاهيمي للمحاسبة الجزائرية ومستعملي المحاسبة الآخرين مثل قارئي القوانين المالية من مستثمرين، البنوك، البورصة، الهيئات المالية ....إلخ، المعلومات المنتجة من قبل المخطط المحاسبي الوطني (PCN) موجهة في مجملها وبشكل أساسي إلى المؤسسات وهيئات الإحصاء، وغير مهمة كثيرا للمستعملين الآخرين باعتبارها تحوي معلومات رقمية لا تساعد في اتخاذ القرارات ولا تعبّر عن الوضعية الاقتصادية الصادقة للمؤسسة، وهذه المعلومات موجهة خصيصا للإجابة على احتياجات التخطيط على المستوى الجزئي (حاجات الاقتصاد الجزئي)؛

---

[1] – صلاح حواس، **التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية و أثرها على مهنة المدقق**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم القتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/ 2007، ص ص 199- 200.

Retirer le filigrane maintenant

- المبادئ المؤسسة للمحاسبة الجزائرية غير معرفة بوضوح لأنها لم تعطي تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل: شهرة المحل (good- will)؛

- إهمال تطبيق المحاسبة التحليلية وعدم إجبار المؤسسات على استخدامها، مما يجعل هذه الأخيرة تتفاداها؛

- تصنيف الديون حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها، مما يجعل عملية التحليل صعبة؛

- المخصصات و المؤونات الخاصة بتدهور قيمة المخزونات والحقوق تعتبر عناصر خارج الاستغلال، إذ لا تبرز أي خصائص استثنائية في الحياة الجارية للمؤسسة؛

- المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لا يعالج بعض العمليات كما ينبغي مثل القرض ألإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية، الاستثمارات المعنوية، العقود طويلة الأجل، العطل مدفوعة الأجر، الضرائب المؤجلة، تكاليف البحث والتطوير وتغير الطرق المحاسبية ... الخ.

pdfelement

ثانيا: الدوافع الخارجية

توجد العديد من الدوافع الخارجية لإصلاح النظام المحاسبي الوطني، وتبني المعايير المحاسبية الدولية نذكر منها[1]:

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؛

- الحاجة إلى مصادر إضافية للتمويل من القطاع الخاص وذلك بعد ما تحولت مهمة الدولة، من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

---

[1] – جمال العشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية، وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دروس هادفة وتطبيقات محلولة**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص ص: 10-11

Retirer le filigrane maintenant

- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛

- يتطلب تطوير الشركات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي، الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛

- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية؛

- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، وموثقة، وموجودة ومعدة وفق معايير محاسبية، وذلك لتسهيل نقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الجنسيات؛

- الولوج إلى الأسواق المالية الدولية حيث تقوم الشركات حاليا بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الاتصال الحديثة، ولا يمكن للمؤسسات تحقيق هذا الولوج إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها لإمكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، وإلا ستبقى الشركات غير الملتزمة بعزلة عن الأسواق المالية الدولية، وبالتالي تضييع فرص كثيرة كان يمكن اكتسابها من دخول هذه الأسواق[1].

pdfelement

[1] – خالد جمال الجعارات، "**معايير التقارير المالية الدولية** "، ط1، مكتبة الجامعة الشارقة، 2008، ص 26.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثالث: مسار إعداد النظام المحاسبي في الجزائر

بدأت عملية إعداد النظام المحاسبي في الجزائر، بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001، التي مولت من البنك الدولي وأوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، أسفرت هذه العملية عن اقتراح نظام محاسبي جديد يأخذ بعين الاعتبار المرجعية المحاسبية الدولية.

أولا: أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني (PCN)

استحدث المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) بموجب المرسوم التشريعي رقم: 96- 318 المؤرخ في 1996/09/25، باعتباره الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية، فقد تكفل المجلس الوطني للمحاسبة بمهمة تحديث وتغيير المخطط المحاسبي الوطني بما يتلاءم مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، ومحاولة جعله (المخطط) أداة فعالة للتسيير في متناول الشركات وقد شكل المجلس في هذا الصدد لجنة مختصة أوكلت لها مهمة تحديث وتعديل المخطط المحاسبي الوطني، وقد تم توزيع أعمال هذه اللجنة على المراحل التالية:[1]

- تقييم وضعية المخطط الوطني للمحاسبة ومحاولة حصر نقائصه باستعمال استمارات تقييم تسمح بجمع آراء ووجهات نظر المهنيين في هذا المجال؛
- إعداد مشروع مخطط محاسبي؛
- جمع ملاحظات واقتراحات المهنيين ومستعملي المحاسبة عن هذا المشروع؛
- إعداد مخطط محاسبي جديد يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات السابقة؛

---

[1] – بن بلقاسم سفيان، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص: 230-231.

Retirer le filigrane maintenant

-اقتراح المشروع على المجلس الوطني للمحاسبة قصد دراسته وفحصه وإبداء رأيه فيه.

1 – الخيار الذي تبنته لجنة المخطط المحاسبي الوطني: على ضوء الإجابات التي استلمتها لجنة المخطط المحاسبي الوطني، اختارت اللجنة مراجعة المخطط دون تغييره حتى لا يؤثر ذلك ويمس الممارسة المحاسبية من جهة، ولارتفاع تكاليف الإصلاح المحاسبي من جهة أخرى.

2 – تقدم أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني: قامت لجنة المخطط المحاسبي الوطني في فيفري من سنة 2000، بإعداد تقرير أوضحت فيه مختلف الاقتراحات التي خلصت إليها لغرض أخذها بعين الاعتبار في مراجعة المخطط المحاسبي الوطني والتي تمحورت بالخصوص حول المبادئ المحاسبية، الإطار المحاسبي والقوائم المالية الختامية.

pdfelement

ثانيا: أعمال مجموعة الخبراء الفرنسيين

وضعت مهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر محل مناقصة دولية اختير على إثرها مجموعة الخبراء الفرنسيين*، بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة للقيام بمهمة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، وقد مولّت هذه العملية بهبة من البنك الدولي، وباشرت المجموعة عملها في شهر أفريل من سنة 2001، على أن تنهي أشغالها خلال سنة حسب مدة الأشغال المحددة، وقد تم إعداد برنامج عمل للمجموعة على أربعة مراحل كما يلي[1]:

-**المرحلة الأولى:** تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية؛

---

* – هم مجموعة من الخبراء الفرنسيين التابعين للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (CNCF) ، المجلس الأعلى لمصف خبراء المحاسبة (CSOEC)، لهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC) .

[1] – مداني بن بلغيث، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 172-173.

Retirer le filigrane maintenant

- **المرحلة الثانية:** التحضير لمشروع نظام محاسبي جديد؛

- **المرحلة الثالثة:** إجراء تكوين للمختصين على النظام المحاسبي الجديد وعلى المعايير المحاسبية الدولية؛

- **المرحلة الرابعة:** المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

بالنسبة إلى تقرير المجموعة عن المرحلة الأولى والمتمثلة في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) فقد تضمن أساسا:

-نقائص المخطط المحاسبي الوطني (PCN)؛

-أوجه الاختلاف مقارنة مع المعايير المحاسبية الدولية؛

-مجموعة من التوصيات.

كما تم وضع ثلاث خيارات ممكنة لتطوير المخطط المحاسبي الوطني وهي:

- **الخيار الأول:** الإبقاء على التركيبة الحالية –آنذاك– المخطط المحاسبي الوطني (PCN) مع إجراء بعض الإصلاحات التقنية حتى يتماشى مع تغيرات المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر، اتخذ هذا القرار حسب المرسوم الوزاري رقم: 42 الصادر في شهر أكتوبر 1999، والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني (PCN) مع نشاط المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجمع، وكانت النتيجة ظهور تسميات ومصطلحات جديدة لا تتماشى والإطار المحاسبي المعمول به، أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار ألمفاهيمي المحاسبي المختلف والغريب عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

- **الخيار الثاني:** يتمثل في المحافظة على المخطط القائم ببنيته وهيكله، واعتماد بعض المعالجات والحلول التقنية التي أدخلتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية، حيث يسمح هذا الخيار بقابلية فهم الحسابات التي تعرضها المؤسسات من طرف المستثمرين الأجانب ، كما يسمح بتحسين

Retirer le filigrane maintenant

المعلومات المحاسبية المفصح عنها، إلا أنه مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين يشكلان نظام مختلطا ومعقدا، وبالتالي يمكن أن يكون له مصدرا للتناقض والاختلاف[1].

▪**الخيار الثالث:** يتمثل في إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني (PCN) بشكل حديث استنادا للتطبيقات والمفاهيم والقواعد والحلول التي أرستها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، إن هذا الخيار يؤدي إلى اعتماد نظام محاسبي يرتبط بدور المحاسبة في إعلام المستثمرين الذين سيجدون فيه ضالتهم من المعلومات التي تمكنهم من الحكم بشكل صحيح على أداء المؤسسة ووضعيتها المالية بما يساعدهم على اتخاذ القرارات المهمة بشأن العمليات التي يودون القيام بها وتحقيقها، ولكن هذا الحل يعتبر تغييرًا جذريًّا في المخطط الوطني للمحاسبة وانقلاباً كاملاً في المفاهيم والثقافة المحاسبية وفي المحتويات والمضامين البيداغوجية للتكوين والتعليم، مما يتطلب وقتا طويلاً للتكيف وتغيير ردود الأفعال والممارسات الميدانية، كما يؤدي إلى تكلفة مرتفعة لإرساء النظام الجديد في المؤسسات الاقتصادية[2].

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الثانية فلقد تضمن مشروعا لنظام محاسبي جديد وبغرض تقييم التقرير، تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، الذين تباينت آراؤهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما يتعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي حيث[3]:

- اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات فإنه من الأفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض

---

[1] – شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ج ا**"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 15.

[2] – بن بلقاسم سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 233.

[3] – مداني بن بلغيث، **مرجع سبق ذكره**، ص 174.

Retirer le filigrane maintenant

التعديلات الضرورية وذلك تجنبا لأي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي.

- أما الفريق الثاني، فقد طلب تأكيد واعتماد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبنيا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية و المغاربية.

بعد دراسة وفحص الخيارات السابقة من قبل هيئات المجلس، قام المجلس الوطني للمحاسبة بقبول وتبني الخيار الثالث، أي التغيير الجذري، وهو ما يمثل انقلابا تاما وانتقالا كاملا في النظام المحاسبي ويعد هذا الخيار مختلفا تماما عن الخيار الذي اقترحته لجنة المخطط المحاسبي الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي يحبذ ويفضل استعمال وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف لدول التي تلجأ إلى تمويلاته[1].

توجت عملية إصلاح النظام المحاسبي بصدور القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن لنظام المحاسبي المالي، الذي عوّض التشريع السابق المعروف باسم المخطط المحاسبي الوطني، وعليه أصبحت المحاسبة المالية في الجزائر ذات بعد دولي.

pdfelement

[1] – بن بلقاسم سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 233.

Retirer le filigrane maintenant

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتبين أن الممارسة المحاسبية كانت تتأثر بالبيئة والثقافة السائدة في البلد الذي تنتمي إليه، مما أدى إلى تعدد الممارسات المحاسبية، ونظرا لتغيرات التي عرفها العالم مع الزمن من ظهور العولمة والمؤسسات المتعددة الجنسيات، فضلا على عولمة الأسواق المالية، وهذا الأمر يتطلب تسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، ومن اجل تسهيل هذه الحركة يجب توحيد وتقريب الممارسات المحاسبية الأمر الذي يساعد على تسهيل قراءة وفهم محتوى المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، وفي هذا الإطار تضافرت جهود العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية والمهنية لتقريب الممارسات المحاسبية بين الدول والسعي إلى توحيدها من خلال وضع معايير محاسبية دولية تساعد في إعداد هذه القوائم المالية.

وفي هذا الإطار اختارت الجزائر تبني المرجعية المحاسبية الدولية الممثلة في معايير المحاسبة الدولية، تترجم رغبة مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين في تسهيل قراءة القوائم والتقارير المالية التي تعدها المؤسسات، وهكذا تم التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني "PCN" والنهج الجبائي والقانوني الذي يعتمده، وحل محله النظام المحاسبي المالي "SCF" ذو النهج الاقتصادي الذي تنادي به معايير المحاسبة الدولية.

لم تعد المحاسبة مجرد وسيلة إثبات أو نظام لحساب الضريبة، بل أصبحت أداة لا غنى عنها تهدف إلى توفير معلومات مالية ملائمة وموثوق فيها ومفيدة، وهذه المعلومات موجهة بالدرجة الأولى إلى المستثمرين الحالين والمحتملين لمساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري خاصة في سوق الأوراق المالية، باعتبار أن أولى اهتماماتهم تدور حول الوثوق في جودة المعلومات وخاصة المعلومات المحاسبية التي تعبر عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، مما يسمح أن أي معلومات جديدة ترد إلى السوق ستنعكس بسرعة وبصورة كاملة على الأسعار مما يجعل سوق الأوراق المالية

Retirer le filigrane maintenant

كفأة، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى تأثير الانتقال والتحول إلى معايير المحاسبة الدولية على كفاءة سوق الأوراق المالية، وهو ما سنعمل على إيضاحه في الفصول ألاحقة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الفصل الثالث :

دور المعايير المحاسبية IAS /IFRS في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على كفاءة سوق الأوراق المالية

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

تمهيد:

نظرا للارتباط القوي ما بين المعلومات خاصة المحاسبية والمالية، وكفاءة سوق الأوراق المالية، فعلى قدر جودة المعلومات يمكن أن تعزز كفاءة سوق الأوراق المالية، لذا تسعا المؤسسات الراغبة في تعزيز مكانتها أو الولوج إلى سوق الأوراق المالية محليا ودوليا إلى إعداد وعرض قوائمها المالية، تلبي احتياجات مستعمليها، وبالتالي الحد من فجوة تضارب المصالح بين مستعمليها، ومن اجل تحقيق معلومات ذات جودة ونوعية أي على قدر كبير من الملاءمة والموثوقية يجب الحصول عليها من قوائم مالية أعدت وفق معايير توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وهذا ما تهدف المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) إلى تحقيقه، وهذا ما دفع معظم الهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية (البورصات) إلى أن تفرض على المؤسسات الراغبة في تسعير أوراقهم المالية في البورصة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

pdfelement

غير أن إعداد معلومات ذات جودة غير كافي، ما لم يصاحبه توصيل أو عرض تلك المعلومات بكيفية وطريقة تضمن العدالة في الاستفادة من هذه المعلومات من طرف مستعمليها، لذا سعت الهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية (البورصات) إلى إعطاء أهمية كبير للإفصاح عن المعلومات بكافة أشكالها مالية وغير مالية، وهذا ما يتوافق مع الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية (IAS/IFRS) باعتبارها قد أولت أهمية كبيرة بدورها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المعلومات المحاسبية باعتبارها حلقة ربط بين المعايير المحاسبية الدولية وكفاءة سوق الأوراق المالية واثر الإفصاح عنها في دعم كفاءة السوق وذلك من خلال المباحث التالية:

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الأول: المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية (IAS/IFRS)

المبحث الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية

المبحث الثالث: أثر الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية (IAS/IFRS) على كفاءة سوق الأوراق المالية

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الأول: المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية (IAS/IFRS)

تهدف المحاسبة كنظام في أي مؤسسة إلى تحقيق هدف عام يتمثل في توفير المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقات مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة، وبما يمكن أن يساعدها في اتخاذ العديد من القرارات، وهي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف العام من خلال قياس كافة الأحداث الاقتصادية وتوصيل البيانات والمعلومات الناتجة عنها، تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في المؤسسة، كل ذلك في ظل معايير محاسبية موحدة.

المطلب الأول: ماهية المعلومات في سوق الأوراق المالية ومصادرها

نشأت الحاجة إلى المعلومات من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة؛ حيث إن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في الخيارات.

أولا: مفهوم المعلومات وأهميتها في سوق الأوراق المالية

حتى يتسنى للمستثمر اتخاذ القرار السليم بشراء أو بيع ورقة مالية ما، يجب أن يتوافر لديه المعلومات التي تهم وتؤثر على أسعار الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية، وهو ما يتطلب بدوره الوقوف على العوامل المحددة لتلك القيمة، فمعرفة تلك العوامل من شأنها أن تكشف طبيعة المعلومات المطلوبة، ومن شأنها أن تكشف عن المصدر الملائم للحصول عليها.

Retirer le filigrane maintenant

1- مفهوم المعلومات: لكي نستوعب مفهوم المعلومات يجب أن نتعرف على مفهوم البيانات، والتي " يقصد بها التعبير عن الأرقام والكلمات والرموز أو الحقائق والإحصائيات الخام التي لا علاقة بين بعضها البعض ولم تفسر أو تستخدم بعد، لا تؤثر في رد فعل أو سلوك من يستعملها"[1]، أي أن البيانات لا زالت خام ولم ترقى إلى مستوى المعلومات.

1-1- **تعريف المعلومات:** للمعلومات عدة تعاريف نستعرض في ما يلي عينة منها:

تعرف على أنها " تلك البيانات التي تمت معالجتها، وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين، وفي وقت معين، وطبيعة المعلومات هي التي تحدد طريقة المعالجة، كما أن المعلومات بدورها تحدد حسب طلب مستخدميها وبين الأشكال التي تقدم عليه لطالبها شكل قوائم مالية أو تقارير محاسبية"[2].

تعرف المعلومات على أنها " المعطيات الناتجة عن معالجة البيانات يدويا أو حاسوبيا أو بالحالتين معا، ويكون لها سياق محدد ومستوى عالي"[3].

تعرف أيضا بأنها "هي تلك البيانات والأرقام والحقائق والأوصاف التي تساعد الإدارة على تصور ما يحيط بها من مواقف، وتفسير ما يحدث من ظواهر وأحداث وصولا إلى التنبؤ الدقيق، بما يمكن أن يحدث في المستقبل، ومن ثم يكون في إمكان الإدارة تعظيم قدرتها على إجراء الاتصالات واتخاذ القرارات ورسم الخطط الملائمة"[4].

---

[1] – محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2009، ص: 267

[2] – بن ربيعة حنيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 16.

[3] – كامل السيد غريب، فادية محمد حجازي، **المعلومات الإدارية**، جامعة ملك سعود لنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص: 54.

[4] – أحمد محمد المصري، **الإدارة الحديثة، الاتصالات ،المعلومات ،القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 206.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ويمكن في الأخير استخلاص من التعاريف السابقة أن المعلومات هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا ويمكن استخدامها حاضرا ومستقبلا.

1-2- خصائص المعلومات: حتى تكون للمعلومات مخرجات ذات جدوى، يجب ان تتصف بمجموعة من الخصائص تسمى بالخصائص النوعية، والتي يمكن إدراجها في ثلاثة مجموعات أو أبعاد[1]، وهي مدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): خصائص المعلومات

	البعد الزمني يجيب على التساؤل (متى؟)	بعد المحتوي يجب على التساءل (ماذا؟)	البعد الشكلي يجب على التساءل (كيف؟)
الجوانب الذي يتكون منها كل بعد	**التوقيت:** أي توفير المعلومات في الوقت المناسب لمستخدمها؛ **التداول والحداثة:** إذ تقل فائدة المعلومة بتقادمها؛ **التواتر والتكرار:** أي تقديم المعلومات للذي يحتاجها وبالشكل المناسب؛ **الفترة الزمنية:** تغطية المعلومات للفترة الزمنية الصحيحة، بحيث يمكن لمستخدميها الحصول على المعلومات عن ما يحدث، وما حدث، وما سيحدث.	**الدقة:** ان تكون المعلومات خالية من الأخطاء، والذي تختلف درجتها (الدقة) حسب مستخدمها وشكلها؛ **الصدق والثبات:** إعطاء نفس النتائج التي اعطتها تجارب سابقة، وتطابقها مع معطيات الواقع شكلا ومضمونا وتوجها؛ **الواقعية:** تمثل المعلومات الواقع وخلوها من التحيز؛ **الملائمة:** أي تكون ملائمة ومناسبة لطلب المستفيد؛ **الشمولية:** اعطائها صورة كاملة عن المشكلة او عن حقائق الظاهرة؛ **الايجاز:** تقديم المعلومات اللازمة وباقل كمية ممكنة؛ **المدى:** أي تمثل المعلومات المدى المطلوب والحاجة اليها فعلا وبشدة؛ **الأداء:** قدرة المعلومات على الكشف عن الأداء.	**الوضوح:** تقدم بشكل وطريقة مفهومة من طرف مستخدمها، خالية من الغموض؛ **الترتيب:** تقدم بترتيب صحيح، متناسقة مع معايير موحدة؛ **المرونة:** قابليتها لتكيف مع احتياجات اكثر من مستخدم ؛ **التقديم:** أي عرضها بالطريقة المناسبة وتطويعها ومعالجتها لجعلها قابلة للاستخدام بأعضم شكل ممكن؛ **التفصيل:** أي تحتوي المعلومة المستوى المناسب من التفاصيل، وبنظام لمقابلة احتياجات من يستخدمها؛ **الوسائط:** اختيار الوسيلة الصحيحة التي تقدم بها المعلومات.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:- فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الادارية –منظور إداري-**، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع،الاردن، 2009، ص ص: 62-66؛

- محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2009، ص ص: 298-300.

[1] - فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية –منظور إداري-**، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 62-66.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2- أهمية المعلومات في سوق الأوراق المالية: تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على كفاءة نظام المعلومات، أي مدى توفر المعلومات والبيانات المناسبة عن الفرص الاستثمارية المختلفة من حيث سرعة تدفقها، وعدالة فرص الاستفادة منها، وانخفاض تكاليف الحصول عليها، وتؤدي المعلومات دورا هاما في سوق الأوراق المالية، إذ تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية[1]، وقد تبين مما سبق أن من أهم خصائص سوق الأوراق المالية الكفء أن يعكس أسعار توازن الأسهم وهي الأسعار التي تجعل عائد الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيها، ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات وتماثلها بالنسبة لجميع المستثمرين، وكذلك على قدرة هؤلاء المستثمرين على تحليل وتفسير هذه المعلومات، ولكي تكون للمعلومات فائدة ينبغي أن تشمل بعض الشروط أهمها:

- أن تساعد على تخفيض حالة التأكيد المستقبلي؛
- أن تكون سريعة التأثير على القرارات؛
- أن تؤدي إلى المساعدة في تغيير نتائج القرار.

كما أن هناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تزيد من أهمية المعلومات في سوق الأوراق المالية، من بينها ما يلي:

- سوق الأوراق المالية لها درجة حساسية عالية لكل ما يتعلق بالتطورات في القطاعات الاقتصادية المحلية، بل إن الأمر لا يقتصر على الاقتصاد المحلي وإنما يمتد إلى الاقتصاد

[1] – بن عمر بن حاسين، **فعالية الأسواق المالية في الدول النامية –دراسية قياسية–**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص: 107

Retirer le filigrane maintenant

الدولي، حيث إن التطورات في الاقتصاد الدولي تظهر آثرها في سوق الأوراق المالية على نحو أسرع من القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

-سوق الأوراق المالية لها درجة عاليا من المخاطرة، التي تكمن في نوع السلع موضع التبادل وفي التطورات السريعة في هذا السوق وفي الآثار التي تترتب على هذا السوق؛

-بعض التوقعات في هذا السوق تستند إلى عناصر موضوعية، و أخرى قد تكون كثيرة وخطيرة لا تستند إلى الموضوعية؛

-يستهدف المتعاملون في هذا السوق الحصول على الربح، وقد يكون المستهدف هو الربح السريع وهذا يتطلب معلومات تستند إليها القرارات السريعة؛

-نوع السلع موضع التبادل في هذا السوق واليات التعامل فيه تتيح درجة عالية من المضاربات، والمضاربات تحتاج إلى معلومات سريعة وفورية[1].

pdfelement

ثانيا: المعلومات المؤثرة على كفاءة سوق الأوراق المالية ومصادرها

تتوقف عملية شراء أو بيع الورقة المالية على ما توفره البيئة الداخلية للمؤسسة والمحيط الخارجي من معلومات مؤثرة على قيمة الورقة المالية، ومعرفة المعلومات من شأنها أن تكشف عن مصادر الملائمة للحصول عليها، والتي يمكن أن تؤثر على كفاءة سوق الأوراق المالية، وتتوقف كيفية الاستفادة من هذه المصادر على الجهة المستفيدة أو المستعملة لهذه المعلومات.

1- المعلومات المؤثرة على الورقة المالية: القيمة السوقية للورقة المالية تتحدد على ضوء عاملين هما: التدفقات النقدية المتوقعة من عمليات المؤسسة*، والمعدل الذي تخصم به هذه

---

[1] – يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 31.

* – التدفقات النقدية المتوقعة من عمليات المؤسسة: يقصد بها صافي الربح بعد الضريبة مضافا إليه قيمة قسط الاهتلاك.

Retirer le filigrane maintenant

التدفقات[**]، وهذين العاملين يتحددان بدورهما بالظروف السائدة في البيئة الداخلية للمؤسسة والبيئة المحيطة بالمؤسسة سواء على مستوى القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، (صناعي، تجاري، خدماتي...)، الظروف الاقتصادية العامة السائدة في الدولة او المحيط الدولي، وهنا سنتدرج في عرض المعلومات المؤثرة على قيمة الورقة المالية، انطلاقا من المعلومات التي تتصل بالبيئة الدولية، وصولا إلى المعلومات المتوفرة عن المؤسسة ذاتها[1].

1-1-البيئة الدولية: يقصد بالبيئة الدولية في هذا الصدد المعلومات المتوفرة عن تغيرات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في دولة ما، أو ما يمكن أن تتعرضه من توترات وحروب داخل تلك الدولة أو المنطقة التي تنتمي إليها، لان من شأن هذه الأحداث وما يماثلها قد يترك آثارا على اقتصاد تلك الدولة او دول اخرى، ويكون له انعكاس على حركة أسواق رأس المال بها، فالعديد من المحللين وخبراء المال يؤكدون في منشوراتهم -في الصحف والمجالات- التي تعبر عن وجهة نظرهم، أن تلك الأحداث لها تأثير على اقتصاد الدولة وقطاعات الأعمال فيها، فضلا على تأثيرها على الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة.

1-2-البيئة الاقتصادية داخل الدولة: تتأثر الحالة الاقتصادية في الدولة بالأحداث الداخلية كما تتأثر بالأحداث الدولية، وبين هذه الأحداث الداخلية نجد، درجة النمو الاقتصادي في الدولة، مستوى التضخم، اتجاه سعر الفائدة، الدورات الاقتصادية، نسبة البطالة... الخ، إذ كشفت العديد من الدراسات في محاولة للوقوف على حجم تأثير البيئة الاقتصادية داخل الدولة على الأسعار

[**] - **معدل خصم التدفقات النقدية:** فيتمثل في الحد الأدنى لمعدل العائد الذي يطلبه المستثمر، الذي يوجه أمواله للاستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة المعنية، ويتحدد هذا المعدل على ضوء ثلاثة متغيرات أساسية هي : معدل الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، ومعدل للعائد يكفي للتعويض عن مخاطر الاستثمار، ويقصد بمعدل الفائدة الحقيقي العائد الذي يعوض المستثمر عن مجرد حرمانه من استغلال أمواله لتحقيق اشباعات حاضره، نتيجة لتوجيه تلك الأموال إلى مجال الاستثمار.

[1] - منير إبراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 214-217

Retirer le filigrane maintenant

التي تباع بها الأسهم في سوق الأوراق المالية، عن أن حجم هذا التأثير يعادل تماما حجم التأثير الذي تحدثه الظروف الخاصة بالمؤسسة نفسها، إذ تؤكد في معظمها أن نسبة التأثير تتراوح مابين 30% و 40%.

1-3-البيئة الصناعية: إذا كان تأثير البيئة الاقتصادية داخل الدولة يشمل جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية، إلا أن درجة هذا التأثير تختلف من قطاع صناعي إلى أخر، فمثلا قطاع صناعة الميكانيكية كصناعة السيارات و قطاع الصناعات التحويلية والخفيفة كصناعة الأجهزة الالكترونية، يختلفان من حيث تأثرهما بالأحداث الاقتصادية، ويعود هذا الاختلاف إلى عوامل في داخل القطاع الصناعي نفسه، كعامل مدى اعتماد الصناعة على العنصر البشري بالمقارنة مع التجهيزات الرأسمالية، والفرص المستقبلية لتنمية المنتجات وغيرها من العوامل، هذا ما يجعل المعلومات المتاحة عن تلك العوامل على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسة المكونة للقطاع الصناعي.

1-4-ظروف المؤسسة المصدرة: تختلف ظروف المؤسسات فيما بينها حتى وإن كانت تنتمي إلى نفس القطاع والصناعة، ويتجلى هذا الاختلاف في الكثير من المجالات، كالتكنولوجيا المستخدمة، الهيكل التنظيمي، المركز التنافسي، مصادر التمويل وغيرها من المجالات، إذا كان من الممكن أن يظهر تفوق المؤسسة في مجال أو أكثر في هذه المجالات فانه من الصعب أن يتحقق هذا التفوق في كافة المجالات، تترجم هذه المجالات على شكل معلومات يستفيد منها المستثمرين، بحيث يمكن الوصول إليه بالمجان وبتكاليف ضئيلة عن طريق منشورات، تقارير أو تحليلات صحفية تبين التأثير المنتظر من تطوير التكنولوجيا المستخدمة في العمليات، أو لإعادة التنظيم، أو إصدار أوراق مالية جديدة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2- أنواع ومصادر المعلومات المؤثرة على كفاءة سوق الأوراق المالية: عند تطرقنا إلى المستويات المختلفة التي جاءت بها نظرية السوق الكفؤ، والتي تقسمه إلى ثلاثة مستويات، الضعيف، المتوسط والقوي وتبعا لهذا التصنيف يمكن تقسيم المعلومات إلى ثلاثة أنواع، ولكل نوع مصدر خاص به من المعلومات أو قد يكون هذا المصدر مشترك بين نوع أو أكثر من المعلومات.

2-1- أنواع المعلومات المؤثرة على كفاءة السوق: المعلومات التي لها علاقة بكفاءة ومختلف مستويات هذه الكفاءة يمكن أن نجد الأنواع التالية[1]:

2-1-1- **المعلومات التاريخية:** يقصد بها المعلومات عن أسعار الأسهم التي كانت سائدة في وقت ماضي و حجم التداول الذي كان سائد بتلك الأسعار، وهذا ما يتناسب مع المستوى الضعيف لكفاءة سوق الأوراق المالية.

2-1-2- **المعلومات المنشورة:** ويقصد بها جميع المعومات المنشورة ذات العلاقة بالأوراق المالية المتداولة في السوق كالمعلومات المالية والمحاسبية و كذلك المعلومات عن المؤسسات التي أصدرت تلك الأوراق المالية، فضلا عن المعلومات الخارجية كالمعلومات عن وضعية الاقتصاد الوطني والعالمي، الأوضاع السياسية داخليا وخارجيا، أي كل معلومة من شانها التأثير على أسعار الأوراق المالية، وهذا النوع من المعلومات له علاقة بالمستوى المتوسط أو الشبه قوي لكفاءة السوق.

pdfelement

[1] - صلاح الدين شريط، **مبادئ الأسواق المالية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص ص :161-162.

Retirer le filigrane maintenant

2-1-3- **المعلومات الخاصة:** وهي المعلومات الغير منشورة، تكون بحوزة أصحاب القرار، او التي لا يمكن الوصول إليها إلا من طرف المختصين والخبراء، ويتناسب هذا النوع من المعلومات مع المستوى القوي.

2-2- مصادر المعلومات: يمكن الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة داخلية او خارجية بالنسبة للمؤسسة، وذات طابع مالي أو غير مالي، ومن بين هذه المصادر نجد[1]:

- **القوائم المالية والتقارير:** حيث تتضمن القوائم المالية المعلومات الموجودة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول حركة رؤوس الأموال...الخ، حيث يغلب على المعلومات المتضمنة في مختلف القوائم المالية الطابع المالي، لذا تسمى بالمعلومات المالية، أما التقارير تحتوى بالإضافة إلى المعلومات المالية، المعلومات الغير مالية التي لها علاقة إما بالإنتاج، التخزين والتسويق، كما تحتوى معلومات داخلية (كتقرير مجلس الإدارة، الجمعية العامة للمساهمين...)، وخارجية المحيطة بالمؤسسة، كالظروف السياسية والاقتصادية التوجهات المستقبلية للمؤسسة؛

- **المواقع الالكترونية:** تلجأ البورصات والمؤسسات المسعرة في البورصة إلى فتح المواقع الالكترونية بالشبكة العنكبوتية (الانترنيت) لنشر المعلومات، مما يسهل للمتعاملين مع البورصة الحصول على المعلومات بسرعة؛

- المجلات المالية المتخصصة والصحف؛

- **تقارير مراجعي الحسابات:** حيث تخضع القوائم المالية إلى مراجعة مراجع الحسابات، يتوج عمله بتقرير يبدي رأيه من خلاله حول مصداقية وشرعية المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية، وبالتالي يعتبر تقرير المراجع مصدر للمعلومات؛

- المطبوعات التي تصدرها الهيئات الوصية على سوق الأوراق المالية.

---

[1] - لطرش سميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 89.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية

نظام المعلومات عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم بالإضافة إلى تدعيم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة ومساعدة المسيرين والعاملين في حل المشاكل وتطوير المنتجات المقدمة وخلق المنتجات الجديدة[1]، ومن بين أهم أنواعه نظام المعلومات المحاسبية، والمعلومات المحاسبية نتاج هذا النوع من نظم المعلومات.

أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية

من اجل الإلمام أكثر وتوضيح مفهوم المعلومات المحاسبية يجب تبيان وتعريف نظام المعلومات المحاسبية باعتبارها وليدة هذا النوع من نظم المعلومات.

1- مفهوم نظام المعلومات المحاسبية: وجود نظام معلومات جيد يسمح بإنتاج معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من طرف مستخدميها، ويعتمد ذلك على مدى تطبيق المعايير المحاسبية.

1-1- تعريف نظام المعلومات المحاسبية: من بين التعاريف الخاصة بنظام المعلومات المحاسبية نذكر ما يلي:

يعرف على انه " ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر داخل

---

[1] - سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية،المفاهيم الأساسية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص 14.

Retirer le filigrane maintenant

وخارج الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية "[1].

وهناك من يعرف نظام المعلومات المحاسبي على انه " مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية "[2].

وفي تعريف آخر يعرف على انه " هو نظام يجمع ويسجل ويخزن ويعالج البيانات، من اجل تقديم معلومات لمتخذي القرارات"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن لنظام المعلومات المحاسبية مكانة هامة في خلق المعلومة في المؤسسة الذي يدعم عملياتها من خلال تجميع وتخزين البيانات عن معاملات المؤسسة، كما يساعد في التأكد من أن بيانات المؤسسة تمت معالجتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة، ولقيام نظام المعلومات المحاسبية بدوره يجب توفر مجموعة موارد: الأفراد، المعدات...الخ، والتي تنسجم فيما بينها من أجل تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية يتم الاستفادة منها من أطراف داخل وخارج المؤسسة خاصة المؤسسات المدرجة في سوق البورصة.

---

[1] – أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، جامعة، الإسكندرية، مصر،2003 ، ص 47.

[2] – محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ، ص 55.

[3] – بول. ستينبالات، مارشال روني، تعريب قاسم إبراهيم الحسيني، **نظام المعلومات المحاسبي**، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص:27.

Retirer le filigrane maintenant

1-2- عناصر نظام المعلومات المحاسبية: من بين العناصر التي يمكن أن يتكون منها نظام المعلومات المحاسبية نذكر العناصر التالية[1]:

- الأشخاص الذين يشغلون النظام، ويؤدون الوظائف المختلفة؛

- الإجراءات والتعليمات، اليدوية منها والآلية، والتي تعمل على جمع ومعالجة وتخزين البيانات الخاصة بأنشطة الشركة؛

- البيانات المتعلقة بالمؤسسة وبعمليتها التشغيلية؛

- البرمجيات المستخدمة لمعالجة بيانات المؤسسة؛

- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تتضمن الحواسيب، الأجهزة الطرفية، وشبكات الاتصال المستخدمة لجمع وتخزين ومعالجة وإرسال البيانات والمعلومات؛

- الرقابة الداخلية وإجراءات الأمان التي تحمي البيانات في نظام المعلومات.

1-3- أهمية نظام المعلومات المحاسبي: انطلاقا من كون الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرار، تتجلى أهميته فيما يلي[2]:

-يمكن نظام المعلومات المحاسبية الإدارة ومختلف الجهات المعنية من الحصول على صورة وصفية ومتكاملة عن المؤسسة؛

- يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات، التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، بحيث تشكل في مجملها النظام الشامل للمعلومات؛

---

[1] - المرجع السابق، ص ص: 28-29.

[2] - زياد هاشم السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، ط02، دار الطارق للنشر والتوزيع، ، الموصل، العراق، 2011، ص 73.

Retirer le filigrane maintenant

-يسمح بالتعرف على أحداث المستقبل، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة؛

-إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضع في صورتها النهائية في شكل مصطلحات مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى أهداف المؤسسة.

2- **تعريف المعلومات المحاسبية:** هي مخرجات النظام المحاسبي بصفة عامة، وعليه يمكن اعتبار المعلومات المحاسبية على أنها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً"[1].

هي"ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"[2].

" المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات"[3].

---

[1] – المرجع السابق، ص: 30.

[2] – عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي: الجزء الأولى إطار التاريخي للمحاسبة**، ط1، بدون دور نشر، عمان، 2002 ، ص 19.

[3] – المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**، المطابع المركزية، عمان، 2003، ص 153.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: المفهوم والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية هي الصفات تجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية مفيدة لمستخدميها، والتي تمثل بصدق واقع المؤسسة، وبالتالي فهي الخواص التي تفرق بين المعلومة الأكثر فائدة عن المعلومة الأقل فائدة، والتي تزيد من جدة المعلومة المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية، إلى أن هناك تباينا بين مستخدمي المعلومات المالية من حيث مستوى الفهم وكمية المعلومات، فالمعلومة تخضع لقيد أساسي وهو أن تكون الفائدة المرجوة من الاستخدام أكبر من تكلفة الحصول على المعلومة، كما تكمن أهمية الاعتراف بتلك المعلومات على أساس ارتباطها بالأهمية النسبية لقيمة الشيء المعترف به، وهنا يمكن تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعتين، فهناك مجموعة تظم خصائص أساسية، ومجموعة أخرى تظم خصائص نوعية معززة للخصائص الأساسية.

pdfelement

1- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: توجد خاصتين أساسيتين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهما:

1-1- خاصية الملائمة: تكون المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث الفرق بين القرارات التي يتخذها المستخدمون، حتى وإن لم يتم استخدامها[1]، وكذلك إذا خفضت من حالة عدم التأكد، وحسنت قدرة متخذي القرار على التنبؤ، أو أكدت أو صححت توقعاتهم المسبقة[2].

1-2- خاصية الموثوقية: توفر هذه الخاصية يسمح بتوجيه القرارات، وهنا يجب توفر ثلاثة شروط في المعلومات لتحقق خاصية الموثوقية، وهي أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من

---

[1] – **ACCA DIPLOMA IN INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING**, 14th, British Library Cataloguing, United Kingdom, 2008, p; 26.

[2] – بول.ج. ستيبارت، مارشال رومني، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

Retirer le filigrane maintenant

الأخطاء[1]، ويمكن تدعيم هذه الخاصية بمبدأ تغليب الواقعة الاقتصادية اي الجوهر على الواقعة القانونية[2].

2- الخصائص النوعية المكملة:

2-1- **الوضوح:** وهي أن تعرض المعلومات ببساطة ووضوح دون تعقيد في الأسلوب أو اللغة مثلا لغة مفهومة على العموم وليست متخصصة ولا بدرجة عالية من الغموض[3]، تسمح هذه الخاصية المكملة في تفادي المبالغة في التفاصيل وسرد معلومات وبالتالي عدم الدخول في الغموض.

2-2- **الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات أهمية إذا أثر غيابها أو عدم دقتها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم[4].

2-3- **الحياد:** المعلومات المتضمنة في القوائم المالية يجب أن تكون مختارة ومعروضة بدون تحيز[5].

2-4- **الحذر:** وتكون من خلال استخدام الحيطة في حالة عدم التأكد من المستقبل (معلومات احتمالية ومتوقعة)[6]، بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو تقليل الخصوم والنفقات.

2-5- **الاكتمال:** من اجل أن تكون المعلومات موثوقة لابد أن تكون كاملة ضمن الحدود الأهمية النسبية والتكلفة[7].

---

[1] - ACCA, opcit, p ;28.
[2] - op- cit ; 29.
[3] - C. Maillet- Baudrier, A. Le Manh, **Manuel Normes comptables internationales IAS/IFRS**, Berti Edition, Alger, 2007, p ; 24
[4] - op-cit, p ; 24
[5] - op-cit, p ,24
[6] - Nicole Rueff, ***Normes IAS/IFBS***, 2éme éd, DFCG collection, éditions d'Organisation, 2005, p 6.
[7] - C.Maillet-Baudrier, A.Le Manh, op-cit, p 24.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2-6- قابليـة المقارنـة: إن تـوفر المعلومـات علـى هـذه الخاصـية يجعلهـا أكثـر أهميـة وتميز، حيث تسمح تفضيل بين حالتين ماليتين من خلال المقارنة بينهما، وهي نوعان[1]:

- مقارنـة معلومـات لعـدة سـنوات لـنفس المؤسسـة، فـي هـذه الحالـة مـن الضـروري وضـع نتـائج لعـدة سـنوات علـى القوائم الماليـة، وتهـدف هـذه العمليـة لمعرفـة مـدى تطـور أو تراجـع الحالة المالية للمؤسسة؛

- مقارنـة بعـض المعلومـات الماليـة (الكميـة والوصـفية) لعـدة مؤسسـات تتـوفر علـى خصائص متجانسة مثل: (نفس النشاط أو نفس القطاع والحجم ورقم الأعمال والإقليم...الخ).

2-7- **القابليـة للفهـم:** ويمكـن فهـم المعلومـات بتصـنيفها وتوصـيفها وتقـديمها بطريقـه واضـحة ومـوجزه، وتعـد التقـارير الماليـة للمسـتعملين الـذين لـديهم معرفـه معقولـة بالنشـاط التجـاري والاقتصادي والذين يراجعون ويحللون المعلومات جيدًا[2].

3- القيود الواجب احترامها في إعداد المعلومات المحاسبية:

3-1- التوقيـت المناسـب: لكـي تكـون المعلومـة ملائمـة مـن الضـروري توفرهـا فـي الوقـت المناسـب، حيـث أن تـأخر وقـت تـوفر المعلومـة عـن وقـت الحاجـة إليهـا يجعلهـا معلومـة عاديـة (بـدون منفعـة)، وتكمـن علاقـة الترابـط بـين اتخـاذ القـرار وتوقيـت الحصـول علـى المعلومـة فـي أن عمليـة اتخـاذ القـرار تكـون محـددة بمـدة زمنيـة وتـوفر المعلومـة خـلال تلـك الفتـرة تـأثر علـى وجهـة اتخـاذ القـرار، كمـا أن إعـداد ونشـر القـوائم الماليـة يكـون فـي فتـرات متباينـة التـأخير، ممـا يـؤثر علـى مدى ملاءمـة المعلومـة المحتـواة فيهـا، مـن هنـا ظهـر المعيـار المحاسـبي الـذي ينـص علـى ضـرورة

---

[1] – مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، ط 1، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص 20.

[2] - **ADVANCED ACCOUNTING AND FINANCIAL REPORTING , STUDY SUPPORT MATERIAL,** 01th ED, Emile Woolf International Bracknell Enterprise & Innovation Hub, United Kingdom, 2015, p :36

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

إعلان تقارير مرحلية، كما أن نشر المعلومات بأكثر سرعة لا يكون على حساب إهمال دقتها ودرجة عدم التأكد منها[1].

3-2- **الموازنة بين المنفعة والتكلفة:** المنافع المتوقعة من المعلومات أكبر من التكلفة التي يتم تحملها لإنتاجها، علما أن عملية تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية.

3-3- **التوازن في الخصائص النوعية:** لكي يكون مستخدم المعلومات المالية راضيا، لا بد للمؤسسة أن تقدمها بحيث يكون المزج بين المبادئ والخصائص السابقة أمثلا، إذ أن معلومات كثيرة مغرقة في التفصيل تحد من جودة مجموع المعلومات المتحصل عليها.

3-4- **العرض العادل:** وهو أن تظهر المعلومات المالية بشكل صحيح وتعكس بعدالة حقيقية المركز المالي وأداء المؤسسة، ويتطلب ذلك توفير معلومات نوعية والتطبيق السليم للمعايير المحاسبية لإعداد هذه المعلومات[2].

pdfelement

المطلب الثالث: علاقة المعلومات المحاسبية بكفاءة سوق الأوراق المالية

من بين المصادر التي تعتمد عليها سوق الوراق المالية للحصول على المعلومات، نجد المعلومات الواردة في القوائم المالية وملحقاتها التي تعدها المؤسسات سنويا ومرحليا، والتي تعرف باسم المعلومات المحاسبية تحاول المؤسسة من خلالها إبراز الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا: دور المعلومات في سوق الأوراق المالي

للمعلومات دور هام في سوق الأوراق المالية، تساعد مستعمليها خاصة المستثمرين الراغبين في التعامل مع سوق الأوراق المالية، بناءا على المعلومات المحاسبية والمالية يتم اتخاذ قرارات

---

[1] – رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص 197.

[2] - C.Maillet-Baudrier, A.Le Manh, op-cit, p 25.

Retirer le filigrane maintenant

شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية، أي بقدر توفر المعلومات والبيانات المناسبة عن الفرص الاستثمارية المختلفة من حيث سرعة تدفقها، وعدالة فرص الاستفادة منها، وانخفاض تكاليف الحصول عليها تتوقف كفاءة السوق[1]، وقد تبين مما سبق أن من أهم خصائص سوق الأوراق المالية الكفء أن يعكس أسعار توازن الأسهم وهي الأسعار التي تجعل عائد الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيها، ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات وتماثلها بالنسبة لجميع المستثمرين، وكذلك على قدرة هؤلاء المستثمرين على تحليل وتفسير هذه المعلومات[2].

كما تساهم المعلومات المتاحة للمتعاملين في السوق على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقا لدرجة المخاطر المرتبطة بها هذا على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسة، أما على مستوى الاقتصاد ككل فإن المعلومات تؤدي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث التوازن بين العائد والمخاطرة، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وعدد المتعاملين، وبالتالي تنشيط التنمية الاقتصادية في الدولة[3]، وكلما ازدادت درجة الاعتماد على المعلومات، كلما ازدادت ثقة المستثمرين وصناع السياسات فيما يتخذونه من قرارات، وإذا ما قدر أحد المستثمرين أن المعلومات غير كافية أو لا يمكن الاعتماد عليها، فإن القرار المحتمل نتيجة لذلك هو الإحجام عن الاستثمار.

pdfelement

---

[1] – صلاح الدين الحسن السيسي، **بورصة الأوراق المالية ،القاهرة**، عالم الكتب ،2003 ، ص 25.

[2] – بن أعمر بن حاسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

[3] – أمين السيد احمد لطفي ، **التحليل المالي لأغرض تقييم و مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 190.

Retirer le filigrane maintenant

يتبين مما سبق أن الكفاءة في سوق الأوراق المالية سوف تتوقف على كفاءة نظام المعلومات المالية والمحاسبية هذا ما يجعل كفاءة سوق الأوراق المالية يتوقف على توفر العناصر التالية[1]:

-إبراز دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ضبط حركة سوق الأوراق المالية وذلك بتوفير القدر كافي من المعلومات الملائمة التي تتصف بالموثوقية والموضوعية والتي يمكن استخدامها في المقارنة وبالتالي إمكانية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة؛

-توفير المعلومات المالية والمحاسبية التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسات المسعرة في سوق الأوراق المالية بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لأسهم المؤسسات؛

-التنويع في الأوراق المالية القابلة للتداول بحيث يكون لكل منها خصائصه ودرجة الخطر المرتبطة به بما يلبي احتياجات المستثمرين وتوسيع القاعد الاستثمارية.

pdfelement

ثانيا: الحد من أثر عدم تماثل المعلومات

يتجلى دور نظام المعلومات وأهميته في سوق الأوراق المالية في تقليل إمكانية الحصول على المعلومات لصالح فئة على حساب فئة اخرى، أي عدم تكافؤ الفرص في الحصول على المعلومات وهذا ما يعرف باسم عدم تماثل المعلومات، إذ يمكن أن يؤثر عدم تماثل المعلومات سلبا على قرارات المستثمرين من جهة وعلى كفاءة سوق الأوراق المالية ذاتها من جهة أخرى، فشعور أحد المستثمرين بعدم المساواة في الحصول على المعلومات بالنسبة لورقة مالية معينة كفيل بأن يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن التعامل فيها، مما يؤدي إلى انخفاض حجم العمليات في

---

[1] – عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، **أهمية المعلومة المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي**، المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص 17.

Retirer le filigrane maintenant

السوق وتناقص حجم السوق كنتيجة لتراجع عدد الأوراق المالية المتداولة في لحظة ما[1]، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية يمكن أن ينعكس في شكل اتساع مدى السعر مما يؤدي إلى زيادة تكلفة العمليات وتناقص السيولة وبالتالي تناقص عدد المتعاملين في السوق، أي عدم توفر المعلومات أو توفرها بشكل غير عادل أمام جميع المستثمرين أو عدم توافر الأشخاص القادرين على تحليلها سوف يحول سوق الأوراق المالية إلى سوق للمضاربة العشوائية تقود إلى تسعير خاطئ لا تبرره أساسيات الاستثمار في المؤسسة المصدرة للأسهم، مما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفؤ للموارد المالية المتاحة.

ومن بين أسباب عدم الكفاءة في نظام المعلومات التأخر في نشر المعلومات والبيانات في الوقت المناسب مما يقلل من فائدة ما تتضمنه من معلومات للمتعاملين ويتوقع في هذه الحالة، أن تسود ظاهرة عدم تماثل المعلومات التي تؤدي إلى تحقيق البعض لعوائد زائدة يمكن أن تتسبب في حدوث ظواهر سلبية للغاية، أما السبب الآخر الذي يمكن أن يكون وراء عدم كفاءة نظام المعلومات المالية فيتمثل في نوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية المنشورة، بحيث يفشل المتعاملون في اتخاذ قرارات استثمارية ناضجة بسبب عدم حصولهم على جميع المعلومات الضرورية، أو لإغفالها بعض المتغيرات الرئيسية التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة[2]، فغياب خاصيتي الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية يؤثر على نوعية المعلومات المنشورة وبالتالي على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية بصفة عامة.

---

[1] – محمد صالح الحناوي، **تحليل وتقييم الأسهم والسندات، مدخل في الهندسة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 133.

[2] – بن أعمر بن حاسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية

تبني المعايير المحاسبية من شأنه تحسين جودة التقارير المالية مما يساهم في تنمية أداء ومستوى التبادل في سوق الأوراق المالية، إذ تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها مستخدمي البيانات المالية، وبالتالي التأثير على كفاءة سوق الأوراق المالية، وهنا سنحاول استعراض بعض المعايير المحاسبية التي يمكن أن يكون لها دور مباشر في تعزيز كفاءة السوق.

المطلب الأول: دور المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية في تعزيز كفاء السوق

pdfelement

من بين أهداف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية باعتبارها المحصلة الرئيسية لمخرجات المحاسبة، وهذا من اجل تنمية وتشجيع التداول في سوق الأوراق المالية، لذا سنحاول في هذا المطلب تقديم بعض المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد القوائم المالية التي يمكن أن تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية وبالتالي إمكانية التأثير على كفاءة سوق الأوراق المالية.

أولا: الالتزام بمعيار عرض وإعداد القوائم المالية (IAS01)

يضع معيار عرض وإعداد القوائم المالية (IAS01) ضوابط تحسين نوعية وأداء القوائم المالية، وهذا ما يساهم في إيصال المعلومات المحاسبية الى أصحاب المصالح من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

Retirer le filigrane maintenant

1- **محتـوي المعيـار:** يشـمل المعيـار المحاسـبي رقـم 01 علـى العناصـر الرئيسـية التالية[1]:

-تقديم المجموعة الكاملة من القوائم المالية الأساسية؛

-تقديم الاعتبارات والمتطلبات العامة لعرض القوائم المالية شاملا الإيضاحات والتفسيرات والإرشادات المتعلقة بها؛

-التمييز بين البنود المتداولة والغير متداولة؛

-تحديد الحد الأدنى من المتطلبات التي تحتوي عليها القوائم.

2- **هدف المعيار:** يهدف معيار عرض القوائم المالية (المعدل 1997) إلى تحديد الأسس التي على ضوئها يتم عرض القوائم المالية ذات الغرض العام مما يسمح بضمان إجراء المقارنة، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنة تلك القوائم مع مؤسسات أخرى.

pdfelement

يرسـم (IAS1) الإطـار العـام، ويبـين مسـؤولية عـرض القـوائم والتقـارير الماليـة، ويقـدم الإرشـادات حـول شـكلها أو هيكلهـا، ويشـير إلـى مـا يمكـن عرضـه فـي القـوائم الماليـة، أمـا معـايير الاعتراف والقياس والإفصاح عن بعض العمليات قد تم تناولها في معايير وشروحات أخرى.

3- **إطار المعيار:** يطبق على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام بالاستناد إلى قواعد وقوانين مجلس المحاسبة الدولية الموحدة (IAS1.2)، ويراد بالقوائم المالية ذات الغرض العام

[1] – طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير محاسبية**، ج 1، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2016، ص: 78.

Retirer le filigrane maintenant

تلك التي يتوقع أن تلبي احتياجات المستعملين الذين لا تتوفر لديهم السلطة على أو القدرة على الحصول أو تلبي طلب على المعلومات التي تتلاءم مع رغباتهم واحتياجاتهم (IAS1.3)[1].

4- مساهمة المعيار المحاسبي الدولي (IAS01) في كفاءة سوق الأوراق المالية:

يعد المعيار المحاسبي (IAS 01) من بين المعايير المحاسبية، التي تساهم في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية، والتي تعتبر أداة مهمة لتوفير معلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة، ومن بين القوائم المالية التي جاء بها المعيار بالإضافة إلى قائمتي الميزانية وحساب النتائج، قائمة أو جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وذلك من أجل تفعيل الإفصاح لما ستوفره هاتين القائمتين من معلومات إضافية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة، وأي تغير في حركة رؤوس الأموال، وهو ما يهم المستثمر بالدرجة الأولى من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

pdfelement

يتطلب ترشيد قرارات المستثمرين الثبات في عرض البيانات المالية للمؤسسة ونشرها، وهذا الثبات في العرض هو أحد المزايا الجديدة التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية ، فكلما كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كافي ومعروضة بشكل مناسب كلما سهلت عملية المقارنة بين المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس المؤسسة.

ما يميز جدول حساب النتائج حسب هذا المعيار المحاسبي هو المنظور المزدوج للنتائج، الذي يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية، إضافة إلى احتوائه على معطيات هامة للتحليل مثل النتيجة العملياتية التي تتعلق بالنشاط العادي، أما النتيجة المالية فتتعلق بالنشاط المالي، فالتفريق بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية، يحدد بدقة نجاعة المؤسسة، فالمواضيع التي تطرق

---

[1] – عقاري مصطفى، **المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان2007، ص ص 12-13.

Retirer le filigrane maintenant

لها المعيار المحاسبي من خلال جدول حساب النتائج تأتي مفصلة، وهو ما يؤثر على مدى عدالته واعتماده من طرف المستثمرين في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها.

كما فرض المعيار على المؤسسة قائمة، تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية، هي قائمة تغير الأموال الخاصة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في التسيير، وترجع الفائدة من المعلومات التي يجب عرضها في هذه القائمة إلى[1]:

- إظهار التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛
- إظهار الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية، التي تتطلب إدراج كافة عناصر الإيرادات والنفقات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح؛
- تبرز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

يسمح تطبيق المعيار المحاسبي (IAS 01) على تطوير كيفية إعداد وعرض وإثرائها من حيث محتوى المعلومات للقوائم المالية، وذلك بإضافة عناصر جديدة لم تكن تأخذ بعين الاعتبار سابقا، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومة المقدمة باعتبار القوائم المالية ملخصا للأحداث والعمليات المالية للمؤسسة، كما يسمح هذا المعيار (IAS01) بتقديم معلومات واضحة وواقعية لأصحاب المصالح حول المركز المالي للمؤسسة ، إذ تعتبر القوائم المالية من مصادر المعلومات

[1] – صلاح حواس (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 218–219.

Retirer le filigrane maintenant

المحاسبية الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة ، وتجعل التعامل في سوق الأوراق المالية أكثر عدالة لأنها توفر فرص متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وكذلك تعتبر من العوامل الرئيسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وهذا ما يعزز كفاءتها.

كما أن إعداد القوائم المالية وفقا لـ المعيار (IAS01) يساعد المستثمر على فهم القوائم المالية بطريقة سليمة ، فإعداد القوائم المالية وفقا لمبادئ المعيار (IAS01) يسمح بتوجيه المعلومات المحاسبية إلى عدد أكبر من المستثمرين وهذا ما ينعكس على تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، كما أن تطبيق المعيار (IAS01) يسمح بتقديم معلومات واضحة وواقعية لأصحاب المصلحة حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ومختلف التغيرات الأخرى التي تطرأ عليها، ويحفز الاستثمار الأجنبي.

parlement

ثانيا: الالتزام بالمعيار المتعلق بجدول تدفقات الخزينة (IAS07)

قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم الإضافية التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية، نظرا لأهمية المعلومات التي يمكن أن توفرها لمستخدمي البيانات المالية والمعلومات المحاسبية.

1- **صدور المعيار:** يعود تاريخ إصدار هذا المعيار إلى مارس 1976، من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) تحت اسم جدول التمويل والقابل للتطبيق في 1979/01/01، هذا المعيار في البداية لقي صعوبة كبيرة في التطبيق بالرغم من الإلزام بتطبيقه لكل دورة لها جدول حسابات النتائج، وفي سنة 1990، تم تغيير تسمية جدول التمويل بجدول تدفقات الخزينة من طرف (IASC)، أعلنت (IASC) في سنة 1993، عن المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07) المعدل والذي ألغى المعيار السابق المنشور سنة 1976، مع الاحتفاظ بنفس رقم المعيار.

Retirer le filigrane maintenant

2- **هدف المعيار:** تعد المعلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقدير قدرة المؤسسة على توليد النقد ومُعادِلات النقد، واحتياجات المؤسسة لاستغلال تلك التدفقات النقدية، وتتطلب القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين تقويماً لقدرة المؤسسة على توليد النقد ومُعادِلات النقد وتوقيت ودرجة التأكد من ذلك.

وهدف هذا المعيار هو المطالبة بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد ومُعادِلات النقد للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية، التي تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية[1].

3- **نطاق المعيار:** يطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات مهما كان نوع نشاطها ويتم إعداد قائمة أو جدول التدفقات طبقا لمتطلبات هذا المعيار الدولي، ويجب عرضها كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية للفترة[2].

4- **مساهمة المعيار المحاسبي (IAS07) في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية:** يعد جدول تدفقات الخزينة من بين القوائم الأساسية التي نص عليها المعيار المحاسبي (IAS01)، والذي تم تحديد محتواه في المعيار المحاسبي (IAS07)، بالإضافة إلى طريقة عرضه، وهو ضروري للعديد من الفئات كالمسيرين والمحللين الماليين والمساهمين[3]، ويمكن استخلاص أهمية هذا الجدول في ما يلي:

---

[1] – الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية للتقرير المالي والمعتمد في المملكة العربية والمعايير والاصدارات الاخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين،الرياض، المملكة العربية السعودية**، إصدار 2018/2017، ص: 681

[2] – طارق عبد العال حماد، 2016، **مرجع سبق ذكره**، ص: 197.

[3] – بن ربيعة حنيفة، ج 02، **مرجع سبق ذكره**، ص: 436.

Retirer le filigrane maintenant

- يعطي مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية والنقدية المعادلة؛

- يمنح معلومات حول استخدام هذه التدفقات النقدية[1]؛

- يسمح بتحليل أفضل لملاءة المؤسسة، أي أفضل حكم على السيولة الحالية؛

- يسمح بمقارنة أكثر سهولة للمعلومات، أي أفضل إدراك للمفهوم الإيرادات والنفقات؛

- تسهيل المقاربة التقديرية (مخطط التمويل)، استخدمه كقاعدة لحساب تدفقات الاستغلال التقديرية؛

- يسمح الجدول بتقييم مختلف سياسات الوظائف في المؤسسة، فصل التدفقات حسب الوظائف يسمح بأفضل معرفة لسياسة كل وظيفة من وظائف المؤسسة (الاستثمار، الاستغلال، التمويل...الخ)[2]؛

- كما تظهر أهمية جدول تدفقات الخزينة من أهمية المعلومة الإضافية، المتمثلة في التغيرات التي جنتها المؤسسة وتلك التي استعملتها خلال الدورة والتي يعجز كل من الميزانية وجدول حساب النتيجة عن تقديمها[3].

بالإضافة إلى العناصر المذكورة أعلاه والتي تبين أهمية جدول التدفقات الخزينة في تزويد مستعمله بالمعلومات عن كيفية تغيير في التدفقات ومصادر التمويل والاستعمالات، للجدول أهمية في التسيير المالي إذ توجد العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استخراجها من جدول التدفقات النقدية للخزينة بغرض التحليل وتتنوع هذه والمؤشرات حسب أغراض المحللين الماليين،

---

[1] – المرجع السابق، ص: 436.

[2] - K. Chiha, **Gestion et stratégie financière**, 3éme éd , Editions Houma, 2010, Alger, p p : 76-77.

[3] – محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 79.

Retirer le filigrane maintenant

لذلك يجب على المحلل المالي اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه[1]، وان كان اغلب أهداف التسيير المالي تنصب حول، تحليل أسباب الصعوبات المالية التي يمكن أن تعاني منها المؤسسة، حيث هناك علاقة بين تدني مستوى الخزينة وحالات الإفلاس والمشاكل التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة، كما يسمح جدول التدفقات النقدية من استخراج نقاط القوة والضعف من خلال معرفة الآثار الناجمة عن الاعتماد على المخطط الاستراتيجي المتخذ ومدي نجاعته، خاصة استراتيجيه التدفقات الصافية، حيث يسمح هذا الجدول بتحديد هذه التدفقات بعد التمويل الداخلي للمؤسسة.

من خلال النقاط المستعرضة أعلاه والتي تبين أهمية ودور المعيار المحاسبي (IAS07)، خاصة في جانب توفير المعلومات المفيدة لمختلف المستخدمين ولا سيما المستثمرين في سوق الأوراق المالية بما في ذلك السيولة والملاءة المالية، وقدرتها في التأثير على مقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية، فيعمل عاملي السيولة والملاءة المالية على تشجيع الإقبال على الاستثمار في الأوراق المالية للمؤسسة، وبالتالي الزيادة من عدد المساهمين فيها، فقائمة التدفقات النقدية تمثل للمستثمر مصدر آخر للمعلومات يمكن اعتماده للاطلاع أكثر على الوضعية المالية للمؤسسة التي يرغب بامتلاك جزء من أوراقها المالية وهذا ما ينعكس على تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، وتوسيع قاعدة تبادل أو الاستثمار في الأوراق المالية.

ثالثا: الالتزام بمعيار القوائم المرحلية (IAS34)

ظهور أحداث ومعلومات محاسبية ومالية جديدة قد تؤثر على الوضعية المالية أو ربحية الورقة المالية أثناء الدورة المحاسبية، الأمر الذي يؤثر على قيمة الورقة المالية، ومن اجل أن يطلع عليها أصحاب المصالح في حينها يتطلب وجود قوائم أو تقارير مرحلية تقلص الفجوة الزمنية بين تاريخ حدوث الأحداث المؤثرة على الورقة المالية وإيصالها الى أصحاب المصالح.

[1] – شعيب شنوف، (2012)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 184-185.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

1- **تعريف المعيار:** تعرف التقارير المالية المرحلية في نص المعيار المحاسبي الدولي (34) على أنها "تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة الدولي رقم:1 عرض البيانات المالية) أو مجموعة من البيانات المالية الموجزة (كما هو موضح في هذا المعيار) لفترة اقل من سنة[1].

2- **نطاق المعيار:** لا يلزم هذا المعيار بإعداد ونشر تقارير مرحلية أو عدد مرات نشر تلك التقارير، والفترة التي يجب نشر هذه التقارير خلالها بعد نهاية الفترة المرحلية إلا أن المعيار قد أشار إلى [2]:

- يشجع هذا المعيار المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مرحلية تنسجم مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار، وبشكل خاص يشجع المعيار المؤسسات على تقديم تقارير مرحلية تغط نصف السنة الأول على الأقل وينشر خلال 60 يوم من نهاية الفترة المرحلية؛

- تلتزم المؤسسات بمتطلبات هذا المعيار إذا وجد تشريع محلي يلزمها على ذلك أو إذا اختارت نشر تقارير مرحلية بموجب المعايير المحاسبية الدولية، وهنا عليها الالتزام بكافة متطلبات هذا المعيار؛

-في حالة عدم قيام المؤسسة بنشر تقارير مرحلية أو تقديمها لتقارير مالية مرحلية لا تمتثل لمعيار المحاسبي (IAS34) فذلك لا يمنعها من امتثالها لمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية السنوية الممتثلة لهذا المعيار.

---

[1] -International Accounting Standards Committee, IASC, **Interim Financial Reporting**, 34, 2006, P ;4. Disponible sur: *https://* www.mf.rks-gov.net/LinkClick.aspx*?*, consulté le 12dec 2018.

[2] – جمعة حميدات، إبراهيم نخلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 144.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

3- **هدف المعيار:** تهدف التقارير المالية المرحلية إلى تحقيق الآتي[1]:

- توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية المتخذة من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين ومانحي الائتمان والدائنين في الوقت المناسب وعلى مدار السنة المالية وذلك على أساس مؤقت غالبا ما يكون ربع سنوي؛

- تساعد المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية مستخدمي تلك التقارير في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، إذ تعد صافي التدفقات النقدية مؤشرا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، كما تعكس تلك التدفقات مقدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها التشغيلية بما يؤدي إلى تحقيق أرباح ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية؛

- توفير التقارير المالية المرحلية المعلومات عن تقييم أداء المؤسسة وقدرتها الكسبية خلال المدة المعدة عنها التقارير المالية المرحلية وبمساعدة المستثمرين في تقدير التوقعات المستقبلية لأدائها؛

- توفير المعلومات المحاسبية بشأن موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال المدة المرحلية وغيرها من المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للتعثر المالي خلال المدة المحددة.

4- مساهمة معيار التقارير المرحلية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية:

يرى الكثير من الكتاب والباحثين أن قرارات المستثمرين الحاليين أو المنتظرين في المستقبل يعتمدون في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة على المعلومات المحاسبية الوارد إليهم

[1] -Ratcliffe, Tomas A, **Reviews of Interim Financial Information,** The CPA Journal, Feb; 2004, P;1-5, Disponible sur : http://www.nysscpa.org/cpajournal/2004/204/essentials/p42.htm, consulté le 15 dec 2018.

Retirer le filigrane maintenant

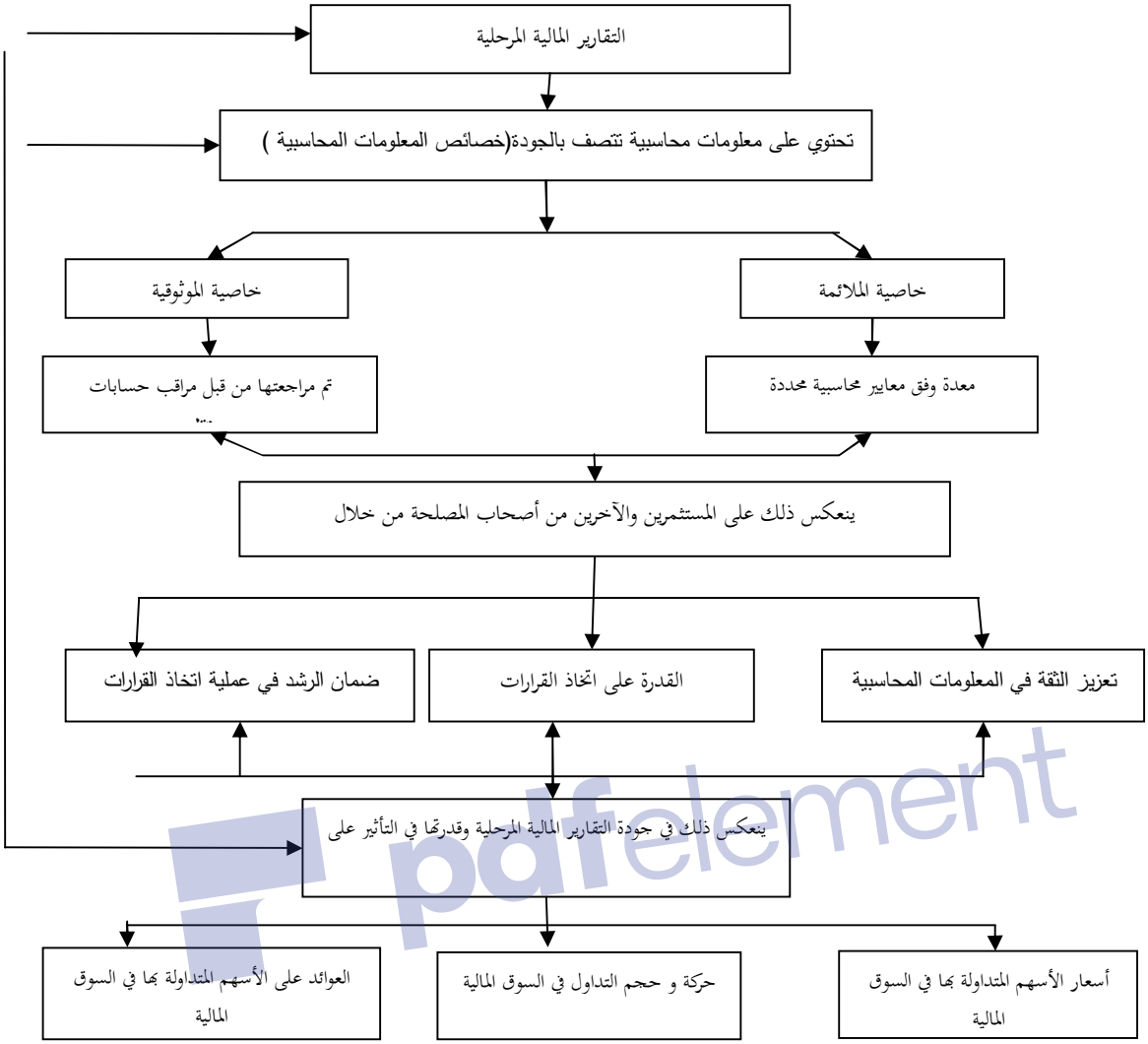
من مختلف المصادر، خاصة التقارير المالية وكلما كانت هذه المعلومات الواردة أو التي تم الحصول عليها في الوقت المناسب خلال السنة المالية، عن طريق التقارير المرحلية، كلما زادت ملاءمتها لاتخاذ القرار، ويظهر هنا دور التقارير المرحلية في سوق الأوراق المالية أكثر من باقي الأسواق باعتبار أن التداول في هذا النوع من السوق شبه يومي، أي تتم عملية البيع والشراء، دخول وخروج المستثمرين بصفة شبه يومية، مما يجعل للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لا سيما المرحلية أهمية ودور كبير في تنشيط التداول في هذا السوق، وهذا ما ينعكس على كفاءة السوق، فالكثير من القرارات كاتخاذ قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة أما من جانب تأثيرها على سعر الورقة المالية العائد عليها، أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية، كلها تصب في تعزيز كفاءة السوق.

يمكن تلخيص دور التقارير المرحلية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال الشكل التالي:

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

شكل رقم (05): دور التقارير المرحلية في كفاءة سوق الأوراق المالية



المصدر : بشرى نجم عبد الله المشهداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 308.

يبين الشكل السابق أعلاه أهمية توقيت وصول المعلومات لمتخذي القرار خاصة المستثمرين في أسهم المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية حيث يشترط في المعلومات لكي تكون مفيدة أن يتم الإعلان عنها في التوقيت الملائم بمعنى أن تتوافر فيها الخصائص النوعية المتعارف عليها وهي كل من خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية، هذا وتنسجم عملية إعداد التقارير المالية المرحلية مع خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية ولا سيما خاصية التوقيت الملائم في حين تنسجم عملية خضوع تلك التقارير إلى المراجعة من قبل مدقق حسابات مستقل مع خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية، الأمر الذي ينعكس كما يرى البعض في فائدة تلك

Retirer le filigrane maintenant

التقارير لأصحاب المصلحة في مؤسسات المساهمة ولا سيما حملة الأسهم الحاليين والمرتقبين في العديد من المجالات من بينها التنبؤ بالأرباح السنوية من خلال معلومات الأرباح المرحلية، وكذلك إجراء المقارنة بين النتائج المرحلية المتعاقبة وتقييمها، فضلا عن تفادي المفاجآت في تقلبات أداء مؤسسات المساهمة المستثمر فيها خلال السنة[1].

بناءا على المعطيات السابقة يظهر دور التقارير المرحلية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال النقاط التالية:

- تحديد أسعار الأوراق المالية التابعة للمؤسسات المسعرة في سوق الأوراق المالية بموضوعية؛

- تقديم المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المرحلية في الوقت الملائم، فهي إما تكون نصف سنوية، أو ربع سنوية، أو شهرية، مما يجعلها أكثر ملاءمة بالمقارنة مع المعلومات السنوية؛

- تخفيض عدم تداول المعلومات (احتكار المعلومات إلى أخر السنة)؛

- إخضاع المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المرحلية للمراقبة محافظ الحسابات عامل معزز لجودتها (الموثوقية)؛

- يتيح تقديم التقارير المرحلية إمكانية مقارنة المعلومات بين مختلف المراحل مما يحد من التلاعب في النتائج الفصلية، وبالتالي الحد من الأرباح الخاصة.

بالرغم من الدور الذي تؤديه التقارير المرحلية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، إلا انه في قراءة لما ورد في المعيار المحاسبي (IAS34)، لم يلزم المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق

---

[1] – محمد الفيومي وآخرون، **دراسة متقدمة في المراجعة**، مكتب الجامعة الحديث، الإسكندرية، 2006 مصر، ص 112.

Retirer le filigrane maintenant

المالية على انجاز تقارير مرحلية بل ترك حرية انجازها، وإذا رغبة تطبيقها، ترك الحرية في اختيار طريقة ومدة انجازها والإعلان عنها، (إما تطبيق الطرقة الكاملة أو المختصرة)، المدة تتراوح مابين ستة أشهر (سنوية) و ثلاثة أشهر (ثلاثية)، لذا ومن اجل دعم ما ورد في المعيار المحاسبي (IAS34) وباعتبار أن ليس لهيئة المعايير المحاسبية القوة التي تمتلكها الحكومات والهيئات المنظمة للأوراق المالية، على هذه الهيئات أن تنظم كيفية انجاز وعرض التقارير المالية وتوحيدها حسب خصوصية كل قطاع أو نشاط، من اجل المقارنة بموضوعية والاستفادة أكثر منها في تنشيط سوق الأوراق المالية وتعزيز كفاءته.

المطلب الثاني: دور المعايير المتعلقة بالسياسات والطرق المحاسبية (IAS08 وIAS10) في كفاءة السوق

فرض تعدد السياسات والطرق المحاسبية وضع معايير محاسبية دولية توضح كيفية الإفصاح عن هذه العناصر، ومن بين هذه المعايير المعيار المحاسبي المتعلق بالسياسات المحاسبية والتغيرات في الأخطاء والتقديرات المحاسبية (IAS08)، والمعيار المحاسبي (IAS10) الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير.

أولا:عرض المعيار المحاسبي الدولي (IAS08) (السياسات المحاسبية والتغير في الأخطاء والتقديرات المحاسبية)

1- **هدف المعيار:** يهدف هذا المعيار إلى وصف التبويب والإفصاح والمعالجة المحاسبية لبعض البنود في قائمة الدخل من أجل أن تقوم كافة المؤسسات بإعداد وعرض قائمة الدخل على أسس منسقة وهذا يساعد المؤسسات على مقارنة قوائمها المالية مع تلك الخاصة

Retirer le filigrane maintenant

بالفترات السابقة ومع البيانات المالية للمؤسسات الأخرى، وعليه فإن هذا المعيار يشترط التبويب والإفصاح للبنود غير العادية أي جانب الإفصاح عن بعض البنود من خلال الأرباح والخسائر من الأنشطة الاعتيادية كما يحدد المعيار المعالجة المحاسبية للتغييرات في التقديرات المحاسبية والسياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية[1].

2- **نطاق المعيار:** يطبق هذا المعيار في ثلاثة مجالات وذلك عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، عند المحاسبة عن التغييرات في السياسات المحاسبية، عن التغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء الفترات السابقة، أما الآثار الضريبية لتصحيح أخطاء الفترات السابقة وللتسويات الخاصة بتطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية فيتم التعرض لها في معيار المحاسبة الدولي رقم: "12" ضريبة الدخل[2].

3- **محتوى المعيار:** يتضمن المعيار تعريف كل من السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية تتمثل في[3]:

3-1- **الجزء الأول (السياسات المحاسبية):** حيث تطرق هذا الجزء إلى خصائص السياسات المحاسبية، اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، المعالجة المحاسبية لتطبيق التغيرات، القيود على التطبيق بالأثر الرجعي ومتطلبات الإفصاح عن التغيرات.

3-2- **الجزء الثاني (التقديرات المحاسبية):** حيث وضح هذا الجزء المعالجة المحاسبية لتغيرات في التقديرات المحاسبية، متطلبات الإفصاح عن التغير في التقديرات، حيث تقوم المؤسسة

---

[1] – المعيار المحاسبي الدولي IAS 08.

[2] – علي يوسف، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 – السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء**، "دور المعير الدولية لإعداد التقارير المالية"، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين دمشق، سوريا، نوفمبر 2009، ص 03.

[3] – جمعة حميدات، ابراهيم نخلة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 103-118.

Retirer le filigrane maintenant

بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترات المستقبلية، فيما عدا إذا كان من المتعذر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية، وفي حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير في الفترة الحالية نظرا لتعذر التقدير، تقوم المؤسسة بالإفصاح عن هذه الحقيقة[1].

3-3- الجزء الثالث (الأخطاء): تعرف الأخطاء بأنها حذف بند من بنود القوائم المالية أو إدراجه بشكل خاطئ في القوائم المالية لفترة أو عدة فترات سابقة، نتيجة عدم استخدام أو خطأ في استخدام معلومات صحيحة متوفرة وموثوقة عند التصريح بإصدار القوائم المالية، بالإضافة الى تعريف الأخطاء، وضح هذا الجزء الفرق بين الأخطاء والتغيرات في التقديرات المعالجة المحاسبية السابقة للأخطاء (أخطاء السنوات السابقة)، متطلبات الإفصاح عن أخطاء الفترات السابقة.

ثانيا: عرض المعيار المحاسبي الدولي (IAS10) (الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير)

pdfelement

تم اعتماد هذا المعيار الدولي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في شهر مارس 1999، ويعتبر نافذ المفعول على البيانات المالية السنوية التي تبدأ في الأول من جانفي 2000، أو بعد هذا التاريخ.

1- **هدف المعيار:** يهدف هذا المعيار إلى وصف متى يجب على المؤسسات تعديل القوائم المالية للأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية، والافصاحات التي يجب على المؤسسة عرضها عن تاريخ المصادقة على القوائم المالية المصدرة وعن الأحداث بعد تاريخ إقفال الميزانية،

[1] – مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص: 296.

Retirer le filigrane maintenant

يتطلب هذا المعيار أيضا من المؤسسة عدم إعداد قوائمها المالية على مبدأ الاستمرارية، إذا دلت الأحداث بعد تاريخ غلق الميزانية على أن مبدأ الاستمرارية غير ملائم[1].

2- **النطاق:** يجب أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة على الإفصاح عن الأحداث بعد تاريخ الميزانية، ولأغراض هذا المعيار يتم تصنيف هذه الأحداث إلى نوعين رئيسيين،أحداث تؤدي إلى تعديل،أحداث لا تؤدي إلى تعديل[2]، ويمكن القول أن هذا المعيار يبين ضرورة تجسيد أي حدث يحدث خلال فترة إعداد التقارير المالية، إذ يتعرض المعيار إلى التمييز بين الأحداث التي تقدم أدلة على عمليات أو بيانات كانت موجودة بتاريخ الميزانية وأحداث أخرى تقدم معلومات تتعلق بالفترة التي تلي تاريخ التقرير.

3- **محتوى المعيار:** يحدد المعيار كل من تاريخ اعتماد التقرير المالي، وكذلك القواعد والإرشادات المتبعة للأحداث اللاحقة لتاريخ اقفال الميزانية، كما يقدم المعيار الافصاحات المطلوبة التالية[3]:

- تاريخ ترخيص القوائم المالية والجهة التي قدمت هذا الترخيص، وإذا كان للملاك أو لغيرهم الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فيجب على المؤسسة أن تفصح عن هذه الحقيقة؛

pdfelement

---

[1] – جمعة حميدات، ابراهيم نخلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 129.

[2] – علي يوسف، **المعيار الدولي رقم 10 الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير**، دور المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين دمشق، سوريا، نوفمبر 2009، ص 02

[3] – طارق عبد العال حماد، (2016)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 360.

Retirer le filigrane maintenant

- إذا حصلت المؤسسة على معلومات بعد تاريخ إقفال الميزانية أو عن حالات كانت قائمة في تاريخ غلق الميزانية، فيجب عليها تحديث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الأحداث في ضوء المعلومات الجديدة؛

- في بعض الأحيان تحتاج المؤسسة إلى تحديث الإفصاحات بالقوائم المالية لتعكس المعلومات التي حصلت عليها بعد إقفال الميزانية، حتى لو لم تكن هذه الأحداث تؤثر على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية للمؤسسة، لأن إغفالها قد يؤثر على قرار مستخدمي هذه القوائم المالية.

أما بالنسبة للأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي لا تستوجب التعديل في القوائم المالية، فقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم "10" أنه إذا كانت تلك الأحداث جوهرية ويؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدم القوائم المالية على التقييم الصحيح واتخاذ القرارات السليمة بناء على هذه القوائم المالية، فيجب على المؤسسة أن تفصح عن المعلومات التالية لكل مجموعة هامة من تلك الأحداث، أي طبيعة الحدث وتقدير الأثر المالي للحدث أو ذكر عدم إمكان تقديره[1].

ثالثا: مساهمة المعايير المتعلقة بالسياسات والطرق المحاسبية (IAS08 وIAS10) في تعزيز كفاءة السوق

1- مساهمة المعيار المحاسبي (IAS 08) في كفاءة سوق الأوراق المالية:

يحدد الإطار ألمفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية القابلة للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، إذ يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من اجل تحديد اتجاهات المركز المالي

[1] – المعيار المحاسبي الدولي 10، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

Retirer le filigrane maintenant

للشركة وأدائها، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها و التغيرات فيها، وبناءا عليه فعملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن يتم على أساس ثابت في المؤسسة وعبر الزمن وعلى أساس ثابت لمؤسسات الأخرى.

كما أنه من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغيرات في هذه السياسات وأثرها، ويجب أن يكون المستخدمون قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة للعمليات المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المؤسسات المختلفة، وفي هذا الإطار يعمل المعيار المحاسبي الدولي (IAS08) على المحافظة على خصائص الجودة المرغوبة للمعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، كما يعمل على تحقيق الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية.

وعليه فقيام هذا المعيار بتحديد الحالات المسموح فيها للمؤسسة بتغيير سياستها المحاسبية وقواعد التعامل مع هذه التغيرات، ونفس الأمر بالنسبة للتقديرات والأخطاء المحاسبية يسمح بتعزيز مبدأ الإفصاح المحاسبي ومن ثم جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير وخاصة القوائم المالية منها، مما يوضح الصورة أمام المستثمرين الذين تفيدهم في فهم السياسات المحاسبية للمؤسسات.

2- أهمية الالتزام بالمعيار المحاسبي (IAS10) بالنسبة لكفاءة سوق الأوراق المالية:

الأوراق المالية: إن إغفال الأحداث التي تقع بين تاريخ إقفال الميزانية وتاريخ المصادقة على اصدرا القوائم المالية، سواء كانت هذه الأحداث مرغوبة أو غير مرغوبة قد يؤثر على مصداقية المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها أي لا يعبر عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما قد يؤثر على نوعية المعلومات الصادرة في القوائم المالية، الآمر الذي لا يسمح لمستخدميها باتخاذ

Retirer le filigrane maintenant

القرار المناسب، ويظهر هذا الأثر في قيمة الأوراق المالية المتداولة في السوق حيث لا تعكس قيمة الورقة المالية كافة المعلومات وهذا ما يمنح إمكانية تحقيق أرباح غير عادية، وبالتالي عدم كفاءة السوق، لذا من بين أهداف هذا المعيار التمكين من إعداد قوائم مالية تتضمن كافة المعلومات التي يمكن أن تؤثر على المركز المالي للمؤسسة، خاصة الالتزام بقواعد الإفصاح التي نص عليها، فالالتزام بها يعطي لمستخدمي القوائم المالية ثقة أكبر ودليل على اجتهاد إدارة المؤسسة ومحاسبتها على تسجيل كافة العمليات مهما كان تاريخها ونوعها ما دامت تؤثر على المركز المالي للمؤسسة [1]، وبالتالي الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي (IAS10) ينعكس بشكل ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يجعل قيمة السهم تعبر عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة، ومنه تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية.

المطلب الثالث: دور المعيار المحاسبي الدولي (IAS33) (ربحية السهم) في كفاءة السوق

تسمح النسب المستخرجة من ربحية الأسهم، لمتخذي القرارات الاقتصادية من تقييم أداء المؤسسة، ومقارنته مع مختلف الفترات الزمنية، ومقارنته مع أداء المؤسسات المنافسة هذا ما يجعل ربحية السهم أداة تحليل الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

أولا: عرض المعيار (IAS33)

1- **هدف المعيار:** هو وصف مبادئ تحديد وعرض حصة الأسهم من الأرباح، وذلك لمقارنات أفضل للأداء بين المؤسسات المختلفة في نفس فترة إعداد القوائم المالية وبين

[1] – سامية فكير، **المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الاوراق المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن**– أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2013، ص ص 231-233.

Retirer le filigrane maintenant

فترات إعداد القوائم المختلفة لنفس المؤسسة، ويركز هذا المعيار على المقام في حساب ربحية السهم أي حصة السهم من الأرباح[1] (أي التركيز على بسط المعادلة لكل سهم وثبات تحديد المقام).

2- نطاق تطبيق المعيار: ينطبق معيار المحاسبة الدولي 33 ربحية السهم على ما يلي[2]:

- القوائم المالية المنفصلة أو الانفرادية للمؤسسة التي أسهمها أو أسهمها المحتملة يتم تداولها في سوق عام، أو المؤسسة التي قدمت أو في طريقها لتقديم بياناتها المالية لهيئة أوراق مالية أو لأية هيئة إشرافية أخرى لهدف إصدار أسهم عادية لها في السوق العام؛

- القوائم المالية المجمعة للمجموعة والمؤسسة الأم التي، أسهمها أو أسهمها المحتملة يتم تداولها في سوق عام، أو المؤسسة التي قدمت أو في طريقها لتقديم قوائمها المالية لهيئة أوراق مالية أو لأية منظمة إشرافية أخرى لأهداف إصدار أسهم عادية لها في السوق العام.

3- محتوى المعيار: بالإضافة إلى الهدف ونطاق التطبيق، يحدد المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم، كيفية حساب الحصة الأساسية من الأرباح لكل سهم من خلال تقسيم الربح أو الخسارة المنسوبة إلى أصحاب حقوق الملكية العاديين للشركة الأم (البسط) على رقم المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام)[3]، يجب أن تحتسب المؤسسة ربحية السهم الأساسية من الربح أو الخسارة التي تنسب لمالكي الأسهم العادية للمؤسسة الأم وأيضا من الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة التي تنسب لهؤلاء المالكين[4].

---

[1] – المعيار المحاسبي الدولي 33، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية لتقارير المالية، ترجمة 2016 ، ص: 01.

[2] – حسين خليل محمود شحادة، **معيار المحاسبة الدولي 33: ربحية السهم**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنيمارك،2011، ص 05.

[3] – المعيار المحاسبي الدولي 33، ترجمة 2016، **مرجع سبق ذكره**، ص: 02.

[4] – حسين خليل محمود شحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

كما أشار المعيار إلى أن هدف احتساب وعرض ربحية السهم الأساسية والمخففة لتقديم مقياس للحقوق لكل سهم عادي من أسهم رأس مال المؤسسة الأم في أداء المؤسسة على مدى فترة التقرير، كما أشار المعيار إلى عرض ربحية السهم سواء كانت ربح أو خسارة وذلك في بيان الدخل الشامل.

ثانيا: أهمية الالتزام بمعيار ربحية السهم (IAS33) بالنسبة لكفاءة سوق الأوراق المالية

تعد ربحية السهم أحد أهم المصطلحات المهمة التي دائما يرقبها المستثمرون ويهتمون بها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، حيث تعبر هذه الربحية عن مؤشر مالي يتضمن معلومات مالية ذات أهمية جوهرية، تتعلق بتقويم ربحية المشروع والعوائد المالية المتحققة، بالإضافة إلى ما يمكن أن تشكله هذه الربحية من مؤشر على إمكانية تحقق عوائد مستقبلية على الأسهم في الوحدة الاقتصادية، سواء كانت هذه العوائد في شكل توزيعات أرباح (في حالة الاحتفاظ بالأسهم)، أو في شكل مكاسب رأسمالية (في حالة بيع الأسهم)، لذا فإن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بربحية السهم ضمن القوائم المالية والإيضاحات المرفقة يعد للمستثمر مصدرًا مهما للمعلومات، التي يمكن أن يستند إليها في اتخاذ قراراته الاستثمارية المتعلقة بالأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية[1]، لذا للمعيار المحاسبي الدولي (IAS33) ربحية السهم أهمية نابعة عن الاهتمام الذي أولته الهيئات واللجان المهنية المنظمة للمعايير المحاسبية بربحية

[1] – عبد اللطيف بن محمد بالشيخ، **اثر ربحية السهم على قرارات المستثمرين في السوق المالي السعودي في ضوء المعيار المحاسبي السعودي رقم 20: دراسة ميدانية** ، مجلة الزرقاء للبحوث لدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة عمان، الأردن، جوان 2012، ص 02.

Retirer le filigrane maintenant

السهم، وأصدرت معايير محاسبية خاصة ذات صلة بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلق بربحية السهم، لما يمكن أن يلعبه من دور في رفع كفاءة الأسواق المالية.

المطلب الرابع: دور معايير الأدوات المالية في كفاءة سوق الأوراق المالية

تعد المعايير المتعلقة بالأدوات المالية من بين المعايير التي لها علاقة مباشرة بالأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وهنا سنعرض كل من: معيار العرض (IAS32)، معيار الإفصاح (IFRS07)، معيار التصنيف والقياس (IFRS09) الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي الاعتراف والقياس (IAS39)، معيار القيمة العادلة (IFRS13).

أولا: تقديم بعض المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية (IFRS 09 /IFRS07 /IAS32)

1 – تقديم المعيار (IAS32 –العرض–): ادخل على المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) بعض التعديلات، بحيث تم فصل العناصر المتعلقة بالإفصاح وتخصيص معيار أخر (IFRS07 –الإفصاح–)، واقتصر اسم المعيار (IAS32 –العرض–)، لذا سيتم فيما يلي التعرف على العناصر الرئيسية للمعيار المتعلقة بالأدوات المالية العرض.

1-1- هدف المعيار: وضع مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية كالالتزامات أو حقوق ملكية، وضع مبادئ لإجراء المقاصة بين الأصول والمطلوبات المالية[1]، مما يعزز استيعاب مستعملي القوائم المالية لأهمية القوائم المالية.

1-2- نطاق المعيار[2]: ينطبق على كافة الأدوات المالية، باستثناء التالية :

---

[1] – جمعة حميدات، إبراهيم نخلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 437.

[2] – حسين خليل شحادة، **معايير المحاسبة الدولية: الأدوات لمالية، كلية الإدارة والاقتصاد**، الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2011، ص 15ص 15.

Retirer le filigrane maintenant

- المصالح في المؤسسات التابعة والمؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة؛
- حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين؛
- عقود التأمين؛
- الأدوات المالية التي هي ضمن المعيار (IFRS 4)؛
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات الدفع بالأسهم.

كما ينطبق المعيار على عقود الشراء أو بيع أصول غير مالية التي يمكن تسديدها، بالصافي نقدا أو من خلال أداة مالية من خلال تبادل الأدوات المالية فيما لو كانت العقود أدوات مالية، ينطبق على الأدوات المالية من منظور الطرف مصدر الأداة، وينطبق على تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية ومطلوبات مالية وحقوق ملكية، كما ينطبق المعيار على تصنيف الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب والظروف التي يتوجب عمل مقاصة ما بين الأصول المالية والمطلوبات المالية.

pdfelement

2 – تقديم المعيار المحاسبي (IFRS07 –الإفصاح–):

2-1- هدف المعيار: يهدف المعيار إلى الطلب من المؤسسات توفير الافصاحات في قوائمها المالية، وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم[1]:

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وأدائها؛
- طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها.

[1] – ألاء مصطفى الأسعد، **المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، 2013، ص 14.

Retirer le filigrane maintenant

2-2- نطاق المعيار: يطبق المعيار من قبل المؤسسات وعلى كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء الحقوق في المؤسسات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة ومنافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين، والعقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب المعيار المحاسبي رقم 03، كما لا يغطي عقود التامين والمعرفة بموجب المعيار المحاسبي رقم 04، كذلك لا يغطي الأدوات المالية وعقود الالتزام الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات المعيار رقم 02.

2-3- محتوى المعيار: على المؤسسة أن تقوم بتجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية[1]:

- الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية؛
- أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك آلية القيم العادلة لهذه الأدوات.

3 – تقديم المعيار المحاسبي (IFRS 09 –التصنيف والقياس–): في نهاية عام 2009، تم إصدار هذا المعيار (IFRS09) المتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) المتعلق بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس)، لذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 2018/01/01، مع إمكانية تطبيقه قبل تاريخ سريانه، ويعود ظهور هذا المعيار الى رغبة كل من مجلس المعايير المحاسبة الدولية وهيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، إلى تقريب وجهة نظر بينهم، والتخلص من الاختلافات بين

[1] – خالد جمال الجعرات، **مرجع سبق ذكره**، ص 145.

Retirer le filigrane maintenant

المبادئ المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية، مما يسمح بإمكانية إجراء المقرنات[1].

3-1- **هدف المعيار**: الهدف من هذا المعيار هو التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية ، وذلك من خلال إدخال التعديلات التالية[2]:

- تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس: بحيث تصنف الأصول المالية إلى أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة وأصول مالية تقاس بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين) كما تم إلغاء تصنيف الأصول المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق؛
- تعديلات فيما يخص الاعتراف والقياس كل من أدوات الملكية وأدوات الدين؛
- تعديلات فيما يخص القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: إذا كان الاستثمار في أدوات الملكية ليس بهدف المتاجرة (الاستثمارات الإستراتيجية) تختار المؤسسة هذا التصنيف عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي، هذا الخيار لا يمكن الرجوع عنه (إعادة التصنيف)، يتم الاعتراف بتوزيع أرباح هذه الأدوات في الربح أو الخسارة؛
- إعادة تصنيف الاستثمار في أدوات الدين.

3-2- **نطاق المعيار**: يجب أن يُطبق هذا المعيار من قبل جميع المؤسسات على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء بعض الحالات[3]، التي يتم معالجتها بموجب معايير اخرى،

---

[1] – جمعة هوام، نورة برايس، **توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والافصاح عنها، واثر تطبيق نظام SCF على قياس قيمة الاصول في ظل توافق مع معايير IAS/IFRS**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الاتجاهات الحديثة للمحاسبة مقربات علمية وعملية ، 24-25 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص: 07.

[2] – المنتدى المالي والمحاسبي العربي، **قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية، تصنيف وقياس الأصول المالية**، بيروت، المنعقد أيام 22 و23 ديسمبر 2009، ص 03.

[3] – المعيار الدولي لتقارير المالية (IFRS09)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية لتقارير المالية، ترجمة 2016، ص: 01.

Retirer le filigrane maintenant

كالحصص في المؤسسات التابعة، والمؤسسات الزميلة والمشروعات المشتركة الأخرى تعالج وفقا المعايير (IAS10 أو IAS27 أو IAS28)، بإستثناء بعض الحالات التي تسمح فيه هذه المعايير بمعالجتها وفق هذا المعيار[1].

ثانيا: مساهمة معايير الأدوات المالية في كفاءة السوق

الالتزام بتطبيق المعايير المتعلقة بالأدوات المالية والإفصاح عنها يساهم في[2]:

1- تسمح هذه المعايير بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع أصحاب المصالح الاطلاع على القوائم المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة المؤسسة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها؛

2- حث هذه المعايير على معالجة الأدوات المالية والإفصاح وفقا للقيمة العادلة، ستساهم بجعل سوق الأوراق المالي سوقا كفؤا، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا وأن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان؛

3- يستطيع أصحاب المصالح معرفة أسباب احتفاظ المؤسسة بهذا النوع من الأدوات المالية، وخصوصا إن كان محتفظ بها لغايات التحوط، والتي يعتبرها الكثيرون نوع من أنواع المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى اخذ الحيطة والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من الأدوات المالية لدرايتها الأكيدة بعلم المستثمرين بها؛

---

[1] – أنظر في هذا الخصوص:

– المعيار المحاسبي (ifrs09).

[2] – حازم الخطيب وظاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد 02، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004، ص 22.

Retirer le filigrane maintenant

4- لقد كانت الإدارة بالسابق وقبل ظهور هذا المعايير تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجيا دون شعور أصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن ووفقا للمعايير الجديدة يجب على الإدارة إظهار تلك الأدوات ضمن أصولها ومعالجتها وفقا للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات، مما ساهم بإظهار القوائم المالية بشفافية عالية جدا؛

5- الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية يسمح بمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل ما يتعلق بالأوراق المالية لكل مؤسسة تطرح أوراقها المالية للتداول في سوق الأوراق المالية، وهو ما يؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية.

يظهر تأثير المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) من خلال ما يسمى بحاسبة الأدوات المالية لما لها من أهمية سواء من الناحية المحاسبية من خلال طرق الاعتراف والتصنيف والقياس المحاسبي، أو من الناحية المالية لما لها من أثر على الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تم تخصيص أربعة معايير محاسبية لها علاقة مباشرة بالأدوات المالية (IAS32، IAS39، IFRS07، IFRS09)، بقي منها ثلاثة معايير بعد إلغاء المعيار (IAS39) وتعويضه بالمعيار (IFRS09)، هذا فضلا عن العلاقة الغير مباشرة بالمعايير الأخرى خاصة المعيار (IFRS13).

ثالثا: مساهمة المعيار المحاسبي (IFRS13 -القيمة العادلة-) في كفاءة سوق الأوراق المالية

صدر هذا المعيار سنة 2011، من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية استجابة للاهتمام المتزايد لمفهوم القيمة العادلة، وثمرة الجهود المشتركة مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، وقد أصبح ساري المفعول ابتداء من سنة 2013.

Retirer le filigrane maintenant

1- تقديم المعيار:

1-1- **هدف المعيار:** يهدف هذا المعيار المحاسبي إلى[1]:

- تعريف القيمة العادلة؛
- وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد؛
- تحديد متطلبات الإفصاح لقياس القيمة العادلة.

1-2- **نطاق المعيار:** يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار دولي أخر لإعداد القوائم المالية أو يسمح بقياس أو الافصاحات حول قياس القيمة العادلة ويستثنى في التطبيق على معاملات الدفع على أساس الأسهم الواردة في معيار (IFRS02)، عمليات التأجير التي تخضع لمعيار (IAS17)، المقاييس التي تتشابه مع القيمة العادلة الواردة في المعيارين (IAS02 ، IAS36).

pdfelement

2- تعريف القيمة العادلة وفرضيات قياسها:

2-1- **تعريف القيمة العادلة:** يعرفها هذا المعيار على أنها "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وظروف السوق الحالية"، وهذا التعريف يتفق مع التعريف المتضمن في المعايير الأمريكية للمحاسبة[2]، ادخل ضمن المعايير المحاسبية من طرف (IASB) سنة 1995، كأسلوب إضافي لإعداد القوائم المالية[3].

2-2- **فرضيتي قياس القيمة العادلة:** وهما:

---

[1] – جمعة حميدات،إبراهيم نخلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 823.

[2] – خالد جمال جعرات ومحمود الطبري، **مخاطر القياس المحاسبي في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، بغداد، العراق، 2013، ص 242.

[3] - Rober OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, **DSCG4 Comptabilité et Audit, MANUEL ET APPLICATIONS**, 2éme ED, DUNOD, Paris, France, 2009, p ; 03.

Retirer le filigrane maintenant

- معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم في السوق الأصلي أو الرئيسي للأصل أو الالتزام وهو السوق ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام، والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة لمشاهدة وملحوظة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى؛

- وفي حالة غياب السوق الأصلي، تأخذ القيمة العادلة سعر السوق الأكثر ربحا للأصل أو الالتزام أو ما يسمى السوق الأفضل، مع الأخذ بعين الاعتبار طرح تكاليف العملية والنقل من سعر الأصل، أما في حالة تحديد السعر الواجب قياس الأصل به فيتم طرح تكاليف النقل فقط من السعر في السوق الأكثر ربحا للوصول إلى القيمة العادلة للأصل.

3- دور القيمة العادلة في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية: يظهر دور اثر القيمة العادلة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتعزيز كفاءته من خلال:

3-1- **الأثر على جودة المعلومة المحاسبية:** تمكن المحاسبة على أساس القيمة العادلة مستعملي القوائم المالية من الحصول على معلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة، وهذا ما لا تسمح به المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية، لا كنها توفر معلومات ذات موثوقية اقل بالمقارنة مع التكلفة التاريخية، لذا ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة، يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة على أنها تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل، ويمكن مقارنة أثر كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الجدول التالي:

Retirer le filigrane maintenant

الجدول رقم (06): مقارنة أثر القيمة العادلة والتكلفة التاريخية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة، وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة، وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم، وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات، مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية، دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: حواس صلاح (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

يظهر مشكل التكلفة التاريخية مع مرور الزمن من خلال انخفاض قيمة النقود، أي أن القدرة الشرائية لوحدة النقدية تنخفض مع الزمن ومن بين أهم أسبابه ظاهرة التضخم، وبالتالي مقارنة المركز المالي لنفس المؤسسة خلال سنوات متتالية بدون تحيين القيمة الحقيقية لأصول المؤسسة والتزاماتها يعطي نتائج مضللة أو ذات مصداقية اقل، ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، كما أن هناك عدة جوانب اقتصادية تتأثر من جراء إتباع محاسبة القيمة العادلة، ومنها تحديد أرباح الشركات والمؤسسات التي كانت في السابق تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الموجودات المالية والأصول البيولوجية تتحقق عند بيعها، أما في ظل محاسبة القيمة العادلة ووفقا للمعايير المحاسبية فإن الأرباح تتحقق عند وقوعها.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

أما بالنسبة للأدوات المالية، والتي كانت في السابق تظهر بسعر التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل بالرغم من قابليتها للتداول إلا أنها كانت تصنف استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتنائها، وكذلك بالنسبة للاستثمارات العقارية، فقد كانت تظهر بتكلفتها التاريخية بعد الاستهلاك دون أخذ الزيادة أو النقص في قيمتها بسبب الأحداث الاقتصادية في جدول حساب النتائج، أما بموجب طريقة القيمة العادلة فيتم الاعتراف بها وأخذ الفائض أو النقص ضمن نتائج الأعمال، مما يعكس الحقائق الاقتصادية لهذه الاستثمارات، وعلى هذا الأساس نفسه يتم إظهار الموجودات الزراعية والبيولوجية، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة وتكلفة البيع في قائمة حساب النتائج[1].

3-2- أثر مبدأ القيمة العادلة على المحاسبة وتقييم الأدوات المالية: تطبق محاسبة القيمة العادلة بالإضافة إلى الموجودات البيولوجية والمحاصيل الزراعية، أيضا على الأدوات المالية، كما تعكس القيمة العادلة تقديرات الأوضاع الاقتصادية وكذا الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، لان القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، ومن بين العوامل المساعدة على تطبيق القيمة العادلة وجود سوق نشط[2]، أي وجود سوق مالية نشيطة.

كما أن اعتماد التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأدوات المالية تشوه ما تعكسه القوائم المالية وذلك لان إظهار الأوراق المالية بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية قد تكون أعلى او

---

[1] – نوال صبايحي ، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) واثره على جودة المعلومة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص 164.

[2] – سامية فكير، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

Retirer le filigrane maintenant

اقل من تكلفتها التاريخية، ففي هذه الحالة القيمة السوقية أعلى من التكلفة التاريخية، يعني أن هناك أرباحا محققة، ولكن غير معترف بها، ولا تظهر في القوائم المالية لأن الأرباح تتحقق عند بيعها، وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها، أما في حال إذا كانت القيمة السوقية اقل من التكلفة التاريخية تكون هناك خسائر يتم الاعتراف بها قبل تحققها، مما يعني عدم التماثل في معالجة الربح أو الخسارة[1]، ومن هنا يتجلى دور مبدأ القيمة العادلة، وعند تقييم الأدوات المالية وفقا لمبدأ القيمة العادلة، فانه نجد الحالات التالية[2]:

- ✓ إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط، وذات سيولة فان سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة؛
- ✓ إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط، وغير منظم كبعض الأسواق الموازية، وفي حالة عدم وجود سعر سوقي معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقديرية لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، ومن أهم هذه الوسائل نجد:
  - القيمة السوقية الجارية لأداة مالية متشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها؛
  - تحديد حجم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوي لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها شكل جوهري كالفترة المتبقية للاستحقاق وغيرها.
- ✓ أما في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كاملة بسبب غياب سوق الأوراق المالية كما في حالة الجزائر فانه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأوراق المالية المراد تقييمها بما في ذلك الشروط والأحكام ذات

---

[1] – حواس صلاح (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[2] – سامية فكير، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

Retirer le filigrane maintenant

الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التيقن منها وذلك لمساعدتهم على تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

كما أن التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة يسمح بالتقييم الدقيق والموضوعي للأصول والتزامات المؤسسة، مما يسمح بإنتاج قوائم مالية دقيقة وواقعية، معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، الأمر الذي يوفر معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات من طرف أصحاب المصالح، فتقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة يسمح بتوفير معلومات محاسبية بعيدة عن الأخطاء والتحيز تبعث الثقة في المستثمرين وتشجعهم على الإقبال على الأدوات المالية للمؤسسة المساهمة، وبالتالي يساهم إتباع مبدأ القيمة العادلة في توفير المعلومة الحقيقية والملائمة، التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار في المؤسسات المسعرة في البورصة وهذا ما ينعكس على تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثالث: اثر الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية (IAS/IFRS) على كفاءة سوق الأوراق المالية

انطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسات يفرض عليها إعداد هذه القوائم المالية وملحقاتها أن تتوفر على حد أدنى من متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار، فأي تلاعب او تضليل في المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم من شانه أن يفقدها أهميتها وبالتالي قد ينعكس على قيمة الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، وإمكانية عدم تماثلها.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

تحظى القوائم المالية التي تُعْلِنُهَا المؤسسات بأهمية كبيرة فهي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما يتقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم، وهذا يفرض وجود ما يسمى الإفصاح المحاسبي الذي يوفر مناخًا من الثقة لدى المتعاملين.

pdfelement

أولا: تعرف الإفصاح وخصائصه

1- تعريف الإفصاح المحاسبي : "هو العرض الصادق للمعلومات عن المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية وغيره من المعلومات التي تتطلبها المعايير المحاسبية، وبما يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات على أسس سليمة، أي توفير قاعدة معلومات مفيدة لتحقيق مباراة عادلة لجميع المشاركين في السوق عند اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية أو منح الاتمان للمؤسسات، وبالتالي لا يمكن تبرير أخطاء القرارات بنقص المعلومات أو أنها مظللة[1]".

[1] – طارق عبد العال حماد (2011)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 250.

Retirer le filigrane maintenant

وهناك من **يعرفه على انه** "تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بآن واحد[1]".

ومن جهة أخرى تم **تعريف الإفصاح المحاسبي** على أنه: "الإعلان عن المعلومات المالية والغير مالية، العددية أو الكمية، المطلوبة إجباريا أو طوعيا، عبر القنوات الرسمية أو الغير رسمية باستخدام مختلف الوسائل من طرف المؤسسة كالقوائم المالية السنوية أو المرحلية أو المؤقتة، النشرات، المواقع الالكترونية، تقارير المحللين...الخ[2]".

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة تركيزها على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

pdfelement

2- **خصائص الإفصاح المحاسبي:** من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض الخصائص وهي[3]:

- من بين المصادر الرئيسية للبيانات الكمية والعددية المستخدمة في الإفصاح نجد نظام المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى المعلومات غير الكمية؛
- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات؛

---

[1] – حلوة حنان، محمد رضوان، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة حلب، 1990، ص 212.

[2] -Gibbins, Richardson and Waterhouse, **The Management of corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies, and Processes,** Journal of Accounting Reseach, 1990, vol. 28, issue 1, 121-143, p; 122. Disponible sur, http://www.jstor.org/stable/pdf/2491219.pdf, consulté le 12 jan 2019.

[3] – مسعود صديقي ، فؤد صديقي ، **محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة البحوث في العلوم المحاسبية، جامعة المسيلة، العدد 02، 2016،ص: 77.

Retirer le filigrane maintenant

- تعتبر المعلومات الغير كمية صعبة التقييم والقياس؛
- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، والمحاسبة الاجتماعية)؛
- استخدام قنوات رسمية والغير رسمية للنشر والإفصاح عن المعلومات المتضمنة في القوائم المالية.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن تقسيم أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي[1]:

1 . الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على قرارات مستخدمي تلك القوائم، فمبدأ الإفصاح الكامل يستدعي الإبلاغ عن أي حقائق مالية هامة بما فيه الكفاية للتأثير على حكم الذي يصدره المطلع على المعلومات[2].

2 . الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

---

[1] – لطيف زيود وأخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29)العدد (1)،2007.

[2] - Denald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield, **INTERMEDIATE ACCOUNTING** , 15th Ed, CALL WILEY, USA, 2014, p : 1488.

Retirer le filigrane maintenant

3 . الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4 . الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

5 . الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6 . الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين، في الواقع العملي وبعيداً عن

Retirer le filigrane maintenant

التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

المطلب الثاني: مقومات وقواعد الإفصاح المحاسبي

الإفصاح بمفهومه الواسع هو العلانية الكاملة إما على مستوى المؤسسة الاقتصادية فيقصد به إيصال المعلومات المتضمنة في القوائم المالية وملحقاتها إلى مستعمليها بشكل يساعد على اتخاذ قرارات سليمة، وهى ما يتطلب وجود مقومات وقواعد للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أولا: مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية وهي[1]:

1- **المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:** إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبة وتباين طرق استخدامها له، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

2- **الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:** إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملاءمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، إذاً من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من استخدامها أولا.

---

[1] – وليد ناجي الجبالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية، الدانمرك، 2007، ص ص: 370-379.

Retirer le filigrane maintenant

3- طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها، ويتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية، إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع لمبادئ وأعراف وفرضيات مقبولة قبولا عاما، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم ومن بين أهم القيود هي الأهمية النسبية والحيطة والحذر.

4- أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي: يتطلب عرض معلومات ملائمة مع أفضل فهم لها، استخدام أفضل الطرق والأساليب من هذه الطرق نجد ما يلي:[1]

4-1- الإفصاح من خلال القوائم المالية: حيث يتم إظهار المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى أهمية شكل العرض في القوائم المالية، معظم الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها بدرجة عالية من الدقة والثقة.

4-2- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: إن استخدام المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا، تساعد على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم وتقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعني بدقة وتجنب التضليل، وتعود ضرورة الاختصار أو التفصيل في البنود إلى الاختيار الأنسب للعرض، مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع القوائم المالية.

---

[1] – مسعود صديقي ، فؤد صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79-80.

Retirer le filigrane maintenant

4-3- الإفصاح عن الملاحظات والهوامش (الإيضاحات): تعد وسيلة الملاحظات والهوامش من الوسائل الهامة في الإفصاح لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها أو شرحها في صلب القوائم المالية، ويجب تجنب التكرار في الشروح وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات والهوامش، وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض المعلومات غير الكمية بأكثر تفاصيل، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها، إلا انه لا يجوز المبالغة في الاعتماد عليها على حساب القوائم المالية.

4-4- القوائم و الجداول الملاحقة: تستخدم هذه الوسيلة لتقديم المعلومات أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.

4-5- أساليب مختلفة أخرى: توجد أساليب أخرى إضافية ومهمة مثل تقارير المدقق الخارجي، حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، تقرير رئيس مجلس الإدارة الذي يكمل القوائم المالية وبدونه يصعب تفسير الكثير من المعلومات في القوائم المالية.

ثانيا: قواعد الإفصاح عن المعلومات وفقا لقواعد المحاسبة الدولية

أولت المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، أهمية كبيرة اتجاه الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، يتجسد ذلك في بعض المعايير كالمعيار الدولي (IAS24) الإفصاح عن الأطراف ذي العلاقة، المعيار (IFRS07) الأدوات المالية: الافصاحات، المعيار (IFRS12) الإفصاح عن الحصص في مؤسسات اخرى، فضلا عن تخصيص في كل معيار قواعد خاصة بالإفصاح عن

Retirer le filigrane maintenant

المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار، ومن بين القواعد المستخدمة نجد ما يلي[1]:

1- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية:** يقتضي تعدد بدائل السياسات المحاسبية الممكن للإدارة اختيار السياسة التي تمكنها من معالجة الموضوع ذاته، لذا على المؤسسة أن تختار بديل من البدائل المتاحة التي تعتمد عليها في إعداد وعرض وضعيتها المالية ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة، وقد أشترط في المفاضلة بين السياسات المحاسبية مراعاة ثلاثة شروط وهي:

-الحيطة والحذر وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد القوائم المالية ومن مظاهر هذا التحفظ تجنب تكوين الاحتياطات السرية؛

-تفوق الجوهر على الشكل، أي الأخذ بعين الاعتبار مضمون العمليات لا شكلها القانوني فقط لدى تقييم وعرض العمليات والأحداث؛

-أهمية النسبية في عرض المعلومات المالية المنشورة، وذلك بإعلان كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.

2- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:** لما تعالج المعايير المحاسبية الدولية الحدود الدنيا التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية كالميزانية، حساب النتائج، والملاحظات على القوائم الأخرى الملحقة بتلك القوائم والتي تعتبر جزءا مكملا لها، في حين التفاصيل يتم الإشارة إليها في المعايير الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبة المختلفة،

[1] – وليد ناجي الجيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 381-388.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

على أن تفصح القوائم المالية التي تعد للأطراف الخارجية كالدائنون والمساهمون والأجهزة الحكومية عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية كوحدة واحدة[1].

ويمكن هنا تصنيف قواعد الإفصاح المطلوبة في عرض القوائم المالية إلى أربعة أصناف رئيسية تبعا لمكونات الميزانية وهي:

- قواعد الإفصاح عن الأصول والالتزامات طويلة الأجل؛
- قواعد الإفصاح عن الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل؛
- قواعد الإفصاح عن حقوق المساهمين؛
- قواعد الإفصاح عن معلومات حساب النتائج.

3- جوانب اخرى من الإفصاح المطلوب توفرها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية:

من بينها ما يلي:

- الإفصاح عن التغيير في المركز المالي (مصادر واستخدامات الأموال لكل عملية على حدى)؛
- إفصاحات في قائمة حساب النتائج كالإفصاح عن الفصل بين الإيرادات من العمليات العادية والغير العادية؛

-إفصاحات في الميزانية كقيمة الإنشاءات قيد الانجاز المحصل كدفعات عن الانجاز والتأمينات المدفوعة على حساب العقود؛

-الإفصاح عن ملاحظات على الحسابات كطبيعة الالتزامات الطارئة، والأحداث اللاحقة.

---

[1]- جون لارسن، ن. موسش، تعريب ومراجعة، وصفي أبو المكارم، كمال الدين سعيد، **المحاسبة المتقدمة**، الجزء الأول، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص: 206.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي وعلاقته بكفاءة سوق الأوراق المالية

يعود اهتمام معايير المحاسبة (IAS/IFRS) بالإفصاح، لنظرا لدور الذي يؤديه في زيادة تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث بالإضافة إلى وجود معايير تناولت الإفصاح كموضوع لها في حد ذاته، فلا يوجد معيار إلا وقد تناول الإفصاح المحاسبي في احد فقراته، أي أن جميع معايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الافصاحات المطلوبة.

أولا: الإفصاح عن المعلومات في سوق الأوراق المالية

تعتمد كفاءة سوق الأوراق المالية على مدى توفر المعلومات، فلا يمكن للأسعار أن تتحرك في السوق بدون معلومات، حيث تقتضي الحالة المثلى للأي سوق أن يكون جميع المستفيدين من المعلومات على قدم المساواة من حيث كم ونوع وقت المعلومات التي ترد إليهم، وهذا ما يسمح بتحقيق العدالة في هذا السوق فهي توفر مناخا استثماريا ملائما، إلا أن هذه الحالة قد لا تتوفر بهذه السهولة، لذا نقبل بأن يتحقق نسبة كبيرة منها مع العمل المستمر على التحسين والمتابعة والتقييم، غير أن توفر المعلومات في السوق وحده غير كافي ما لم يدعم بتشريعات صارمة، وهيئة الأوراق المالية قادرة على تنفيذ ومتابعة الالتزام بهذه التشريعات، كما يعتمد على قناعة الجهات الملزمة بالإفصاح بأهمية هذا الإفصاح لمستعملي المعلومات، وإن كان في بعض الأحيان يتعارض مع بعض المصالح الشخصية.

وعليه فإن هيئات الأوراق المالية تعمل على تعزيز مفهوم الإفصاح وتوفير المعلومات لمستعمليها من خلال عدة قنوات يمكن إبرازها في ما يلي[1]:

---

[1] – عبد الرؤوف ربابعة، سامي حطاب، **التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية**، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة، فيفري/مارس 2006، ص ص: 7-8.

Retirer le filigrane maintenant

- منح ثقة اكبر في الإفصاح من خلال توعية الجهات المصدرة للأوراق المالية والأشخاص المطلعين على المعلومات باتجاه هذا الموضوع ليصبح هناك ثقافة مجتمعية عامة تجعل من الإفصاح ممارسة طبيعية؛
- وضع التشريعات اللازمة ومتابعة تنفيذ هذه التشريعات بما يكفل إلزام كل الجهات ذات العلاقة بالإفصاح عن المعلومات وتوفيرها لمستعمليها؛
- توعية أصحاب المصالح عمومًا لأهمية المعلومات وحقهم بالحصول عليها ومحاسبة الجهات ذات العلاقة عن أي تقصير في هذا المجال؛
- عدم السماح بأي استفادة من المعلومات غير المعلن عنها ومتابعة ومراقبة كل من يحقق أي ميزة استثمارية ناتجة عن امتلاكه لمعلومات غير معلن عنها.

ثانيا: منافع ودوافع الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية

1- منافع الإفصاح في سوق الأوراق المالية: يمكن إبراز منافع الإفصاح العادل (الشفافية) في النقاط التالية[1]:

- تخفيض تكلفة الحصول على الأموال؛
- تخفيض مخاطر المعلومات ومساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- زيادة قيمة المؤسسة على المدى الطويل؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة القدرة على تمويل المشروعات؛
- التخصيص الجيد للموارد والمشروعات؛
- الثقة في ممارسات حوكمة الشركات.

[1] – طارق عبد العال حماد، 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص: 257.

Retirer le filigrane maintenant

2- **دوافع الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية:** يمكن ذكر منها الدوافع التالية[1]:

2-1- **أثر ظهور الهندسة المالية:** ويقصد بها المزيج بين علم الرياضيات والإحصاء وعلم الإعلام الآلي التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة أحيانا، وذلك لتقييم مستويات المخاطرة والعائد ومن ثم الحكم على قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ للأصول المالية، ونتيجة لاتساع انتشار الهندسة المالية اختلفت استراتيجيات المتعاملين في السوق بشكل واضح، حيث أصبح المتعاملون في البورصات يعملون وفق صيغ رياضية جامدة لتوقيتات البيع والشراء، وشاع بينهم مصطلحات مثل بيتا وجاما وسيجما حيث بنيت على هذه النماذج فرضيات دون إدراك طبيعتها.

2-2- **حماية صغار المساهمين:** إن الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية هم من صغار المساهمين، وهؤلاء هم أقل المتعاملين استعدادا لتحمل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر، كما أن آثار تقلب أسعار الأسهم على صغار المساهمين تكون مدمرة نظرا لأنهم غالبا ما يضاربون بكل ثرواتهم أو بثروات الغير، ونظرا لضعف القدرات الفنية لهؤلاء نتيجة خلفيتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فإنهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية في التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التي يجب أن يتم استخدامها في تحليل الأسهم، فضلا عن عدم قدرتهم على الوصول إلى مصادر المعلومات الداخلية، ومن ثم فإنهم لا يدركون حجم المخاطر التي يمكن أن تحيط بهم في ظل

---

[1] – محمد إبراهيم السقا، **لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة ؟**، الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، السعودية، عدد يوم 2010/03/18، متاح على: http://www.aleqt.com/2010/03/18/article_365837.html اطلع عليه في 20 ماي 2019.

Retirer le filigrane maintenant

سوق مال تغيب فيها الشفافية والإفصاح، وبمعنى آخر يتطلب الرفع من مستوى كفاءة السوق بمعناها الفني توفير الشفافية وضمان الإفصاح الذي يؤديان إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق.

2-3- **التغير الهيكلي في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية:** هناك تغيرا هيكليا في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية واستراتيجياتهم في عالم اليوم بالشكل الذي يجعل بورصات الأوراق المالية أقرب إلى صالات للمضاربة أو القمار منها إلى كونها ساحات للاستثمار، فأسواق الأوراق المالية أصبحت الآن أكثر تقلبا، ومن ثم فإنها في حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى توافر المعلومات بشفافية تضمن رفع درجة استقرار السوق، ومنح ثقة اكبر للمتعاملين.

2-4- **التلاعب بأسعار الأوراق المالية:** إن التلاعب بأسعار الأوراق المالية، أو المضاربة غير المشروعة، أو إشاعة الأخبار الكاذبة والعمل على نشرها لتوجيه السوق نحو اتجاه محدد، ومن ثم فإن قوانين الإفصاح في البورصة ينبغي أن تكون شاملة وتسد كل الثغرات التي يمكن أن تسمح باختراق البورصة على نحو يضر باستقراره.

2-5- ضمان استقرار السوق: هو أن قوانين الإفصاح التي تضمن استقرار السوق، ستعمل على تقليل الحاجة إلى تدخل الدولة من وقت إلى آخر لضمان استقراره، إذ غالبا ما تدعى الدولة إلى التدخل في حال حدوث انهيار في سوق الأوراق المالية وتراجع مستويات الثقة بها، أما عندما تكون السوق مقننة بحزمة متكاملة من قوانين الإفصاح والشفافية المدعمة بالعقوبات الصارمة في حالة المخالفة، فان احتمالات تعرض السوق للتقلب تقل، من ثم تقل تكلفة تدخل الدولة في السوق من الناحية المالية.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ثالثا: قواعد الإفصاح التي تخص سوق الأوراق المالية

من بين قواعد الإفصاح الخاصة بسوق الأوراق المالية (البورصة) يمكن أن نذكر ما يلي[1]:

- المؤسسات ملزمة بإخطار البورصة بأي أحداث هامة تؤثر على نشاطها أو مركزها المالي أو تؤثر على تداول أسهمها، على أن تفصح المؤسسة عن تلك الأحداث حالا، أي في موعد يسمح بنشر هذه الأحداث على شاشات التداول فورا أو قبل أول جلسة تداول موالية لوقت وقوع الأحداث وفي أول عدد للنشرة الدورية التي تنشرها البورصة بعد الأحداث؛
- يكون نشر الأحداث الهامة بالتنسيق بين المؤسسة وإدارة البورصة ولا يتم النشر أثناء التداول ما لم تكن معلومات واجبة النشر حالا، وفي حالة الأحداث الهامة يتم إيقاف التعامل على الورقة المالية لمدة يحددها رئيس البورصة على أن لا تتجاوز ساعة واحدة؛
- المؤسسة ملزمة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان سرية البيانات المالية ومنع تسريب أية معلومات سواء بقصد أو غير قصد قبل إعلانها والإفصاح عنها للمتعاملين في السوق.

رابعا: اثر العلاقة التبادلية بين المعلومات والإفصاح على كفاءة سوق الأوراق المالية

يقصد بالعلاقة التبادلية بين جودة المعلومات والإفصاح، بقدر ما للإفصاح من دور في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية فهناك علاقة عكسية لا تقل أهمية تبين أن للمعلومات المحاسبية أهمية في تحقيق الإفصاح العادل.

---

[1] – محمد طارق يوسف، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية**، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، يومي 19–23 نوفمبر 2006، ص ص: 17–18.

Retirer le filigrane maintenant

1- أهمية المعلومات المفيدة في تحقيق الإفصاح العادل: يعد توفير معلومات شفافة عن المشاركين في السوق ومعاملاتهم جزءا جوهريا وأساسيا من السوق المنظم والكفء، وكذلك شرطا أساسيا لغرض نظم السوق ولكي يكون منهج إدارة الأشراف على المؤسسة القائم على المخاطر فعلا، يجب أن يتم توفير معلومات مفيدة لكل من المشرفين، حملة الأسهم والسندات الحاليين والمنتظرين، الهيئات المالية، الجمهور، الأسواق، فتوفير المعلومات بصفة منفردة قد لا تولد مستويات كافية للإفصاح، وعلى حين أن قوى السوق توازن عادة بين المنافع الحدية وتكاليف الإفصاح عن معلومات إضافية، فإن النتيجة النهائية قد لا تكون ما يحتاجه أصحاب المصلحة حقا.

كما يقوم الإفصاح العام عن المعلومات على جودة معايير محاسبية جيدة ومنهج إفصاح كافي وتتضمن العملية في العادة نشر معلومات كمية ونوعية وثيقة الصلة في القوائم المالية السنوية، وهذا في الغالب تكمله قوائم مالية نصف سنوية أو ربع سنوية ومعلومات هامة اخرى، ونظرا لان توفير المعلومات يمكن أن يكون مكلفا، فإن جدواها بالنسبة لمستعمليها ينبغي وزنه بالقياس إلى التكلفة عند تقرير متطلبات الإفصاح، وطرحها في الوقت المناسب[1].

2- دور الإفصاح في تحسين جودة المعلومات: تحظى المعايير المحاسبية بالاهتمام من جميع الأطراف المعنية بتطبيقه، نظرا لما يتوقع منها تحقيقه في مجال إعداد المعلومات وتوفيرها بالكمية والنوعية اللازمة ، وهكذا يكون لها أثر ايجابي على جودة المعلومة المحاسبية وتوفير مستوى كافٍ من الإفصاح، مما يؤدى إلى ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وجلب المستثمر الأجنبي من خلال ما سيوفره من ثقة في هذه المعلومات.

---

[1] - طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 269-271.

Retirer le filigrane maintenant

2-1- **تعزيز جودة المعلومات المحاسبية:** وتبرز أهمية الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي[1]:

-تمنح أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية التي يحتجها مستعملوا القوائم المالية؛

-يسمح بشرح السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في تحديد البيانات والمعلومات المستعملة في تحسين جودتها؛

-يمنح ثقة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة أي الأطراف الخارجية، كالمؤسسات المالية، دائنون وزبائن في المعلومات التي تقدمها المؤسسة، كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات والتفسيرات التي يقدمها؛

-تخفيض درجة عدم التأكد من خلال الثقة في المعلومات التي يمنحها لمستخدميها، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات فيما يخص الأرقام الواردة في القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة مما يسمح بفهم القواعد والمخاطر المرتبطة بأي قرار يتخذ.

2-2- **تخفيض عدم تماثل المعلومات:** يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات، بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي وصولا إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق.

هذا من شأنه أن يخفض تكلفة العمليات وزيادة العائد منها وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل، ففي ظل الكفاءة التي يتمتع بها السوق يسعى كل طرف جاهدا لتحقيق أغراضه الذاتية دون الإخلال بالتوازن القائم في السوق، وقد ناقشت عدة بحوث الحوافز الخاصة بإدارة المؤسسات

[1] - سامية فكير، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

Retirer le filigrane maintenant

لتحقيق كفاءة السوق عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات المحاسبية للجمهور كافة، محاولة من خلاله طمأنته بصدق البيانات المفصح عنها، مدعمة ذلك بتقرير مراجع الحسابات الخارجي.

3- دور الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية في تعزيز كفاءة وتنشيط سوق الأوراق المالية:

يمثل الإفصاح المحاسبي أداة حماية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، فقد أوضحت العديد من الدراسات انه على الرغم من الجدل الذي أثير حول الأسباب الحقيقية حول انهيار بعض المؤسسات الكبرى مثل ارنون وولدكم، إلا انه لا يختلف احد أنا افتقاد القوائم المالية إلى الإفصاح والشفافية كان احد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تضليل العديد من الأطراف المتعاملة مع هذه المؤسسات سواء كانوا من داخلها أو المتعاملين معها من الخارج، وهنا لا يخفى علينا أن هذه الضبابية في المعلومات تؤدي إلى الانهيارات في المؤسسات، وقد تقود بعض المستثمرين إلى التضليل وتذهب استثماراتهم هباء[1].

انطلاقا مما سبق يمكن تحديد بعض النتائج التي تعد أثارًا ايجابية لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بشكل عام على تنشيط أسواق الأوراق المالية والمتمثلة في ما يلي[2]:

- مساعدة الراغبين في الدخول إلى البورصة في اتخاذ قراراتهم الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية، بما يوفره من المعلومات التي تسمح بتقييم التدفقات المستقبلية المتوقعة وتحليلها، تقييم زمنها، المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ قرارات استثمارية تدعم كفاءة السوق؛

- تسمح المعلومات المحاسبية لمستخدميها المقارنة بين مؤسسات القطاعات التي تنتمي إليه بالمؤسسات المدرجة في البورصة، مما يتيح لهم أفضل اختيار؛

---

[1] – طارق عبد العال حماد، 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص: 268.

[2] – احمد محمد زينل خوري، **دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية و تنمية موارد المنشاة**، المنظمة العربية الإدارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 43.

Retirer le filigrane maintenant

- مساعدة المستثمرين في التنبؤ بالتغيرات في الأرباح المستقبلية يسمح بتحقيق كفاءة السوق، حال قيامهم بتقييم الأوراق المالية، والحد من التقلبات في أسعارها، وهو الأمر الذي يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية.

أصبح مستعملوا القوائم المالية من جمهور ومستثمرين وأصحاب المصلحة وغيرهم يطالبون بقوائم مالية شفافة ومعلومات واضحة تتيح لهم تحديد الوضعية المالية للمؤسسة التي تقوم بإصدار أوراق مالية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير المحاسبية، فبدون هذه المعايير تقل إلى حد كبير قدرة المؤسسات على جذب رؤوس الأموال سواء من المؤسسات المالية أو المستثمرين أو المدخرين نظرا لعدم قدرتهم على تقييم المخاطرة والعوائد المرتبطة بمثل هذا الاستثمار إذ أن تقييم هذه المخاطر وحده مهمة شاقة وبدون الامتثال للمعايير الجيدة السليمة تصبح صعبة.

كما يعد الإفصاح المحاسبي مكملا للقائمة المالية حيث يساعد على تقديم والتعريف بالسياسات المحاسبية التي اتبعتها المؤسسة في إعداد قوائمها المالية وكذلك يتضمن تحليلا للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم فضلا عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على القوائم المالية للمؤسسة، كما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي وتأثيره على قرارات أصحاب المصلحة في الدخول إلى سوق الأوراق المالية، من خلال قيمة المعلومات المالية التي يوفرها والتي تتبع من خلال العلاقة القائمة بين البيانات المحاسبية المنشورة من جهة وتقلب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية من جهة أخرى وذلك في إطار ما يعرف سوق الأوراق المالية.

فالإفصاح المحاسبي يعزز الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية التي تقديمها المؤسسات وكذا بقدرات سوق الأوراق المالية، بحيث تسهل المعلومات الموثوق منها والملائمة التمويل من خلال سوق الأوراق المالية، فهي توفر أقل تكلفة بالمقارنة مع التمويل المباشر عن طريق المؤسسات المالية والأفراد وتجنب سلبيات التمويل التقليدي (طبع النقود)، كما يؤدي الإفصاح

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المحاسبي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار ومن ثم إقبال أصحاب الفوائض المالية على تقديم أموالهم للمستثمرين، وهذا ما يساهم في توسع حجم سوق الأوراق المالية والمعاملات فيه الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع والشراء وزيادة حجم التعامل، أي حجم التداول في السوق وهذا ما سينعكس على كفاءة سوق الأوراق المالية.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

خلاصة الفصل:

تطبيق الدول للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، يعود إلى ما لمسناه من دورها في توحيد وتقريب الممارسات المحاسبية وتسهيل عملية المقارنة بين مخرجات النظم المحاسبية للدول والمتمثلة في المعلومات المحاسبية، في ظل عولمة الأسواق خاصة المالية، بدليل إفراد معايير ذات علاقة مباشرة بأسواق الأوراق المالية بالإضافة إلى باقي المعايير التي تعالج مختلف الموضوعات المحاسبية، وهذا ما حاولنا إبرازه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى بعض المعايير المحاسبية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وإبراز مساهمتها في تنشيط وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، وانطلاق من العلاقة المباشرة بين المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية التي بينتها نظرية كفاءة السوق في مختلف مستوياتها، فعلى قدر جودة ونوعية المعلومات المحاسبية (الملائمة والموثوقية) تنعكس بسرعة المعلومات الواردة إلى السوق على سعر الورقة المالية، بشرط عدالة الحصول عليها من طرف جميع مستعمليها، أي عدم إمكانية الاستفادة من المعلومات من طرف معين لتحقيق أرباح إضافية على باقي الأطراف ويتحقق ذلك بالإفصاح المحاسبي.

انطلاقا مما سبق حاولنا الربط بين اثر تطبيق المعايير المحاسبية على تعزيز جودة ونوعية المعلومات المحاسبي وانعكاس ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث يعمل المعيار المحاسبي (IAS01) على تطوير وتحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وقراءتها من قبل مستعمليها، كما يسمح المعيار المحاسبي (IAS07) بتقديم معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية، ويعمل المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) الخاص بالتقارير المرحلية على ترشيد القرارات بجعل مستعمليها على اطلاع دائم بالوضع المالي والمستجدات الخاصة بالمؤسسة، كما تم تبيين أهمية تبني المعايير المتعلقة

Retirer le filigrane maintenant

بالسياسات والتقديرات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ عليها إذ يعد الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية والتسويات اللاحقة لتاريخ التقرير أمرًا مهما في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، ولكن نظرا لتعدد هذه السياسات والطرق والتسويات كان من الضروري تطبيق معايير محاسبية دولية توضح كيفية الإفصاح عن هذه العناصر، كما أن الالتزام بمبدأ القيمة العادلة وفق المعيار (IFRS13) يسمح بالتقييم الدقيق لأصول والتزامات المؤسسة مما يوفر معلومات حقيقية وواقعية عن أداء المؤسسة ووضعيتها المالية.

كما تم إظهار أهمية تطبيق المعيار المحاسبي المتعلق بربحية السهم باعتبار ربحية السهم من أهم المؤشرات التي يراقبها الراغبون في الولوج إلى سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الالتزام بمختلف المعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية، كما تم توضيح أهمية الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما تقتضيه المعايير الدولية للتقارير المالية الذي يلعب دورا مهما في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كافة التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات والتوضيحات بخصوص الأرقام الواردة في القوائم المالية، والسياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة، وبعد استعراض بعض المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بسوق الأوراق المالية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تطوير تلك السوق، وباعتبار الجزائر من الدول التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF) بداية من سنة 2010، سنتطرق في الفصل الموالي دوافع وأسباب تطبيق هذا النظام المحاسبي واثر تطبيقه على كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائري.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الفصل الرابع:

دراسة كفاءة بورصة الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

تمهيد:

حرية انتقال الأموال عبر القارات في ظل عولمة المؤسسات والأسواق المالية، والتسهيلات التي قدمها التطور السريع الذي يعرفه مجال الاتصالات والمعلوماتية، وراء جهود توحيد اللغة المحاسبية في العالم وفي ظل تعدد المرجعية المحاسبية الدولية والهيئات المنبثقة من كل مرجعية، حتم على هذه الهيئات تقريب وجهات النظر والتوجه نحو التوافق المحاسبي مراعاة لخصوصية كل دولة أو إقليم، من بين الهيئات الرائدة في هذا المجال نجد كل من لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)، وبطبيعة الحال، فإن الأمر لا يخلو من عقبات تحاول تخطيها بتصحيح الأخطاء وتعديل المعايير بما يحقق المنفعة العامة القصوى للمعلومات المحاسبية بالنسبة لكل مستعمليها، خاصة المتعاملين في البورصات المحلية والدولية.

والجزائر على غرار كثير من الدول التي باشرت إصلاحات اقتصادية بغية التحول من نظام الاقتصاد الموجه نحو تبني آليات اقتصاد السوق والاندماج في العولمة، وذلك بإنشاء سوق الأوراق المالية "البورصة" في الجزائر والتي عرفت منذ نشأتها، مشاكل حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة منها، لذلك تظهر أهمية دراسة سبل تطوير وتنمية هذه السوق كآلية تستهدف خلق روافد مستمرة من التدفقات المالية اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية، ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الفصل إبراز اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي، على دعم كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائري، بإسقاط الدراسة على بورصة الجزائر، من خلال تحليل واختبار كفاءة بورصة الجزائر خلال الفترة (2010 /2019) أي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات (مؤشرات السوق والاختبارات الإحصائية)، واستنتاج إذا ما استفاد سوق الأوراق المالية في الجزائر من تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تبنى المقاربة الدولية .

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي (SCF)

تطلب انخراط الجزائر في العولمة الاقتصادية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية تطبيق إصلاحات جذرية في عدة ميادين، مست النظام المحاسبي، فأفرزت سنة 2010، تطبيق نظام محاسبي جديد، يستجيب للمرجعية الدولية، ويلبي حاجيات المستثمر الأجنبي والمحلي، وحدّ قراءة القوائم المالية، يستجيب لمتطلبات الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، المطلوب توفرها لدخول البورصة.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وأهدافه

جاء النظام المحاسبي المالي (SFC) بفلسفة ومقاربة جديدة تختلف عن المخطط الوطني المحاسبي (PCN)، المبنية على المقاربة المالية، وبعدة مفاهيم مستمدة من المرجعية المحاسبية الدولية، كمفهوم القيمة العادلة، تصنيف بنود الميزانية، إضافة جداول وقوائم المالية جديدة لم تكن موجودة في المخطط الوطني المحاسبي، تهدف إلى إنتاج معلومات ذات جودة ونوعية، تلبي متطلبات مستعمليها.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي (SCF)

عرّف القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007، النظام المحاسبي المالي بأنه: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: مميزات وأهداف النظام المحاسبي المالي

1- مميزات النظام المحاسبي المالي: استحدث النظام المحاسبي المالي أربعة مميزات أساسية تتمثل في ما يلي[1]:

- اختيار مقاربة دولية تسمح للمحاسبة بالتكيف مع متطلبات العولمة والتوجه الاقتصادي الجديد، وإنتاج معلومات مفصلة؛

- الإفصاح عن المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي من خلال تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يقلل من خطر التدخل اليدوي للمعالجة، بقصد أو بغير قصد، كما يسمح بمراقبة الحسابات بسهولة؛

- الوصول إلى تلبية ما يريده مستعملي القوائم المالية، من معلومات مفيدة عن المؤسسات ذات الجودة ونوعية تساعدهم في اتخاذ القرارات في أي وقت؛

- الترخيص للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مبسطة تتناسب مع حجمها.

pdfelement

كما أدخل النظام المحاسبي الجديد تغيرات جعلته يتميز عن PCN في النقاط التالية:

- أولوية الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني؛

- إدخال القيمة العادلة كطرف جديد لتقييم الأصول والخصوم؛

- إعطاء مفاهيم جديدة للأعباء والنواتج؛

- تقريب الميزانية المحاسبية من الميزانية المالية (أدراج التثبيتات المالية أعلى الميزانية ضمن الأصول الغير جارية)؛

---

[1] – المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمة وزارية رقم 02 المؤرخة في 29 اكتوبر 2009 **تتضمن اول تطبيق لنظام المحاسبي المالي سنة 2010**.

Retirer le filigrane maintenant

- إتاحة إمكانية تعديل الميزانية الافتتاحية.

2- أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي: هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، من هذه الأهداف:[1]

- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛

- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغييرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛

- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛

- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛

- إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

- استفادة المؤسسات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

pdfelement

---

[1] – ايت محمد مراد وأبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية – IAS-IFRS جامعة سعد دحلب البليدة ،أيام:13-15أكتوبر 2009، ص 7.

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والتصوري لنظام المحاسبي المالي

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية مرجعا لوضع معايير جديدة، والمساعدة على تفسير المعايير المحاسبية التي لم يتم التطرق اليها في التنظيم المحاسبي، كما يهدف الى تطوير المعايير ومحتوى القوائم المالية بشكل يسمح بتقديم معلومات مالية ذات نوعية.

أولا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري والمتمثلين بالخصوص في المؤسسات العمومية وشبه العمومية أو الاقتصاد المختلط وكذلك التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات، والمؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية هي:[1]

-المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

-التعاونيات؛

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

-كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

---

[1] – قانون رقم: 07– 11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، رقم 74، 25 نوفمبر 2007، المادة 03 و04.

Retirer le filigrane maintenant

فيما يخص المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف التالية خلال سنتين متتاليتين النظام المحاسبي المالي يضع نظاما مبسطا يسمى بـ"محاسبة الخزينة" أو "المحاسبة المبسطة"، وذلك على النحو التالي[1]:

- **بالنسبة للمؤسسات التي تمارس نشاطا تجاريا:** بالنسبة لرقم أعمال السقف المحدد هو 10ملايين دينار أما عدد العمال تم تحديدهم ب 9 عمال بنظام كامل؛

- **بالنسبة للمؤسسات التي تمارس نشاطا إنتاجيا وحرفيا:** السقف هو 3 ملايين دينار بالنسبة لرقم أعمال، و 9 أجراء بنظام عمل كامل بالنسبة للعمال؛

- وبالنسبة لقطاع الخدمات والقطاعات الأخرى، رقم الأعمال محدد فهو 3 ملايين دينار و09 أجراء؛ بنظام عمل كامل بالنسبة للعمال ويستثني القانون الأشخاص المعنوية والخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

pdfelement

ثانيا: الفرضيات والمبادئ

يستند النظام المحاسبي المالي على جملة من الفرضيات والمبادئ المستمدة من المرجعية الدولية.

1- فرضيات إعداد القوائم المالية: نصت المواد 6 و7 و9 و10 من المرسوم التنفيذ رقم 8-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11

---

[1] – قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **المتعلق بتحديد سقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكينات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية بسيطة**، الجريدة الرسمية، رقم 19، 25 مارس 2009، ص09.

Retirer le filigrane maintenant

المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، على الفروض الواجب تطبيقها من طرف المؤسسات الاقتصادية والتي تتوافق جميعها مع المرجعية المحاسبية الدولية، وهي كما يلي:

1-1- **فرض محاسبة الالتزام** : أي تتم المعالجة المحاسبية للأحداث والمعاملات فور حدوثها بمجرد الاتفاق، أي على أساس محاسبة الالتزام بدون انتظار التدفقات النقدية؛

1-2- **فرض استمرارية النشاط** : يفترض أن تزاول المؤسسة نشاطها بصفة مستمرة ودائمة، ما لم تطرأ أحداث تدل على إمكانية تصفية المؤسسة[1]؛

1-3- **فرض الوحدة النقدية** : تستند المحاسبة على وحدة النقد الوطني كأساس لقياس القيمة لمختلف الأحداث، على أن تتصف هذه الوحدة بالثبات مما يسمح بإخراج معلومات قابلة للمقارنة وإجراء العمليات المحاسبية بصورة موضوعية، وأن لا تتغير بمرور الزمن أو الأوضاع الاقتصادية[2]، وفي حالة وجود معلومات غير قابلة للتحديد الكمي أو القياس ولها أثر مالي، يمكن أن تذكر في الملاحق.

1-4- **فرض الوحدة المحاسبية** : يقصد بهذا الفرض استقلالية الذمة المالية للمؤسسة عن الذمة المالية لملاكها، وهذا ما يقتضي الفصل بين أصول وخصوم و أعباء وإيرادات المؤسسة عن ملاكها، فلا تسجل أو تدرج في القوائم المالية إلا معاملات المؤسسة.

---

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، **المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، رقم 11، 28 ماي 2008، المادة 07

[2] – عبد الوهاب رميدي، على سماي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مبادئ عامة، أمثلة محلولة**، ط 02، دار هومة، الجزائر، 2016، ص: 24.

Retirer le filigrane maintenant

2- **المبادئ المحاسبية الرئيسية:** من بين المبادئ التي جاء بها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، نذكرها في ما يلي:

2-1- **مبدأ التكلفة التاريخية** : يقصد بهذا المبدأ تسجيل تكلفة العملية عند تاريخ حدوثها، أي تاريخ الحيازة فطبقا لهذا المبدأ فإن العملية الكاملة هي التي تمثل الوقائع التي يعترف به المحاسبون والتي تخضع للقيد المحاسبي؛

2-2- **مبدأ الحيطة والحذر** : بموجب هذا المبدأ على المؤسسة عدم المخاطرة بتقديم حالة لا تعبر عن واقعها، أي عدم المبالغة في تسجيل عمليات محاسبية من المحتمل أن لا تتحقق، كتجاهل الأرباح التي لم تتحقق واخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان وعدم تسجيل الإيرادات المتوقعة حتى تحدث بالفعل؛

2-3- **مبدأ ثبات الطرق المحاسبية** : حتى تسهل عملية المقارنة بين القوائم المالية خلال فترات زمنية مختلفة، على المؤسسة أن تطبق نفس المعالجة المحاسبية على العمليات المتشابهة، كما يساعد ذلك على دراسة اتجاه المؤشرات المالية، وان كان هذا المبدأ لا يلغي إمكانية تغير طريقة المعالجة المحاسبية إذا كان هناك ما يدل على أن تطبيق الطريقة الجديدة أفضل من السابقة، بشرط الإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيير المحاسبي ومبرراته كإيضاح مكمل للقوائم المالية المعدة عن الفترة التي حدث بها التغيير؛

2-4- **مبدأ عدم المقاصة** : لكي تدل الحسابات الظاهرة في القوائم المالية على طبيعتها، يجب عدم إجراء المقاصة بين حسابات الأصول والخصوم في الميزانية، أو بين حسابات الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج[1]؛

---

[1] - نفس المرجع، ص ص: 26-29.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2-5- **مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية :** حسب هذا المبدأ يجب ان تحدد نتيجة كل دورة محاسبية بصورة مستقلة عن نتيجة الدورات السابقة واللاحقة، أي تنسب إليها الأحداث والعمليات كالإيرادات والنفقات الخاصة بها فقط؛

2-6- **مبدأ تغليب الواقعة الاقتصادية على الشكل القانوني :** بموجب هذا المبدأ على المؤسسة تسجيل العمليات في المحاسبة وتقدم ضمن القوائم المالية وفقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، وهذا ما يسمح بتسجيل بعض العمليات في بنود الميزانية حسب الغرض من استعمالها، بعدما كانت تعامل على أنها أعباء، كالاستثمارات المحصلة عن طريق الإيجار التمويلي.

وقد تعرض المرسوم التنفيذي 08-156 لا سيم المواد من 06 إلى 19 لمعاني وأثار هذه المبادئ، كما نص على مبادئ أخرى، مثل مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ ثبات الميزانية[1]، ونشير هنا إلى أن معظم هذه المبادئ تتطبق مع المبادئ التي تعرض لها الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، بحيث تم شرحها في الفصول السابقة، غير أن طريقة التقييم وفقا التكلفة التاريخية جعلت الطريقة الأساسية للتقييم أما استعمال الطرق الأخر كالقيمة العادلة منحصر في تقييم بعض العناصر كالأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوفر شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.

3- الخصائص النوعية المفروض توفرها في القوائم المالية: نصت المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، أن تعد القوائم المالية بطريقة تسمح على توفر الخصائص النوعية التالية:

---

[1] - بن بلقاسم سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 247.

Retirer le filigrane maintenant

- الملائمة؛ – الدقة والموثوقية؛
- قابلية المقارنة؛ – الوضوح.

الخصائص النوعية التي حددها النظام المحاسبي المالي يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات جودة عالية وفائدة لمستعمليها، فهي تتطابق مع المقرر لدى الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما يدعم الهدف من تطبيق النظام المحاسبي المالي وهو خدمة كل مستعملي القوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية وكفاءة.

ثالثا: مفاهيم مختلفة

يعرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى المبادئ والفرضيات المحاسبية، كلا من التعاريف ومجال التطبيق، تعريف الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء، حيث جاء بمفاهيم جديدة.

1- **الأصول:** تتضمن عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها، من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية، يلاحظ في هذا التعريف استعمال مصطلح المراقبة بدلا من الملكية، وهذا ما ينسجم مع المقاربة الاقتصادية المتبعة من قبل المعايير المحاسبية الدولية.

2- **الخصوم:** تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها، مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع اقتصادية، يتفق هذا التعريف مع ما هو وارد في الاطار المفاهيمي للمرجعية الدولية، بأخذه بالمفهوم الشامل للخصوم المبني على مفهوم الالتزام الحالي الذي يستلزم عادةً من المؤسسة تخليها عن موارد

Retirer le filigrane maintenant

تتضمن منافع اقتصادية من اجل الوفاء بالتزاماتها نحو اطراف اخرى، ولو تم قياس بعض هذه الخصوم عن طريق التقدير ولكن بدرجة معقولة، كما هو حال المخصصات لمدفوعات يجب ادائها لتغطية التزامات مترتبة عن خطط تقاعد مثلا، ويمكن الملاحظة من خلال هذا التعريف أن مؤونة الأخطار والمؤونات القانونية لا تعتبر من عناصر الخصوم.

3- **الإيرادات:** تتمثل الإيرادات في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار زيادة الأصول أو نقصان في عناصر الخصوم، وهي تتطابق بدورها مع ما هو وارد في المرجعية الدولية ، وإن كانت هذه الأخيرة ألغت مفهوم البنود غير العادية عند عرض جدول حسابات النتائج، كم يمكن أن نلاحظ من هذا التعريف أن تحويل تكاليف الاستغلال لا يعتبر من الإيرادات.

4- **الأعباء:**

تتمثل الأعباء في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار نقصان الأصول أو زيادة في عناصر الخصوم، هذا التعريف ينطبق على ما جاء في المرجعية الدولية، مع تسجيل نفس الملاحظة في إلغاء المرجعية الدولية البنود غير العادية عند عرض جدول حسابات النتائج.

5- **حقوق الملكية:** يتفق التعريف الوارد في الإطار المفاهيمي للمرجعية الدولية مع تعريف النظام المحاسبي المالي، حيث أعطى مفهوم جديد لرأس المال، حيث يعرف الأموال الخاصة على أنها صافي الأصول بعد حذف الخصوم المتداولة وغير المتداولة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثالث: القوائم المالية وقواعد التقييم وفقا لنظام المحاسبي المالي

تعد القوائم المالية المِرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة ووسيلة للإبلاغ والاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، تتكون هذه القوائم المالية من عناصر يتطلب إدراجها كقواعد للتقييم، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي تطوير طريقة عرض وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بشكل يسمح بتوفير معلومة موثوق بها وقابلة للمقارنة.

أولا: تقديم القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

بالنسبة للقوائم المالية – وفق المادة 25 من القانون رقم: 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر المتضمن النظام المحاسبي المالي تعد أهم شيء في النظام المحاسبي المالي الجديد، فالمؤسسات مطالبة بإعدادها سنويا على الأقل، تتضمن القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة ما يلي[1]:

1- **الميزانية:** تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

-**في الأصول:** التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية، ورتب هذه العناصر حسب درجة السيولة من اقل سيولة أعلى الميزانية إلى أكثر سيولة أسفل الميزانية، وتظهر لنا وفق هذا الترتيب مجموعتين

---

[1] – قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **المحدد لقواعد التقييم والتسجيل، الفصل الباب الثالث، عرض الكشوف المالية**، الجريدة الرسمية، العدد، رقم 23، 25 مارس 2009، ص ص:22-37.

Retirer le filigrane maintenant

رئيسيتين الأصول الغير جارية (يحتفظ بها لأكثر من سنة)، وأصول جارية (يحتفظ بها لأقل من سنة أو لدورة استغلال)[1].

-**في الخصوم:** رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون، والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة، خزينة الأموال السالبة ومعدلات الخزينة السالبة، وترتب هذه العناصر بدورها حسب درجة الاستحقاق من أعلى الميزانية إلى أسفل الميزانية، وتبعا لهذا الترتيب تظهر لنا الأموال المملوكة أعلى الميزانية تبقى مدى حياة المؤسسة، ثم الخصوم الغير جارية تستحق في اقل من سنة، ثم الخصوم الجارية تستحق في اقل من سنة ولدورة استغلال[2].

2- **حسابات النتائج:** وفق النظام المحاسبي المالي فان هذا الجدول هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة.

3- **جدول سيولة الخزينة:** الهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي الكشوف والقوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و نظائرها وكذلك المعلومات بشان استخدام هذه السيولة المالية، هذا الجدول يقدم سيولة الخزينة مداخيل ومخاريج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصادرها)، والتي تقسم إلى:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية؛

---

[1] - Irvin N. Gleim, Dale L. Flécher, **CMA Review, Part1, Financial Reporting, Planning Performance, and Control**, USA, 2015 Edition, p p ; 15-14.

[2] – op cit, p ; 16.

Retirer le filigrane maintenant

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم.

وقد اقر النظام المحاسبي المالي على وجود طريقتين لعرض بيانات هذا الجدول إما الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير مباشرة.

4- **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

pdfelement

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ..)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5- **ملحق القوائم المالية:** يشمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط التالية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية أو لها أثر مالي:

Retirer le filigrane maintenant

- قواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة، وكل مخالفة لها مفسر ومبرر)؛

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛

- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو المؤسسة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها (طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات)؛

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة وفية؛

- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملوا الكشوف المالية.

وفق المادة 26 من هذا القانون(07-11) فانه يشترط أن توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي عددي.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

تتشكل قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من مبادئ وقواعد عامة للتقييم، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية، وهذه القواعد هي نفس قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي التي يعرضها الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة.

1- **القواعد العامة للتقييم:** وترتكز طريقة تقييم العناصر المفيدة في الحسابات كقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية[1]، إلا أنه يمكن تقييم بعض العناصر وحسب شروط معينة استنادا إلى:

- القيمة العادلة (la juste valeur) ؛
- قيمة الانجاز (valeur de réalisation) ؛
- القيمة المحَينة (أو قيمة المنفعة) (valeur actualisée ou valeur d'utilité).

2- **إدراج الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات:** يدرج عنصر الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات عندما:

- يكون من المحتمل أن تعود هذه العناصر بمنفعة اقتصادية مستقبلية؛
- يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بصورة صادقة.

تدرج إيرادات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع السلع في الحسابات عند توفر الشروط الآتية:

---

[1] – قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات**، الجريدة الرسمية، الرقم 19، 25مارس 2009، المادتين رقم 112 و121.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

- أن تكون المؤسسة قد حولت إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع؛

- أن لا تتدخل المؤسسة لا في تسيير ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها؛

- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ الواردات والأنشطة العادية بصورة صادقة؛

- أن يكون من الممكن تقيم التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المؤسسة المتعلقة بالمعاملة، بشكل صادق.

ثالثا: مدونة الحسابات

يحتوي النظام المحاسبي المالي كذلك على مدونة حسابات تشكل المخطط المحاسبي يطبق على جميع المؤسسات مهما كان حجمها ونوعها إلا إذ كانت هناك أحكام خاصة تفرض عليها مسك مدونة حسابات خاصة بها، تقر مدونة الحسابات وجود فئتين من الحسابات فئة تظم حسابات الميزانية وفئة تظم حسابات التسيير، وكل فئة تظم مجموعة من الأصناف، يمكن تقديمها على النحو التالي [1]:

1- حسابات الميزانية: تتضمن حسابات الميزانية خمسة أصناف موزعة كما يلي:

- الصنف الأول يتضمن حسابات الأموال الخاصة، مرقمة من 10 إلى 19؛
- الصنف الثاني يتضمن حسابات التثبيتات، مرقمة من 20 إلى 29؛
- الصنف الثالث يتضمن حسابات المخزونات، مرقمة من 30 إلى 39؛

---

[1] – قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 ، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات** ، ص ص 44-45.

Retirer le filigrane maintenant

-الصنف الرابع يتضمن حسابات الغير، مرقمة من 40 الى 49؛

-الصنف الخامس يتضمن الحسابات المالية، مرقمة من 50 الى 59؛

2- **حسابات التسيير:** تظم العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج، تنقسم الى صنفين هما:

-صنف السادس يتضمن حسابات الأعباء، مرقمة من 60 الى 69؛

-صنف السابع تتضمن حسابات الإيرادات، مرقمة من 70 الى 79.

حسب النظام المحاسبي المالي يمكن لكل مؤسسة أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها وتقترح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقم أو أكثر، مثلا الصنف الأول خصص حساب 10 رأس المال والاحتياطات، وما يماثلها ينقسم إلى 101، 103... أي إلى عدة حسابات ذات ثلاثة أرقام وهو الحد الأدنى الذي تقر به مدونة الحسابات، مع إمكانية إضافة رقم رابع (×101) حسب خصوصية كل مؤسسة، كما اقر النظام المحاسبي المالي إمكانية استعمال المجموعات 0، 8 و9 بحرية في الإطار المحاسبي، من اجل متابعة محاسبتها التسييرية، والتزاماتها المالية خارج الميزانية، أو من اجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الطبقات.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثاني: تقديم بورصة الجزائر

يعد سوق الأوراق المالية الجزائري من الأسواق الفتية، لم تعرف النور إلا في أواخر القرن العشرين، واكب ظهورها التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال هذه المرحلة ، وفي هذا الصياغ تم سن مجموعة من القوانين تهدف إلى تمهيد إنشاء بورصة الجزائر ودعم نشاطها، بما يسمح من أداء دورها المتمثل في تحقيق استقطاب رؤوس الأموال الفائضة لدى بعض الأعوان الاقتصاديين واستخدامها من طرف أصحاب العجز في رؤوس الأموال، وفي هذا الإطار قامت الدولة بتحديد هيكل بورصة الجزائر من خلال وضع القوانين المُنشئة للهيئات المنظمة والمُسيرة لبورصة الجزائر، مع تحديد الأدوات المالية المسموح بتداولها في السوق وفق الشروط والمعايير المتفق عليها، وفيما يلي سيتم عرض هذه العناصر تباعًا.

pdfelement

المطلب الأول: ظروف نشأة بورصة الجزائر آلية تسييرها وتنظيمها

تطلب إنشاء بورصة الجزائر سن تشريعات جديدة وإدخال تعديلات في القوانين التي لها علاقة بإنشائها، وهذا يدخل في إطار تكيف القوانين والتشريعات مع متطلبات التوجه الاقتصادي الجديد الذي عرفته الجزائر أواخر القرن السابق، لذا سنتناول في هذا المطلب ظروف نشأة بورصة القيم المنقولة ومختلف هيئاتها وكذا آليات التعامل والمتدخلون فيها.

أولا: ظروف نشأة البورصة في الجزائر

اختارت الجزائر غداة الاستقلال النهج الاشتراكي، نموذجا للتنمية الاقتصادية مرتكزا على التخطيط المركزي للاقتصاد وعلى نموذج الصناعات الثقيلة، وقد قامت هذه الإستراتيجية على

Retirer le filigrane maintenant

التمويل غير المباشر والإصدار النقدي المسيرين، طبيعة هذا التوجه لا تحتاج إلى سوق مالي ولا إلى البورصة[1].

وبعد ظهور الأزمة الاقتصادية والمالية سنة 1986، بسبب تراجع أسعار البترول، وتوجه المعسكر الشرقي نحو التخلي عن النهج الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق، لم يكن أمام الجزائر خيار سوى الانخراط في هذا التوجه، وخاصة بعد زيادة حجم المديونية بسبب انخفاض المداخيل المتأثرة بتراجع أسعار البترول، واللجوء إلى برامج التصحيح الهيكلي المرسومة والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، كان لا بد من إنشاء سوق مالي وبورصة لتواكب التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي، إذاً ففكرة إنشاء سوق للأوراق المالية الجزائرية جاءت اثر الإصلاحات التي أعلن عنها سنة 1987، لتتوالى بعدها عدة قوانين ومراسيم تشريعية اقتصادية لتتوج بصدور المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 23 ماي 1993، الذي يقضي بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، والتي لم تظهر للوجود إلا سنة 1996، لتباشر في 13 سبتمبر 1999، نشاطها الفعلي [2].

وابتداء من سنة 2003، أصبحت هناك تسمية جديدة لشركة إدارة بورصة القيم تتمثل في "شركة تسيير بورصة القيم المنقولة"، وقد تم هذا التغيير بموجب القانون رقم (03- 04) المؤرخ في17 فيفري 2003، والذي تم بموجبه تحديد الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر والمتدخلة فيها.

---

[1] – أحسين عثماني وسعاد شعابنية، **النظام المحاسبي المالي كاحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص 10.

[2] – شمعون شمعون، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

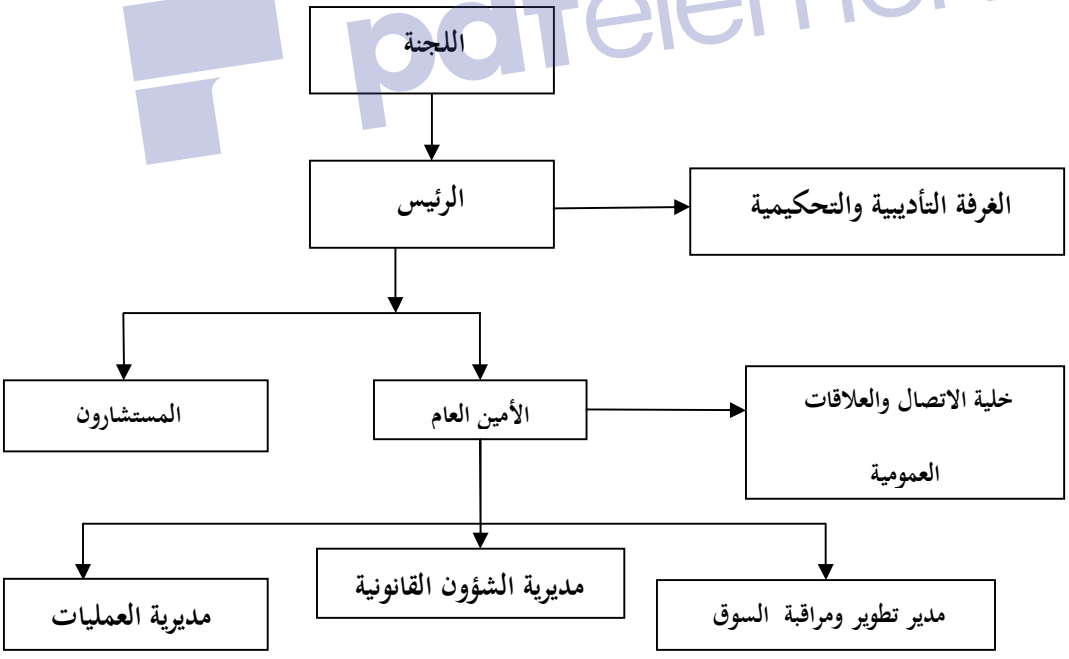
Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: الهيئات المسيرة لبورصة الجزائر

توجد ثلاثة هيئات منظمة للبورصة وهي:

1- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB): أنشئت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 23 ماي 1993، والمتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم لقانون رقم 04/03 الصادر في 17 فيفري 2003، تعتبر هذه اللجنة سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تمثل هذه الهيئة سلطة عمومية تسهر على حماية المستثمرين في الأوراق المالية وعلى السير الحسن وشفافية السوق[1].

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة



Source: Rapport annuel de la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse, 2013, p 15.

[1] -Rapport annuel de la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse, 2013, p 11.

Retirer le filigrane maintenant

2- **شركة إدارة بورصة القيم المتداولة (SGBV):** شركة تسيير بورصة القيم المنقولة تكتسي شكل شركة ذات أسهم، تسير المعاملات التي تجري حول القيم المنقولة في البورصة حيث يمثل رأسمال الشركة أسهم مخصصة للوسطاء في عمليات البورصة، بموجب القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 تم تغيير اسم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة إلى شركة إدارة بورصة القيم.

بورصة القيم المنقولة هي مؤسسة مكلفة بضمان تسييرها أما المساهمون في الشركة فهم الوسطاء في عمليات البورصة المعتمدون، يحكم شركة تسيير بورصة القيم قانون أساسي يسنه الوزير المكلف بالمالية، ويتولى تسييرها مجلس إدارة مكون من مسيرين يرأسهم مدير عام يعينهم الوزير المكلف بالمالية بعد أخذ رأي لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، ويقدر رأسمال الشركة بمبلغ 24 مليون دج تم تحريره كليا في تاريخ الإنشاء، ومقسم بأقساط متساوية على المساهمين، يرتكز نشاطها خصوصا بالتسيير الفعلي اليومي المتعلق بالمعاملات التي تدور حول القيم المنقولة في البورصة والسهر على نشر كافة المعلومات الخاصة بها.

3- **المؤتمن المركزي على السندات (Le dépositaire central):** المؤتمن المركزي تأسس بموجب القانون رقم 03-04 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2003، المعدل ومتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، المتعلق ببورصة القيم المنقولة، تنشط هذه الشركة تحت إسم الجزائر للمقاصة، يخضع قانونها الأساسي وتعديلاته وكذا تعيين المدير العام والمسيرين الرئيسين إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية بعد أخذ رأي لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.

Retirer le filigrane maintenant

المؤتمن المركزي على السندات يقوم بمهمة تسوية وتسليم المعاملات على السندات، وهي هيئة تتولى الوظائف الرئيسية الثلاث الآتية [1]:

2-1- **وظيفة الحفظ:** فهو يمسك حسابات السندات باسم المهنيين، وإذا كان الوسيط المالي يقوم بمسك الحساب الخاص بالمستثمر فإن المؤتمن المركزي على السندات يتولى مسك حساب الوسيط المالي.

2-2- **وظيفة حركة تداول السندات:** وذلك عن طريق النقل من حساب إلى حساب ويقوم البنك والمؤسسات المُصدرة والمتداولون بإرسال تعليمات تسليم السندات، ويراقب المؤتمن المركزي هذه التعليمات وينظم اتفاق الأطراف على التداول، وبحلول تاريخ التسوية / التسليم يقوم المؤتمن المركزي بقيد حسابات السندات والأوراق النقدية في حساب الدائن والمدين.

2-3- **وظيفة إدارة السندات:** فهو يسمح للمهنيين بممارسة الحقوق المرتبطة بالسندات (الوضع قيد الدفع، زيادة رأس المال، ...) حسب التعليمات التي تصله من أصحاب الملكية .

4- الوسطاء في عمليات البورصة: هو كل وسيط معتمد يتمتع بالشخصية الطبيعية أو معنوي يقوم بالتفاوض في القيم المتداولة والمنتجات المالية الأخرى القابلة للتداول والحقوق المتعلقة بها لحساب زبائنه ولحسابه الخاص، ولممارسة نشاطه يجب عليه أن يتحصل على اعتماد من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ويكون إما بنكا أو مؤسسة مالية، أو مؤسسة تجارية أسست لهذا الغرض، أي تشترط لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لتسجيل الوسيط بعض المعايير التأهيلية ككفاءته ونزاهته والإمكانية المالية والمادية، ولقد سجلت الساحة

---

[1] -Rapport annuel de la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse, 2013, p :55.

Retirer le filigrane maintenant

المالية الجزائرية إلى غاية أوت لسنة 2019، إحدى عشرة (11) وسيط (06) بنوك عمومية بالإضافة إلى أربعة (04) بنوك خاصة ومؤسسة خاصة وفي ما يلي الوسطاء المعتمدون[1]:

- البنوك العمومية الوطنية: القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL)، القرض الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque).

- البنوك الخاصة: البنك الوطني لباريس – الجزائري (BNP Paribas El-djazair)، (Société Générale Algerie)، بنك البركة، بنك السلام.

- المؤسسة الخاصة: (Tell Markets).

الوسيط مكلف بالمهام التالية:

- توظيف القيم المتداولة والمنتجات المالية لجهة الإصدار؛
- التداول في السوق لحساب زبائنهم؛
- تسيير حافظة السندات بموجب التفويض؛
- نشاط البيع والشراء كطرف مقابل؛
- الترويج للأنشطة المتعلقة بالعمليات المذكورة أعلاه.

5- **هيئات التوظيف الجماعي للقيم المتداولة :** يمكن للمستثمر المالي في بورصة الجزائر التعامل في الأوراق المالية بيعا وشراء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق اللجوء لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة إذ أن هذه الأخيرة نص عليها القانون من خلال

---

[1] – نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم: 15-01 المؤرخ في 15 افريل 2015، **المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة ومراقبته**.

Retirer le filigrane maintenant

الأمر رقم 96-08 المؤرخ في 10 جانفي 1996، حيث قسمها إلى صنفين وهما، شركة الاستثمار ذات رأسمال المتغير والصندوق المشترك للتوظيف.

5-1- مؤسسة الاستثمار ذات رأس المال المتغير: هي مؤسسة ذات أسهم هدفها تسيير حافظة القيم المتداولة وسندات الدين القابلة للتداول، وهي تخضع لأحكام القانون التجاري في كل ما لم يتم تحديده بمقتضى الأمر المذكور سابقا وأحكام القانون 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، المتعلق بمؤسسة الرسمال الاستثماري، حدد رأسمالها الأدنى بخمسة ملايين (5,000,000,00) دينار جزائري[1]، حيث لا يمكن لها النزول عن نصف هذا الحد لمدة أربعة أشهر التي تلي تعليق إعادة شراء الأسهم، ويتمثل هدف هذه المؤسسة في تسيير محفظة القيم المنقولة وسندات الدين القابلة للتداول للمستثمرين الماليين المكتبين في رأسمالها.

ولقد تم اعتماد أول مؤسسة استثمار ذات رأس المال المتغير رسميا بمقتضى مقرر رقم 98 – 01 الصادر في 31 مارس 1998، من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لفائدة مؤسسة الاستثمار المالي – مؤسسة ذات أسهم – برأسمال أولي قدره 120 مليون دينار جزائري، المؤسسة من طرف كل من البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية والمؤسسة الجزائرية للتأمينات، بنسبة 33.33% لكل بنك[2].

ب – الصناديق المشتركة للتوظيف: لا تتمتع الصناديق المشتركة للتوظيف بالشخصية المعنوية، إذ هي مجرد ملكية مشتركة لقيم منقولة، ولقد حدد رأس المال الأدنى للصندوق بمليون دينار جزائري كحد أدنى ولا يمكن النزول عن نصفه إن الهدف من إنشاء هذه الهيئات هو توفير

---

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 96-474 المؤرخ في 28 ديسمبر 1996، **المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة**، الجريدة الرسمية، رقم 84، 29 ديسمبر 1996، المادة 02.

[2] - Bulletin de la commision COSOB, Alger, N 01, 1er trimestre 1998, p : 47.

Retirer le filigrane maintenant

بدائل استثمارية للمدخرين المستثمرين وخاصة للمبتدئين أو غير المحترفين منهم –والذين يكون عددهم كبير عند بداية انطلاق البورصة في مجتمع ليس لديه ثقافة بورصة– تسمح بتحقيق امتيازات في تسيير أفضل لمحافظهم وبأكثر أمان، باعتبار أن هذه الهيئات تتضمن مختصين ومهنيين ذوي خبرة وكفاءة في تسيير أدوات الاستثمار[1].

المطلب الثاني: النظام العام للتسعيرة والمقاصة في بورصة الجزائر

لإرساء بورصة القيم المنقولة في الجزائر لجأت الدولة إلى سن العديد من القوانين والمراسيم لتنظيم عمليات البورصة، الهياكل والمؤسسات المشرفة على سيرها وطرق التسعير فيها.

أولا: الأوراق المالية المتداولة في بورصة الجزائر

لقد نص القانون التجاري الجزائري على الأوراق المالية الممكن تداولها في بورصة الجزائر، وفي هذا الإطار نجد ثلاثة أنواع رئيسية من الأوراق المالية.

1- **الأسهم:** من بين الأسهم التي يمكن تداولها في البورصة نجد كل من، الأسهم العادية، أسهم التمتع، الأسهم ذات الأولوية في توزيعات الأرباح، الأسهم ذات الأذونات للاكتتاب في أسهم.

2- **السندات:** هي من الأوراق المالية التي نص عليها القانون التجاري، بدورها تنقسم إلى عدت أنواع نذكر منها، السندات العادية، سندات المشاركة، سندات ذات معدل ثابت، سندات ذات المعدل المتغير.

---

[1] – هواري سويسي، **تقييم المؤسسة ودورها في اتخاذ القرارات في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 296.

Retirer le filigrane maintenant

3- **أوراق مالية أخرى:** بالإضافة إلى الأسهم والسندات نص القانون التجاري على أوراق مالية تمزج بين خصائصهما، من بينها نذكر كل من شهادات الاستثمار، سندات المساهمة، سندات قسيمة الاكتتاب في الأسهم.

ثانيا: أسلوب تداول الأوراق المالية في بورصة الجزائر

1- **أوامر التداول في بورصة الجزائر:** الأمر بتداول الورقة المالية يكون بإيعاز من العميل أو بمبادرة من طرف الوسيط في عمليات البورصة، في إطار وكالة التسيير أو نشاط صناعة السوق، وفي كل الحالات إدخال أمر الشراء أو البيع في البورصة لا يتم إلا عن طريق الوسيط، على أن يتضمن الأمر المعلومات التالية[1]:

- هوية صاحب الأمر؛
- دوافع العملية أي دافع الشراء أو البيع؛
- عنوان أو اسم الورقة المالية التي يتعلق بها الأمر؛
- عدد الأوراق المطروحة للتداول؛
- الحد الأعلى والأدنى، للشراء وبيع الورقة المالية؛
- مدة صلاحية الأمر، على أن لا تتعدى المدة 30يوما من إنشائها؛
- إمضاء صاحب الأمر.

pdfelement

[1] – المرجع السابق، ص: 297.

Retirer le filigrane maintenant

2- **أنواع أوامر البورصة:** يوجد عدت أشكال لأوامر تداول الأوراق المالية وذلك تبعا، إما لبيانات السعر أو الصلاحية ومنه نجد الأنواع التالية[1]:

2-1- أوامر ببيانات السعر: رخصت شركة القيم المنقولة نوعين من الأوامر حسب السعر هما:

- أوامر "محددة السعر" حيث يحدد المشتري أو البائع السعر المرغوب مهما كان مستواه أعلى أو أقل من الذي قرره لشراء أو بيع الورقة المالية؛

- أمر "بالسعر الأفضل" وهو أمر بالشراء أو البيع لم يتم تحديد سعره، ويتم تنفيذه بأفضل سعر متداول في السوق.

2-2- أوامر تبعا لبيانات الصلاحية: رخصت شركة القيم المنقولة بأربع أنواع من الاوامر حسب فترة الصلاحية وهي:

- أمر صالح ليوم؛
- أمر صالح لتاريخ معين؛
- أمر ذو صلاحية محدودة؛
- أمر صالح لغاية التنفيذ.

3- **طريقة التسعيرة في بورصة الجزائر:** أقر النظام العام لبورصة الجزائر على طريقتين للتسعيرة وهما التسعيرة بالتثبيت والتسعيرة المستمرة.

---

[1] – مطوية اوامر البورصة، بورصة الجزائر.

Retirer le filigrane maintenant

3-1- طريقة التثبيت: وتتمثل هذه الطريقة في تطبيق سعر واحد على جميع أوامر البيع والشراء على الأوراق المالية المتداولة خلال فترة زمنية محدد، وهي الطريقة المستعملة حاليا من طرف البورصة منذ باشرت نشاطها الفعلي[1].

3-2- طريقة التسعيرة المستمرة: تتطلب هذه الطريقة استعمال نظام الإعلام الآلي مما يسح بالمواجهة متواصلة بين أوامر الشراء والبيع، والذي يشكِل العديد من أسعار التوازن، غير أنه بمجرد ما يتفق البائع والمشتري حول السعر تتم عملية التبادل، وتتم التبادلات بالاستمرار من افتتاح إلى إقفال البورصة، كما يسمح هذا النوع من التسعيرة القدرة على التداول المباشر[2].

ثالثا: نظام المقاصة في بورصة الجزائر

يفرض نظام التعامل الفوري المطبق من طرف بورصة الجزائر على المتدخلين، نقل ملكية الأوراق المالية بعد تنفيذ الأمر مباشرة وتسوية رؤوس الأموال وتسليم الأوراق المالية بشكل فوري ومتزامن، في أجال ثلاثة أيام للأسهم ويوم واحد لسندات عن طريق نظام الجزائرية للتسوية.

يتم تحديد مدة الجلسة من طرف شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، والتي تقوم بإرسال كشف التداول المثبت عن تسوية وتسليم الأوراق المالية للوسطاء في عملية التداول في البورصة، كما يمكن لهذه الشركة بإعادة شراء الأوراق المالية في حالة تخلف الوسيط عن التسليم، مع اتخاذ

---

[1] – المرجع السابق.

[2] – صلاح الدين شريط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 109.

Retirer le filigrane maintenant

الإجراءات المناسبة، فالوسيط مسؤول عن التأكد من توفر السيولة الأزمة لتغطية أوامر الشراء التي يصدرها للصالح أصحابها[1].

المطلب الثالث: المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر وشروط إدراجها

تهدف البورصة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاط المؤسسات، عن طريق لعب دور وسيط بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي، لذا كان لا بد على هذه المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه الإلية في هيكلها التمويلي سواء بإصدار أسهم أو سندات على وفق الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة.

أولا: شروط الإدراج في البورصة

من اجل إدراج الأوراق المالية في بورصة الجزائر فرضت هذه الأخير جملة من الشروط تبعا لنوع السوق، منها ما هو مشترك ومنا ما هو خاص بنوع السوق[2]:

1- **شروط القبول في السوق الرسمي:** يجب على المؤسسة الراغبة في دخول السوق الرسمي أن تلتزم بما يلي:

- أن تكون ذات أسهم وفقا للأحكام القانون التجاري، مع حد ادنى من رأس المال المدفوع يساوي خمسة (05) ملايين دينار جزائري؛

---

[1] – الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر، http//www.sgbv.dz، تم الاطلاع عليه في 2019/06/20.

[2] – الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر، http//www.sgbv.dz، تم الاطلاع عليه : في 2019/06/21.

Retirer le filigrane maintenant

- نشر القوائم المالية المصادق عليها للسنوات المالية الثلاثة للسنة التي تم فيها طلب الإدراج، تبين أنها حققت ربحا في السنة الأخيرة، مع احترام قواعد الإفصاح ونشر المعلومات عن أي عمليات تتم قبل الإدماج كبيع أو تحويل أصول؛

- تقديم تقرير تقييمي لأصولها من طرف خبير محاسبي معتمد لدى الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، على أن لا يكون محافظ حساباتها، وان تكون لديها هيئة رقابة داخلية مراجعة من طرف محافظ حسابات معتمد؛

-ضمان التكفل بعمليات تحويل القيم المتداولة، مع ضمان حل النزعات الكبرى مع المساهمين؛

-فتح 20% من راس مالها للاكتتاب على الأقل خلال يوم بعد القبول، مع توزيع الأسهم على 150 مساهم على الأقل.

pdfelement

2- **شروط القبول في سوق السندات:** على المؤسسات الراغبة في دخول سوق السندات توفر ما يلي:

- إصدار سند دين، حيث تعتبر كل من سندات الاستحقاق، السندات القابلة للتحويل الى سندات راس المال وسندات المساهمة أو أي اصل أخر يخول الحق في سندات رأس المال، سندات دين؛

- الحد الأدنى لسندات الدين المقبول إدراجها في سوق السندات يساوي على الأقل خمسة مائة مليون دينار يوم الإدراج، ويستثنى من هذا الشرط سندات الخزينة تدرج بقوة القانون.

Retirer le filigrane maintenant

3- شروط الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الامتثال للجميع شروط الإدراج المطلوبة في السوق الرسمي، حضت بشروط مخففة تمثلت في ما يلي:

- أن تكون ذات أسهم وفقا للقانون التجاري الجزائري، وأن يرافقها مستشار (مرقي بورصة) لمدة 05 سنوات؛

- فتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج، وذلك بطرح للاكتتاب العام أسهم على 50 مساهم أو 03 مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج؛

- نشر القوائم المالية والملحقات لعامين متتاليين، ما لم تقر اللجنة بخلاف ذلك، مع إعفائها من شرط تحقيق الأرباح، والحد الأدنى من الأرباح.

pdfelement

ثانيا: المؤسسات المدرجة في سوق الأسهم، ومؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس)

توجد خمسة مؤسسات مدرجة في السوق الرسمي لبورصة الجزائر إلى غاية نهاية 2019، وهي التي تكون مؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس)، المطبق بدية من سنة 2016.

1- مؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس): يشكل "دزاير اندكس" المؤشر المرجعي لبورصة الجزائر، يتكون من مجموعة أسعار المؤسسات المدرجة في سوق الأسهم من مختلف القطاعات ابتداء من أول يوم للإدراج، المؤشر يعكس الاتجاه العام للسوق، يتم تسييره من قبل المقصورة الرسمية لشركة تسيير بورصة القيم المتداولة، تخضع عينة المؤشر للمراجعة استثنائية كلما اقتضى الأمر ذلك أي عند، دخول مؤسسة جديدة لسوق الأسهم، تعليق تداول أو دمج أو شطب سهم.

Retirer le filigrane maintenant

يتم حساب المؤشر "دزاير اندكس" اعتمادا على أسعار أسهم العينة عند الإغلاق في نهاية كل حصة تداول، وعلى أساس 1000، بتاريخ 03 جانفي 2008، ويتم نشره من قبل مؤسسة بورصة القيم في نهاية كل حصة تداول، إذا تم تعليق التداول لحصة أو لعدة حصص، يؤخذ بعين الاعتبار المؤشر الأخير الذي صدر[1].

2- المؤسسات المدرجة في سوق الأسهم (الرسمي):

2-1- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: تعد مؤسسة خدماتية في القطاع السياحي، تاريخ تأسيسها 02 ماي 1975، تخضع لوصاية الشركة القابضة للخدمات بموجب الأمر رقم 95-25 المؤرخ في26 أوت 1995، المتعلق بتسيير الأموال التجارية للدولة، وبموجب ذلك قامت المؤسسة برفع رأسمالها في إطار تدعيم قدراتها المالية عن طريق إدماج فرق إعادة التقييم، أين أصبح رأسمالها يعادل 1.5 مليار دج، ولتنفيذ برنامج الخوصصة المسطر من طرف الدولة والرامي إلى تنشيط بورصة الجزائر، لذا اختيرت المؤسسة بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فيفري 1998، لإدراجها في البورصة، وتقرر في بداية سنة 1999، طرح جزء من رأس مال المؤسسة بنسبة20 % للاكتتاب العام ومثل مبلغ العرض بقيمة اسمية قدرها 480 مليون دينار جزائري،ومبلغ 250 دج للسهم، حيث تكلفت بهذه المهمة مؤسسة الراشد المالي (وسيط عمليات البورصة المرافق)، وفي 14 فيفري 2000، وبعد استفاء جميع شروط الأدراج، تم إدراج أسهم المؤسسة في جدول التسعيرة الرسمية وقدر قيمة السهم المدرج بـ 400 دينار جزائري[2].

---

[1] – الإعلان رقم 16/01 الصادر بتاريخ 2016/01/04، المتعلق بقواعد تسيير مؤشر بورصة الجزائر.

[2] – الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر، http//www.sgbv.dz اطلع عليه في 20 جوان 2019.

Retirer le filigrane maintenant

2-2- **مؤسسة أليانس للتأمينات**[1]: تنشط مؤسسة اليانس للتامينات في قطاع التأمينات منذ سنة 2004، تاريخ تأسيسها من طرف المجمع الوطني للاستثمارات، يقدر رأسمالها بـ 500 مليون دينار جزائري[2]، وبعد استئناف السوق الأولية للأسهم في سنة 2010، عملية إصدار الأسهم وذلك بعد غياب طويل عن إصدار مثل هذا النوع من الأوراق المالية في السوق، يأتي هذا الإصدار الجديد لأسهم مؤسسة التأمين" أليانس" ليعزز قسم الأسهم في بورصة الجزائر التي لم يكن يوجد بها آنذاك إلاّ سهمين فقط وهما سهم مؤسسة تسيير نزل الأوراسي وسهم مجمع صيدال، وبالفعل فإن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها كانت قد منحت خلال هذه السنة تأشيرتها لمؤسسة التأمين"أليانس" لكي تشرع هذه المؤسسة في عملية رفع رأسمالها عن طريق الطلب العلني على الادخار، وتندرج هذه العملية ضمن إطار المطابقة مع أحكام المرسوم التنفيذي رقم 375- 09 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2009 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 95 - 344 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بالرأسمال الأدنى لمؤسسات التأمين.

2-3- **مؤسسة مجمع صيدال:** ينشط المجمع الصناعي-صيدال- في قطاع الصناعة صناعة الأدوية وتسويقها على مستوى السوق الوطني، يعود تأسيسه إلى سنة 1969، مما أهله إلى اكتساب خبرة واسعة في الإنتاج والبحوث الصيدلانية وتوزيع الأدوية، وبعد أن كان المجمع خاضع مباشرة للملكية الدولة وعلى اثر الإصلاحات الاقتصادية وتماشيا مع التوجهات الجديدة للانفتاح على القطاع الخاص، قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة المنعقد في 18 جوان 1998، في إطار عملية الخوصصة، وبموجب الأمر رقم95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المؤهلة لبرنامج الخوصصة المقرر من طرف الحكومة

---

[1] - التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لسنة 2010، ص 28.

[2] - ALLIANCE ASSURANCE, Notice d'information, p ; 06, Disponible sur : consulte le 22 jui 2019

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

اتخذت الجمعية العامة غير العادية لمجمع صيدال في 22 جوان 1999، القرار رقم 04 بناءا على اقتراح مجلس الإدارة للمجمع بإدماج جزء من رأسماله في البورصة، إذ أن حصة رأس المال المتنازل عنها هي 20 % من رأس المال وتمثل 2000000 سهم بقيمة اسمية تبلغ 250 دج للسهم، وسعر عرض 800 دينار جزائري، لتم إدراج السهم في جدول التسعيرة الرسمية في 20 سبتمبر 1999، الوسيط في عمليات البورصة المؤسسة المالية العامة (SOGFI).

2-4- مؤسسة رويبة: هي مؤسسة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدر 849 195 000 ,00 دج نشاطها الرئيسي إنتاج وتوزيع المشروبات، عصائر الفواكه، تاريخ تأسيسها عام 1966، في سنة 2011، وبالتحديد في تاريخ 27 ماي 2011، تقرر إدراج المؤسسة في البورصة من طرف مجلس الإدارة وتمت المصادقة على هذا القرار من قبل الجمعية العامة للمساهمين في 31 جانفي 2012، في أفريل 2013، قامت بفتح رأسمالها بنسب 25 % أي ما يعادل بـ 2122988 سهم من خلال عرض عمومي للبيع وهذا للخروج الجزئي للصندوق الاستثماري، وبعد استفاء المؤسسة للشروط المتعلقة بالإدراج في البورصة، تم إدراج السهم في 03 جوان 2013، بمبلغ ادراج 400 دينار جزائري للسهم، الوسيط المكلف بعمليات البورصة بي ا نبي باريبا الجزائر.

2-5- مؤسسة بيوفارم: مؤسسة بيوفارم مؤسسة ذات أسهم (SPA) تنشط في ميدان الصناعة الصيدلانية تأسست سنة 1991، تلقت تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في 02 ديسمبر 2015، وبعد استفاء شروط دخول البورصة تم إدراج أسهمها في 13 افريل 2016،

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

هذه العملية مكنت من طرح 20% من رأسمالها للاكتتاب العام اي ما يعادل 5104375 مساهم[1]، بسعر 1225 دينار جزائري للسهم خلال الفترة من 13 مارس الى07 افريل 2016، مما سمح بتسجيل 3309 مكتتب، الوسيط في عمليات البورصة المرافق البنك الخارجي الجزائري (BEA)[2].

ثالثا: المؤسسات المدرجة في سوق السندات وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- **المؤسسات المدرجة في سوق السندات:** سوق السندات عرف ركود وجمود منذ سنة 2016، إلى يومنا هذا، أي منذ تاريخ أخر سند مستحق في سوق السندات، والمتمثل في سندات مؤسسة داحالي، وهذا راجع إلى عدم إدراج سندات جديدة في السوق منذ سنة 2009.

2- **المؤسسات المدرجة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** توجد مؤسسة وحيدة مدرجة في هذا السوق وهي مؤسسة (AOM INVES)، تنشط في مجال الخدمات السياحية[3]، تاريخ نشأتها يعود إلى 2011/07/04، بعد أن كانت مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة تحولت استجابة لمتطلبات الدخول إلى البورصة، إلى مؤسسة ذات أسهم في 2016/01/07، بموجب قرار الجمعية العامة المنعقد في نفس التاريخ، وبعد استكمال شروط الدخول الى البورصة

---

[1] – Rappeur Annuel de la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse, 2016, p ; 57. Disponible sur, https://www.cosob.org/wp-content/uploads/2017/02/Rapport-annuel-2016.pdf, consulté le 25 jan 2019.

[2] – الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر، http//www.sgbv.dz اطلع عليه في 25 جوان 2019.

[3] - Rappeur Annuel de la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse , 2018 , p : 48. Disponible sur, https://www.cosob.org/wp-content/uploads/2019/03/Rapport-annuel-2018.pdf, consulté le 25 jan 2019.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

تم قبولها بتاريخ 12 ديسمبر 2018، حيث قامت بطرح 10% من رأسمالها للاكتتاب العام، أي ما يعادل 1153300 سهم عادي، بقيمة اسمية تقدر بـ 100 دينار جزائري لسهم[1].

pdfelement

[1] - Notice d'information admission au compartiment pme de la Bourse d'Alger, p : 16,Disponible sur https:// www.sgbv.dz/?page=rubrique&mod=215&lang=fr, consulté le 01/06/2019.

Retirer le filigrane maintenant

المبحث الثالث: تحليل واختبار كفاءة بورصة الجزائر

انطلاقا مما تم تناوله في الجانب النظري، سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاءة بورصة الجزائر، من خلال تحليل مؤشرات السوق التي سبق لنا التطرق لها، واختبار كفاءة بورصة الجزائر عند المستوى الضعيف باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: تحليل كفاءة أداء بورصة الجزائر باستخدام مؤشرات السوق خلال الفترة (2010-2018)

لتحليل كفاءة بورصة الجزائر سنعتمد على مجموعة من المؤشرات المتعارف على استخدامها في الأدبيات الاقتصادية لتحليل هذه الكفاءة، ومن بين هذه المؤشرات نذكر، مؤشر عدد المؤسسات المدرجة، مؤشر سيولة السوق، رأس المال السوقي، بحيث سيتم تحليل كفاءة أداء بورصة الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي أي خلال الفترة 2010-2018.

أولا: مؤشر عدد المؤسسات المدرجة

يسمح هذا المؤشر بتحليل مدى اتساع حجم السوق بالاعتماد على المؤسسات المدرجة والمنسحبة من البورصة، حيث أن زيادة عدد المؤسسات يدل على نمو الإستثمارات في السوق، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة فعالية البورصة، غير أن هذا المؤشر يفقد دلالته إذا لم يلحق بمؤشر القيمة السوقية فقد يكون عدد المؤسسات المدرجة كبير في حين يكون إجمالي القيمة

Retirer le filigrane maintenant

السوقية لأسهم تلك المؤسسات صغيرا[1]، الجدول التالي رقم (07) يبين عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010 – 2018 .

الجدول رقم (07) : تطور عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2010 – 2018).

السنة	عدد المؤسسات	معدل نمو عدد المؤسسات (%)
2010	2	–
2011	3	+50.00
2012	3	0
2013	4	+33.33
2014	4	0
2015	4	0
2016	5	+25
2017	5	0
2018	5	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الالكتروني لشركة تسيير بورصة القيم http//www.sgbv.dz ، تاريخ الاطلاع : 2019/06/30.

pdfelement

يبين الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر عرف زيادة طفيفة خلال الفترة محل الدراسة، إذ ارتفع العدد سنة 2011 إلى 03 مؤسسات، بإدراج أسهم مؤسسة اليانس لتامينات في بورصة الجزائر، ثم إلى 04 مؤسسات بإدراج أسهم مؤسسة رويبة سنة 2013، وليبقى

[1] – اندروس عاطف وليم، **السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية حلال فترة التحول لاقتصاد السوق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 93 .

Retirer le filigrane maintenant

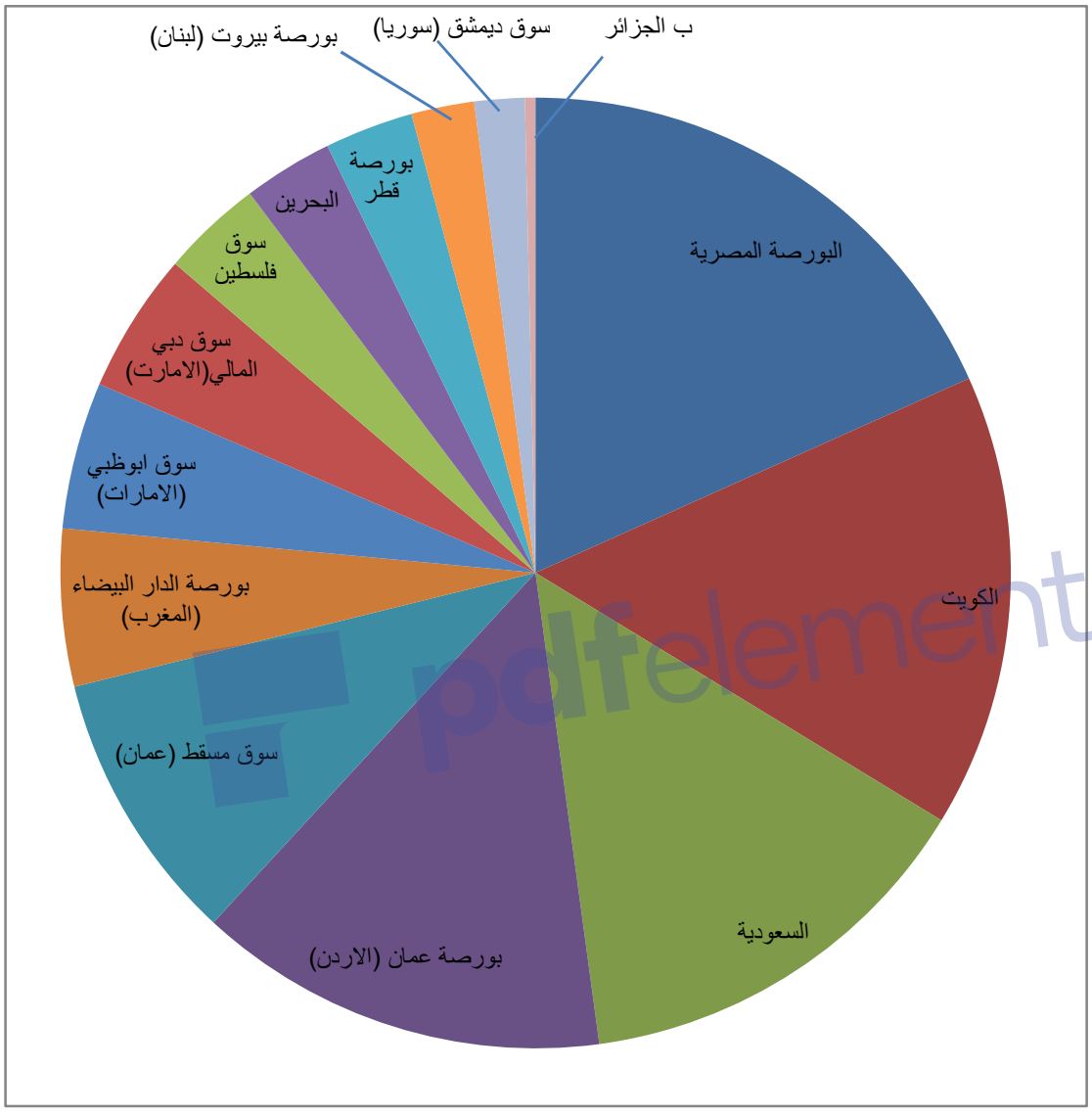
العدد نفسه سنتي 2014 و 2015، ليرتفع العدد إلى 5 مؤسسات سنة 2016، وهي سنة إدراج أسهم مؤسسة بيوفارم، ما يلاحظ على هذا العدد انه جد منخفض، بالمقارنة مع باقي البورصات الأخرى سواء على المستوى الدول النامية أو المتطورة، ويرجع قلة هذا العدد إلى أسباب موضوعية والمتمثلة أساسا في عدم استفاء شروط الإدراج، وأسباب غير موضوعية كعدم وجود الرغبة لدى ملاك المؤسسات فتح رأس مالها لأشخاص خارج العائلة، أسباب عقائدية، التهرب الضريبي.

انطلاقا مما سبق، وإذا أردنا تحليل مدى اتساع حجم السوق، بالاعتماد على عدد المؤسسات المسجلة خلال الفترة 2010-2018، من أجل الحكم على كفاءته، أي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نستنتج أن تطبيقه وبالرغم من المميزات والايجابيات التي جاء بها خاصة في جانب الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية، التي تعد من بين أهم شروط دخول البورصة، لم تكن كافية لتحفيز المؤسسات لدخول البورصة، ومنه يمكننا القول أن بورصة الجزائر لازالت بعيدة كل البعد عن كفاءة سوق الأوراق المالية وفق هذا المؤشر، فهي لم تقترب حتى من أصغر بورصة عربية من حيث عدد المؤسسات المدرجة فيه، والشكل التالي يبين لنا مكانة بورصة الجزائر بين بورصات الدول العربية:

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الشكل رقم (07): الحيز الذي تحتله عدد المؤسسات المدرجة في البورصات العربية



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- بيانات الربع الرابع من سنة 2018 المقدمة من طرف صندوق النقد العربي في النشـــرة الفصلية متاح على: http //www.amf.org.ae ، اطلع عليها في:2019/04/30؛

- بورصة الجزائر http//www.sgbv.dz ، اطلع عليها في : 2019/04/30

Retirer le filigrane maintenant

يظهر من الشكل المبين أعلاه أن بورصة الجزائر تشغل حيز صغير جدا في سوق بورصات الدول العربية من حيث عدد المؤسسات المدرجة في البورصة وهذا ما يؤدي إلى غياب مبدأ الذرية في السوق، أي غياب تعدد المتدخلين في السوق سواء كانوا عارضين أم طالبين لرؤوس الأموال، مما يقلل فرص تداول الأوراق المالية.

ثانيا: مؤشر سيولة السوق

كلما كانت عملية بيع وشراء الأوراق المالية أو القيم المتداولة تتم بسهولة وأعداد كبيرة، هذا يدل على وجود سيولة في السوق، وهذه العمليات يعبر عنها في البورصة بمعدل دوران القيم المتداولة لمؤسسة معينة أو عدة مؤسسات داخل قطاع معين أو القيم المتداولة لجميع المؤسسات المقيدة في البورصة، وكلما ارتفع معدل الدوران دل ذلك على ارتفاع مستوى السيولة لهذه البورصة، وهذا من خصائص البورصة النشيطة والكفءة.

pdfelement

من خلال الجدول التالي رقم 08 نحاول تحليل تطور مؤشر سيولة بورصة الجزائر، وذلك بتتبع قيمة التداول، ومعدل دوران السهم خلال فترة 2010-2018.

Retirer le filigrane maintenant

الجدول رقم (08) : تطور مؤشر السيولة في بورصة الجزائر (2010-2018).

السنة	قيمة التداول (ألف دينار)	معدل دوران السهم (%)	معدل نمو قيمة التداول(%)
2010	11.986,00	0.15	-
2011	185.118,00	1.23	+1444.45
2012	36.039,00	0.27	-80.53
2013	44.117,00	0.31	+22.41
2014	44.410,00	0.30	+0.66
2015	1.251.956,00	8.11	+2719
2016	805.500,00	1.76	-35.66
2017	302.261,00	0.74	-62.47
2018	206.127,00	0.47	-31.80

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بورصة الجزائر، الموقع الالكتروني :

http//www.sgbv.dz، تاريخ الاطلاع : 2019/04/30.

انطلاقا من معطيات الجدول نلاحظ أن قيمة التداول ومعدل دوران السهم في بورصة الجزائر، تراوح بين الارتفاع والانخفاض كما لم يرقى معدل الدوران إلى واحد صحيح (100%) اي عدد مرات تداول السهم الواحد اقل من مرة، فقد سجل أعلى قيمة سنة 2015، حيث بلغ 08 % خلال الفترة محل الدراسة (2010-2018)، وهي السنة التي طرحت فيها مؤسسة الاوراس عدد كبير من الاسهم للتداول حيث طرحت ما قيمته 1.208.108,00 مليون دينار وهذا ما ساهم في الرفع من حجم التداول لهذه السنة، كما عرفت سنتي 2011 و2016، تسجيل نسبتي 1.23% و 1.76% بسبب إدراج أسهم كل من مؤسستي اليانس للتامينات سنة 2011، ومؤسسة بيوفارم سنة

Retirer le filigrane maintenant

2016، كما أثر ادراج هاتين المؤسستين على الرفع من حجم التداول في السوق، ليسجل معدل الدوران في باقي السنوات معدلات منخفضة جدا لم ترقى حتى الى 1 %، فضلا عن التدهور المستمر في حجم التداول بين سنوات 2015 و2018.

إلا أنه وعلى العموم تبقى هذه المؤشرات ضعيفة جدا مما يدل على أن بورصة الجزائر مازالت تسجل مستويات منخفضة في تداول الأسهم، كما نلاحظ من خلال هذه النتائج أن سبب ارتفاع معدل دوران تداول الأسهم مرتبط بدخول مؤسسات جديدة للبورصة أي عوامل ظرفية ولم يكن لتطبيق النظام المحاسبي المالي تأثير على نمو معدل التداول، ذلك يجعلنا نستنتج أن بورصة الجزائر مازالت تعرف ركود في نشاطها كما أنها مازالت تنمو بمعدل بطئ جدا، وكذلك تمتاز بالتذبذب، أي بالاعتماد على مؤشر سيولة السوق لتحليل مدى كفاءة بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2018، يمكننا القول أن بورصة الجزائر غير كفأة وفق هذا المؤشر، ولم تستفيد بعد من تطبيق النظام المحاسبي الجديد (SCF)، لتحفيز أصحاب رؤوس الأموال والمدخرين لتوظيف أموالهم في بورصة الجزائر، بالرغم من أن النظام المحاسبي الجديد يسمح بتوفير معلومات محاسبية ذات جودة ونوعية، كما يتيح قياس قيم السهم بالقيمة الحالية، وهذا ما يتوافق مع البورصات العالمية وما يطلبه المستثمر الأجنبي.

ثالثا: مؤشر رأس المال السوقي

يبين الجدول التالي رقم (09) التطورات الحاصلة في رأس المال السوقي في بورصة الجزائر خلال فترة 2010-2018.

Retirer le filigrane maintenant

الجدول رقم (09) : تطور رأس المال السوقي في بورصة الجزائر 2010-2018.

السنة	رأس المال السوقي (مليون دينار)	معدل نمو رأس المال السوقي(%)
2010	7.900,00	-
2011	14 .967 ,00	+89.45
2012	13 .028 ,00	-12.95
2013	13. 819 ,00	+6.07
2014	14 .793 ,00	+7.05
2015	15 .429 ,00	+4.30
2016	45. 778 ,00	+196.70
2017	40 587 ,00	-11.34
2018	43 935 ,00	+8.24

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بورصة الجزائر، الموقع الالكتروني http//www.sgbv.dz،

تاريخ الاطلاع: 2019/04/30.

في قراء لمعطيات الجدول رقم (09) نجد أن الرسملة البورصية أخذت مستويات مختلفة بين الارتفاع والانخفاض وبنسب متقاربة، باستثناء سنتي 2011 و2016، حيث ارتفعت سنة2011، القيمة السوقية من 7.900,00 إلى 14.967,00 مليون دينار أي ارتفاع بنسبة 89.45%، وهذا لإدراج أسهم أليانس للتأمينات في البورصة بسعر إدراج يبلغ 830 دج، وقد جاء هذا الإدراج لإنعاش السوق، أما في سنة 2016، ارتفعت القيمة السوقية من 15.429,00 الى 45.778,00 مليون دينار وهذا بسب إدراج أسهم مؤسسة بيوفارم سنة 2016.

Retirer le filigrane maintenant

نستنتج من تحليل المعطيات المذكورة في الجدول أعلاه أن بورصة الجزائر تعرف تطورا بطيئا ومتذبذب مرتبط بعوامل ظرفية كإدراج مؤسسات جديدة، هذا ما يدل على أن بورصة الجزائر بورصة غير كفاءة، كما يدل على تقلص القاعدة الاستثمارية وعجز البورصة على تعبئة الإدخارات والاستفادة من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي شرع في تطبيقه مع مطلع سنة 2010، ومن بين أهدافه مساعدة المؤسسات على الدخول إلى بورصة الجزائر، باعتبار ان مؤشر رأس المال في السوق يعتمد حجمه على راس المال الموظف في هذه البورصة، والذي يعتمد بدوره على عدد المؤسسات الداخلة الى هذه البورصة فكلما زاد عددها ارتفعت الرسملة البورصية، من خلال استقطاب رؤوس أموال جديدة، وهذا ما لم نسجله في بورصة الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة محل الدراسة (2010-2018).

النتيجة المتوصل إليها من خلال مؤشر الرسملة السوقية يؤكد النتائج المتوصل إليها من خلال مؤشر عدد المؤسسات المسعرة في البورصة، ومؤشر السيولة والتي مفادها عدم كفاءة بورصة الجزائر على المستوى الكلي، وبالتالي عدم استفادتها من تطبيق النظام المحاسبي المالي، بالرغم من أنه يوفر لأصحاب رؤوس الأموال والمدخرين، سواء كانوا مواطني أو أجانب معلومات محاسبية ومالية ذات جودة ونوعية، تعكس إلى حد كبير الوضعية المالية للمؤسسة، فضلا عن إتاحة إمكانية تقييم الأوراق المالية بقيمتها الحالية، وهذا ما يتوافق مع طرق التقييم في البورصات العالمية.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المطلب الثاني: اختبار كفاءة بورصة الجزائر عند المستوى الضعيف

بعد دراستنا لكفاءة بورصة الجزائر من خلال تحليل مؤشرات السوق على المستوى الكلي، سندرس في هذا المطلب مدى كفاءة بورصة الجزائر عند المستوى الضعيف، والذي له علاقة مباشرة بالمعلومات من مختلف مصادرها، ومن بين أهمها المعلومات المحاسبية والمالية الواردة من القوائم المالية التي هي وليدة النظام المحاسبي، وباعتبار أن السوق الكفء هو السوق الذي يعكس فيه سعر السهم المتداول جميع المعلومات المتوفرة بشكل فوري ولا يعطي نمطا متحيزا وغير عادل للمعلومات الجديدة.

أولا: الجانب الوصفي لمشاهدات الدراسة

من بين الأساليب المستخدمة لمعرفة إذا كان مشاهدات السلسلة الزمنية تتبع سير عشوائي أم لا ولها خصائص التوزيع الطبيعي أم لا، الاختبارات الإحصائية التي تكون نتائجها دقيقة ويفضل استخدامها عندما تكون حجم العينة كبيراً، فإذا كان مؤشر أسعار السوق المالي للعينة تحت الدراسة يتبع الحركة العشوائية يدل على كفاءة هذا السوق عند المستوى الضعيف والعكس صحيح، وهذا ما سنحاول معرفتها من خلال دراسة سعر الإغلاق اليومي لبورصة الجزائر الممثل بالمؤشر البورصة (مؤشر دزير اندكس) خلال الفترة (2010/01/04 – 2019/05/16)، وذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية، باستخدام البرامج الإحصائية (Spss , Eveiws)، وذلك بعد وصف العينة التي ستخضع للدراسة الإحصائية، إن عينة هذه الدراسة تضمنت مشاهدات السلسلة الزمنية المتعلقة بسعر الإغلاق اليومي لمؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس) للفترة (2010/01/04 – 2019/05/16)، حيث بلغ عدد المشاهدات 1000 مشاهدة.

لتسهيل عملية الدراسة الإحصائية نرمز لكل من: السلسلة الزمنية المتعلقة بسعر الإغلاق اليومي لمؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس) بـ (SER01)، ومؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس) بـ (Indice)

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: اختبارات السير العشوائي لسلسلة مؤشر بورصة الجزائر

لمعرفة سلوك سعر إغلاق بورصة الجزائر أي معرفة هل يتبع فرضية السير العشوائي أم لا، تم استعمال العديد من الاختبارات الإحصائية، كاختبار جذر الوحدة، اختبار الدورات، اختبار الارتباط الذاتي واختبارات التوزيع الطبيعي.

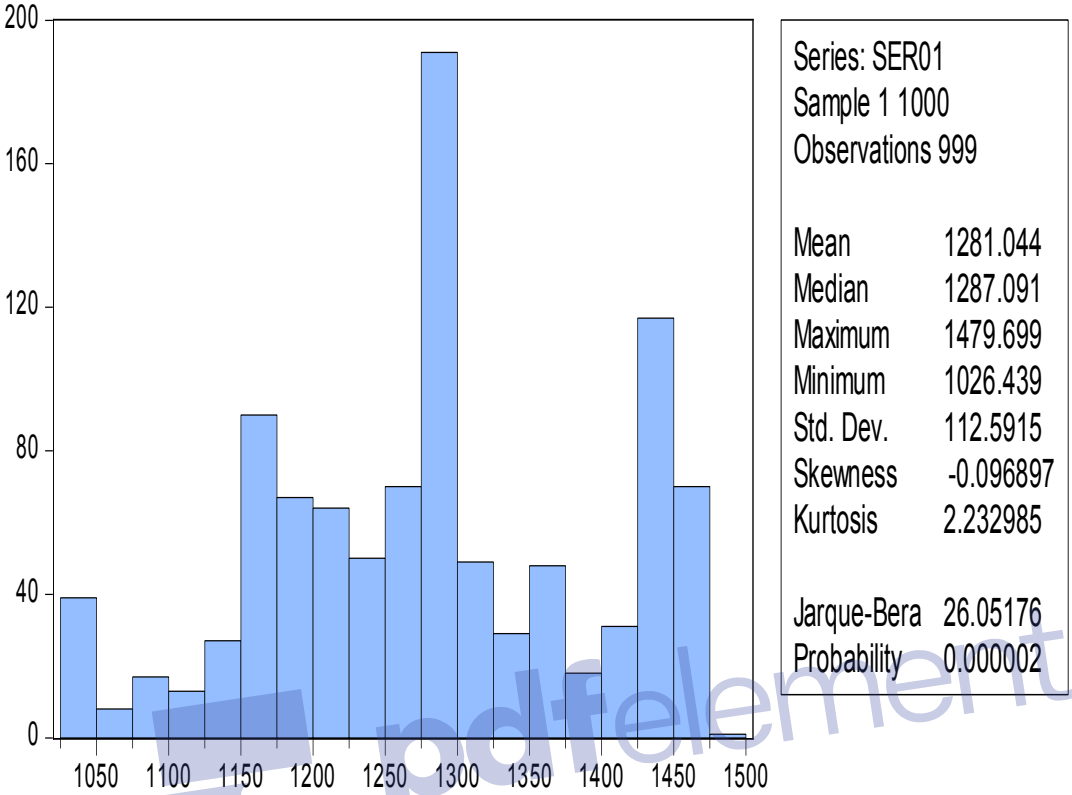
1- اختبارات التوزيع الطبيعي: تم استخدام بعض الاختبارات اللامعلمية لمعرفة ما إذا كانت سلسلة سعر إغلاق مؤشر بورصة الجزائر تحمل خصائص التوزيع الطبيعي ام لا.

1-1- اختبارات (Jarque-Bera Test) (Skewness) (Kurtosis): إن الشكل رقم (08) يوضح التوصيف الإحصائي المتعدد لسلسلة سعر الإغلاق اليومي لبورصة الجزائر كالمتوسط، والانحراف المعياري، والحد الأعلى والحد الأدنى، ومعامل الالتواء ومعامل التفلطح وقيمة جاك بيرا ، وهذا التوصيف يمكننا من الحكم على خصائص التوزيع الطبيعي للعينة المدروسة، لدينا من الجدول القيمة المحسوبة للاختبار Jarque-Bera Test تساوي (26.05) وهي أكبر من القيمة المستخرجة من جدول كي تربيع بدرجة حرية (02) ومستوى معنوي 5% المساوي لـ (5.99) أي أن السلسلة SER01 لا تتبع توزيع طبيعي بمستوى معنوي 5 % وهذا راجع الى عدم وجود تسطح طبيعي، وهذا ما تؤكده قيمة كل من الالتواء (Skewness) المساوية لي (-0.09687) وهي اقل من (1.96) ومنه السلسلة متناظرة، وقيمة التفلطح (Kurtosis) التي تساوي (2.2329) وهي أكبر من (1.96) أي سلسلة غير متسطحة.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الشكل رقم (08): التوصيف الإحصائي لسعر إغلاق بورصة الجزائر (2010/01/04-2019/05/16)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الاحصائي .Eveiws.7

1-2- اختبار كولموكوروف – سميرنوف واختبار شابيرو-ويلك (Kolmogorov-Smirnov test & Shapiro-Wilk test): من بين الاختبارات اللامعلمية التي استخدمت لغرض التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسعر الإغلاق اليومي لبورصة الجزائر تم استخدام اختبار كولموكوروف وسميرنوف، حيث يبين الجدول رقم (10) نتائج هذا الاختبار التي تشير إلى عدم إتباع خصائص التوزيع الطبيعي لأن القيمة المعنوية أقل من قيمة ألفا (0.005)، وبالتالي البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني بأن سعر الإغلاق اليومي لبورصة الجزائر لا يتبع خصائص التوزيع الطبيعي، والجدول رقم (11) يوضح بأن اختبار شابيرو-ويلك توصلت إلى نفس نتائج اختبار كولموكوروف-سميرنوف.

Retirer le filigrane maintenant

جدول رقم (10): نتائج اختبار كولموكوروف و سميرنوف

لسعر إغلاق مؤشر بورصة الجزائر

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon		Indice*
N		1000
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1281.1968
	Ecart-type	112.63920
Différences les plus extrêmes	Absolue	.100
	Positive	.070
	Négative	-.100
Z de Kolmogorov-Smirnov		3.156
Signification asymptotique (bilatérale)		.000
a. La distribution à tester est gaussienne.		
b. Calculée à partir des données.		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الاحصائي Eveiws.7.

pdfelement

جدول رقم (11): نتائج ختبار شابيرو – ويلك

لسعر إغلاق مؤشر بورصة الجزئر

Tests of Normality			
	Shapiro-Wilk		
	Statistique	Ddl	Sig.
Indice	962.	1000	.000
a. Correction de signification de Lilliefors			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eveiws.7.

تبين النتائج المتوصل إليه في الاختبارات اللامعلمية والخاصة بالتأكد من وجود خصائص التوزيع الطبيعي في سلسلة مؤشر أسعار الإغلاق اليومي لبورصة الجزائر، عدم توفر خصائص

---

* – يمثل مؤشر بورصة الجزائر.

Retirer le filigrane maintenant

التوزيع الطبيعي في العينة المدروسة وهي من شروط السوق الكفء، إلا أن هذه النتائج غير كافية للحكم على كفاءة بورصة الجزائر، ما لم تأكده أو تنفيه الأساليب الإحصائية التي تبين ما إذا كانت العينة مستقرة أو غير مستقرة والتي من بينها، اختبارات الجذر الوحدوي، الدورات، الارتباط.

2- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): تم استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولـــــر المعـــدل (Augmented Dickey Fuller) ولفيليب-فيرون (Unit root test Phillips Perron) لاختبار سعر الإغلاق اليومي لبورصة الجزائر ومعرفة ما إذا كان يتصف بالعشوائية أم لا خلال فترة الدراسة، يتم هذا الاختبار وفق فرضيتين[1]:

- H_0 : سلسلة مؤشر سعر الإغلاق اليومي لبورصة الجزائر خلال فترة الدراسة تحتوي جذر الوحدة (غير مستقرة)؛

- H_1 : سلسلة مؤشر سعر الإغلاق اليومي لبورصة الجزائر خلال فترة الدراسة لا تحتوي جذر الوحدة (مستقرة).

حيث يبين لنا الجدول رقم (12) نتائج اختبار ديكي فولر المعدل، (Augmented Dickey Fuller).

pdfelement

[1] - محمد دريوش دحماني، **مثال تطبيقي لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية**، متاح على الرابط: https://youtu.be/cwT4TO7z4wk ، اطلع عليه في 2019/05/05.

Retirer le filigrane maintenant

جدول رقم (12): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر

VARIABL	ADF LEVEL			ADF FIRST DEFERENCE		
	T-Statistic	Prob	RESULT	T-Statistic	Prob	RESULT
SER01[*1]	-2.038717	0.5788	NON STATIONARY	-32.13361	0.0000	STATIONARY

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الإحصائي .Eveiws.7

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (12) نلاحظ أن القيمة الإحصائية عند المستوى العادي (ADF LEVEL) أخذت القيمة (T-STATISTIC = −2.0387)، وهي اقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة الإحصائية MacKinnon عند المستويات 1% و5% و10% حيث سجلنا القيم التالية (3.967270- عندا 1%) و(3.414323- عندا 5%) و(3.129283- عندا 10%)، والقيمة المعنوية (prob = 0.5788) وهي اكبر من قيمة ألفا (0.005)، انطلاقا من هذه النتائج نقبل بالفرضية H_0 أي وجود جذر وحدوي وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند هذا المستوى.

هذا ما يفرض علينا[2]، دراسة مدى إستقرارية السلسلة عند مستوى الفرق الأول (ADF FIRST DEFERENCE) والنتائج المتحصل عليها حسب الجدول رقم (12) أعلاه، تبين أن القيمة الإحصائية هي (T-STATISTIC = -32.13361)، وهي اكبر بكثير بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة الإحصائية MacKinnon عند المستويات 1% و5% و10% حيث سجلنا القيم التالية (2.567284- عندا 1%) و(1.941141- عندا 5%) و(1.616486- عندا 10%)، والقيمة المعنوية (prob = 0.0000) وهي اقل من قيمة ألفا (0.005)، انطلاقا من هذه النتائج نرفض

---

[*] – سلسلة الزمنية المتعلقة بسعر إغلاق اليومي لمؤشر بورصة الجزائر (دزاير انديكس)

[2] – انظر في هذا الخصوص كتاب:

- Régis Bourbonnais, Econométrie, 10éme éd. Dunod, Paris, France, 2018

Retirer le filigrane maintenant

الفرضية H_0 ونقبل الفرضية العدمية H_1، أي غياب الجذر الوحدوي وبالتالي أصبحت العينة مستقرة عند هذا المستوى.

أما والجدول (13) يوضح نتائج اختبار فيليب فيرون والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (13): نتائج اختبار جذر الوحدة لفيليب–فيرون

VARIABL	PP AT LEVE			PP FIRST DEFERENCE		
	T-Statistic	Prob	RESULT	T-Statistic	Prob	RESULT
SER01	-2.231749	0.1952	NON STATIONARY	-32.31557	0.0000	STATIONARY

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الاحصائي .Eveiws.7

القيمة الإحصائية من جدول رقم (13) عند المستوى (PP AT LEVE) تأخذ القيمة التالية (T-Statistic = -2.231749) وهي اقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة الإحصائية MacKinnon عند المستويات 1% و5% و10% حيث سجلنا القيم التالية (-3.436683 عندا 1%) و(-2.864225 عندا 5%) و(-2.568251 عندا 10%)، والقيمة المعنوية (prob = 0.1952) وهي اكبر من قيمة ألفا (0.005)، انطلاقا من هذه النتائج نقبل بالفرضية H_0 أي وجود جذر وحدوي وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند هذا المستوى، حسب اختبار فيليب بيرون.

هذا ما يفرض بدوره علينا دراسة مدى إستقرارية السلسلة عند مستوى الفرق الاول (PP FIRST DEFERENCE) ، النتائج مبينة في الجدول رقم (13) أعلاه، تظهر أن القيمة الإحصائية هي (T-STATISTIC = -32.31557)، وهي اكبر بكثير بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة الإحصائية MacKinnon عند المستويات 1% و5% و10% حيث سجلنا القيم التالية (-2.567284 عندا 1%) و(-1.941141 عندا 5%) و(-1.616486 عندا 10%)، والقيمة المعنوية (prob = 0.0000) وهي اقل من قيمة ألفا (0.005)، انطلاقا من هذه النتائج نرفض

Retirer le filigrane maintenant

الفرضية H_0 ونقبل الفرضية العدمية H_1، أي غياب الجذر الوحدوي وبالتالي أصبحت العينة مستقرة عند هذا المستوى.

نلاحظ من نتائج الاختبارين (ديكي فولير، فيليب بيرون) أن لهما نفس النتائج، حيث أن القيمة الإحصائية في الاختبارين أقل من القيم الحرجة، وأكبر من القيمة المعنوية، يعني ذلك قبول الفرضية H_0 نتيجة وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة عند مستوى، وصارت القيمة الإحصائية في الاختبارين أكبر من القيم الحرجة، وأقل من القيمة المعنوية، وبالتالي رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 نتيجة غياب وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة عند مستوى الفرق الأول، وهي النتيجة التي يمكن الاعتماد عليها إحصائيا للحكم على أن مؤشر سعر إغلاق بورصة الجزائر لا يتبع فرضية السير العشوائي، وبالتالي يمكن الحكم بعدم كفاءة بورصة الجزائر عند المستوى الضعيف، وفق هذا الاختبار.

3- اختبار الدورات (Run Test): هذا الاختبار مبني بدوره على فرضيتين:

H_0 : مؤشر بورصة الجزائر (Indice) يتبع نمط معين أي لا تتحرك العينة عشوائيا؛

H_1 : مؤشر بورصة الجزائر (Indice) لا يتبع نمط معين أي تتحرك العينة عشوائيا.

ومن اجل تحقق الفرضية H_0 يجب أن تكون القيمة الإحصائية (Z) أقل من القيمة (1.96) أي لا تقع في المنطقة الحرجة[1]، وتكون القيمة الاحتمالية اقل من القيمة المعنوية (0.05).

الجدول رقم (14) الخاص باختبار الدورات يوضح بأن قيمة (Z) الإحصائية المقدرة بـ (30.183-) وهي اقل من (1.96) أي لا تقع في المنطقة الحرجة، وأيضا كانت القيمة الاحتمالية هي (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية، وبالتالي يتم رفض الفرضية H_1 السير

[1] - Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 6éme éd. Dunod, Paris, France, 2006, p 246.

Retirer le filigrane maintenant

العشوائية وقبول الفرضية H_0 ، وهذا يعني بان اختبار الدورات يؤكد أن العينة لا تتحرك بشكل عشوائي، ومنه يمكن الحكم بعدم كفاءة بورصة الجزائر، خلال الفترة محل الدراسة.

جدول قم (14): نتائج اختبار الدورات (Run Test)

Test de suite

	Indice*
Valeur du test[a]	1287.09
Observations < valeur du test	499
Observations > valeur du test	501
Nombre total d'observations	1000
Nombre de séquences	24
Z	-30.183
Signification asymptotique (bilatérale)	.000

a. Médiane

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الإحصائي .Spss.21

pdfelement

4- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test): من الجدول رقم (15) والشكل (09) نلاحظ وجود ارتباط ذاتي بين القيمة الحالية في السلسلة الزمنية مع نفسها في الفترات السابقة، وإن الجدول (15) يوضح معنوية قيم (Ljung-Box St.) تقدر بـ (23.229) لسعر الإغلاق اليومي بورصة الجزائر إلى فترة إبطاء (10) وعند مستوى التأخر الأول، وهي اقل من الجدولية ($x^2_{0.05,10}$ = 25) وهذا يعني غياب السير العشوائي في العينة المدروسة، وبالتالي عدم كفاءة البورصة عند المستوى الضعيف، نتائج هذا الاختبار جاءت متوافقة مع ما توصل إليه اختبار جذر الوحدة واختبار الدورات.

---

* – مؤشر بورصة الجزائر (دزاير اندكس)

Retirer le filigrane maintenant

جدول رقم (15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Autocorrélations

Série: Indice

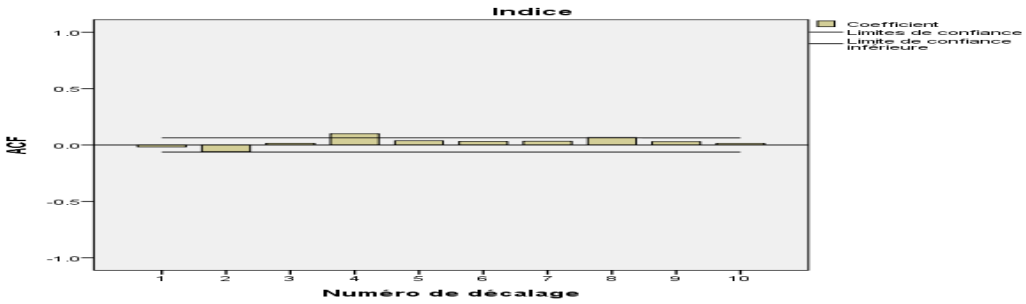
Retard	Autocorrélation	Erreur standard[a]	Statistique de Ljung-Box		
			Valeur	Ddl	Sig.[b]
1	-.018	.032	.338	1	.561
2	-.059	.032	3.812	2	.149
3	.015	.032	4.050	3	.256
4	.100	.032	14.164	4	.007
5	.038	.032	15.617	5	.008
6	.031	.032	16.581	6	.011
7	.033	.031	17.665	7	.014
8	.067	.031	22.128	8	.005
9	.030	.031	23.029	9	.006
10	.014	.031	23.229	10	.010

a. Le processus sous-jacent considéré est l'indépendance (bruit blanc).

b. Basé sur l'approximation Khi-deux asymptotique.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الإحصائي SPSS.21.

الشكل رقم (09): الوصف الإحصائي لسعر إغلاق مؤشر بورصة الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البرنامج الإحصائي SPSS.21

تبين نتائج الاختبارات لكل من اختبار جذر الوحدة واختبار الدورات واختبار الارتباط الذاتي، بأن سعر إغلاق مؤشر البورصة لا يتتبع السير العشوائي، وبالتالي تعتبر البورصة غير كفأه على المستوى الضعيف خلال الفترة (2010/01/04 – 2019/05/16)، وهذا ما يؤكد النتائج

Retirer le filigrane maintenant

المتوصل إليها في المطلب السابق عند استعمال مؤشرات السوق لتحليل كفاءة بورصة الجزائر خلال نفس الفترة، وهي الفترة التي شرعت الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

فالهدف من اختبار مؤشر بورصة الجزائر معرفة ما إذا كانت الأسعار تستجيب للمعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(scf)، وأنها لا تتبع نمط معين فإتباع الأسعار لنمط معين دليل على عدم كفاءة البورصة، وهذا ما أثبتته النتائج المتوصل إليها من خلال مختلف الاختبارات الإحصائية التي بينت غياب العشوائية في العينة المدروسة وأنها تتبع نمط معين وبالتالي إمكانية استعمال المعلومات التاريخية للتنبؤ بالحركة المستقبلية للأسعار، وبالتالي هذه النتائج تدعم ما تم التوصل إليه عند استخدام مؤشرات السوق لتحليل كفاءة بورصة الجزائر، والتي بينت من خلال مؤشر عدد المؤسسات المدرجة في السوق وجود 05 مؤسسات وهو عدد ضئيل جدا، قد اثر على حجم الرسملة البورصية المرتبط حجمه بدخول مؤسسة جديدة اكثر من حجم التداول المنخفض جدا واستقطاب رؤوس أموال جديدة.

pdfelement

وبالتالي يمكن الحكم من خلال النتائج المتوصل اليها في هذا الفصل عدم كفاءة بورصة الجزائر، ولم يكن تطبيق النظام المحاسبي المالي كافي لتنشيط هذه البورصة وبالتالي الرفع من كفاءتها لأسباب موضوعية وغير موضوعية.

Retirer le filigrane maintenant

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاءة بورصة الجزائر، من خلال تقديم النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر، في المبحثين الأول والثاني بحيث تم تخصيص الأول لاستعراض كل من مفهوم، أهداف ومزايا هذا النظام وإطاره التصوري المستمد من المرجعية المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، أما المبحث الثاني تم التطرق من خلاله لظروف نشأة بورصة الجزائر، تنظيمها، آلية تسييرها، النظام العام للتسعيرة، المؤسسات المسعرة في البورصة، ليتم تخصيص المبحث الثالث لتحليل واختبار بورصة الجزائر عند المستوى الضعيف، ومن اجل أغراض التحليل تم استخدام مؤشرات السوق المتعارف عليها لتحليل كفاءة سوق الأوراق المالية خلال الفترة 2010-2018، ومن اجل اختبار كفاءة بورصة الجزائر تم تطبيق الأساليب الإحصائية المختلفة لمعرفة ما إذا كان مؤشر بورصة الجزائر (دزير اندكس) يتبع توزيع طبيعي وحركة عشوائية أم لا، فغياب خصائص التوزيع الطبيعي ووجود الحركة العشوائية دليل على كفاءة البورصة عند المستوى الضعيف، والعكس يدل على عدم كفاءة البورصة وهو ما توصلت إليه نتائج الاختبارات، وقد غطت عينة الدراسة المتمثلة في المشاهدة اليومية لسعر إغلاق مؤشر بورصة الجزائر (دزير أندكس) الفترة (2010/01/07 – 2019/05/16).

الهدف من هذه الاختبارات الإحصائية استنتاج أثر المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم المتداولة في البورصة، باعتبار أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية من أهم المعلومات التي يمكن أن ينعكس أثرها على الأسعار حسب نظرية كفاءة السوق، ومن المعروف انه من خصائص السوق الكفء عند المستوى الضعيف استجابة الأسعار لأبسط المعلومات، وبالتالي الأسعار لا تتبع نمط معين يمكن التنبؤ من خلاله بالاتجاه العام للأسعار.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الخاتمة العامة

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الخاتمة العامة:

تؤدي المعلومات دور ضروري أملتها على المؤسسات المساهمة ظروف العمل من خلل التطور الكبير الذي أدى إلى توسع أعمال تلك المؤسسات، فكان لابد من إيجاد وسيلة إضافية لإقناع مستخدمي التقارير المالية من مستثمرين ومقرضين بسلامة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة لتلك المؤسسات، و لما كان للمعايير المحاسبية الدولية دور يؤدي إلى التعزيز من شفافية وجودة المعلومات في أسواق الأوراق المالية, فقد اتجهت معظم الدول إلى تبني وتطبيق هذه المعايير، التي تسمح بإنتاج معلومات تتمتع بقدر كبير من الإفصاح المحاسبي وهذه المعلومات المحاسبية المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين والمدخرين وكافة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية وكذلك تلبي احتياجاتهم مما أدى إلى تزايد مستمر ومستقر لدرجة كبيرة في بيع و شراء الأوراق المالية هذا ما نتج عنه أسواق مال تتمتع بكفاءة عالية ونشاط متصاعد.

فالسوق الكفء هو السوق الذي تنعكس فيه المعلومات بكافة أنواعها على الأسعار بسرعة، وعلى قدر جودة المعلومات المتداولة فيه والمتضمنة في القوائم المالية للمؤسسات، تزداد سرعة انعكاسها على أسعار الأوراق المالية وبالتالي كفاءة سوق الأوراق المالية، وفي هذا الصياغ يؤثر تطبيق المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) على تحسين جودة محتوى المعلومات للقوائم المالية، من خلال وضع مجموعة من القواعد والمبادئ المستوحاة من الإطار المفاهيمي للمحاسبية الدولية، مما يمكن من دعم الثقة في المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية وسرعة انعكاسها على أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق.

لذا تطبيق النظام المحاسبي المالي لمعظم المعايير المحاسبية الدولية لا سيما منها المتعلقة بسوق الأوراق المالية يترجم الرغبة في تطوير أسواق الأوراق المالية في الجزائر، حيث يعمل مثلا المعيار المحاسبي (IAS01) على تطوير وتحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

تفسيرها وقراءتها من قبل المستثمرين (المحليين والأجانب)، كما يسمح المعيار المحاسبي (IAS07) بتعريف المستثمرين بصافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية، ويعمل المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) الخاص بالتقارير المرحلية على ترشيد القرارات الاستثمارية بجعل المستثمرين على اطلاع دائم بالوضع المالي والمستجدات الخاصة بالمؤسسة.

إن تطبيق أي دولة لمعايير المحاسبة الدولية، يعد أمر ضروريا في العصر الحالي نظرا لما تحتويه هذه المعايير من ايجابيات عديدة، حيث تهدف إلى إظهار الوقائع والحقائق الاقتصادية للأحداث كما تمتاز المعلومات المعدة وفقها بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها تفيد مختلف الأطراف المستفيدين منها، وتسمح باتخاذ القرارات على أسس سليمة نتيجة الإفصاح عن كل المعلومات التي تهم المستثمرين خاصة في سوق الأوراق المالية، ولما كانت المعلومات المحاسبية الأساس الذي من المفروض أن يعتمد عليه عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بعد توفير المقومات اللازمة لذلك سيكون له تأثير على تحسن نوعية وجودة المعلومات، وذلك من خلال ما تقتضيه هذه المعايير من ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، وتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي لها علاقة بسوق الأوراق المالية، منها ما يتعلق بالقوائم المالية والافصاحات الواردة في كل واحدة منها سواء منها القوائم المالية السنوية أو المرحلية، أو ما تعلق منها بالسياسات والتقديرات المحاسبية والتغييرات التي تطرأ عليها، أو ما يتناول منها ربحية السهم، وكذا ما يتعلق بعرض وقياس والإفصاح عن مختلف الأدوات المالية، كل ذلك من شانه تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها المؤسسات، ما يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية التي تعرضها هذه الأخيرة، كما يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يخص قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

Retirer le filigrane maintenant

كما أن الالتزام بمبدأ القيمة العادلة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) يسمح بتوفير معلومات حقيقية وموثوقة يستند إليها المستثمر في المؤسسات المسعرة في البورصة، وهذا ما يسمح بتنشيط نسبة تداول الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وبالتالي الرفع من كفاءتها، مما قد يغير من واقع بورصة الجزائر التي مازالت منذ إنشائها بورصة شكلية تتميز بقلة المؤسسات المدرجة فيها ومحدودية الأوراق المالية المتداولة فيها التي لا ترقى إلى مستوى أضعف بورصة في الدول النامية كما تثبته التحاليل والاختبارات المختلفة الخاصة باختبار كفاءة سوق الأوراق المالية، وهذا راجع إلى معوقات تشريعية، تنظيمية، واقتصادية وثقافية بالإضافة إلى معوقات معلوماتية خاصة في الجانب المالي والمحاسبي، مما يتطلب بذل جهود وإرساء مجموعة من الإجراءات لتجاوز هذه المعوقات.

ومن خلال تناولنا لموضوع "**أثر تطبيق المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) على كفاءة سوق الأوراق المالية – دراسة حالة الجزائر**–" حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كان السؤال الرئيسي فيها كما يلي:

ما هي آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على كفاءة سوق الأوراق المالية ؟ وهل تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تبنى المرجعية المحاسبية الدولية عامل مساعد على إقامة سوق أوراق مالية كفء في الجزائر ؟.

ومن خلال فصول الدراسة الأربعة، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، التوصيات المقدمة وأفاق البحث كما يلي:

Retirer le filigrane maintenant

1. نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية في تقييم الواقع، توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

أ.بخصوص الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أن تطبيق المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) عامل مساعد على إقامة سوق أوراق مالية كفء، تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثالث، حيث تبين أن من بين أهداف تطبيق المعايير المحاسبية توفير معلومات محاسبية ملائمة وموثوق منها وهذا ما يخدم قرارات حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، ولا سيما المؤسسات المدرجة في البورصات، وهذا ما يدعم كفاءة سوق الأوراق المالية، الذي تلعب فيه المعلومات بصفة عامة والمحاسبية بصفة خاصة دور كبير، حسب نظرية كفاءة السوق عند المستويات المختلفة، فعلى قدر جودة المعلومات المحاسبية تزيد سرعة انعكاسها على سعر السهم او الورقة المالية المتداولة.

كما أن إعداد قوائم مالية وفق المبادئ والفروض المنصوص عليها في الإطار التصوري للمعايير المحاسبية يسمح بقياس والإفصاح عن المعلومات تمتاز بعدة خصائص منها الملائمة والموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها للمقارنة، ومن اجل متطلبات الإفصاح على المؤسسات المدرجة أو الراغبة في طرح أسهمها للاكتتاب العمومي مجبرة على إتاحة المعلومات لكافة المتعاملين فيها لتوفير الثقة لديهم وتحفيزهم على إستثمار أموالهم في الأسواق الكفؤة.

أما الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها أن تطبيق النظام المحاسبي المالي وحده غير كافي لدعم كفاءة ونشاط سوق الأوراق المالي الجزائري تحققت، وهذا ما تأكده النتائج المتوصل إليه عند تحليل كفاءة بورصة الجزائر باستخدام مؤشرات السوق، والاختبارات الاحصائية، أي تحقق الفرضيتين الفرعيتين.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

فالفرضية الفرعية الأول والتي مفادها أن استخدام مؤشرات السوق لتحليل كفاءة سوق الأوراق المالي الجزائري قد تبين انه غير كفء تحققت، حيث تؤكد صحة هذه الفرضية الفرعية نتائج مؤشرات السوق المتعارف عليها لتحليل سوق الأوراق المالية التي تم تطبيقها على بورصة الجزائر، والتي جمعها أظهرت جميعها عدم كفاءة بورصة الجزائر، حيث بين مؤشر عدد المؤسسات المدرجة في البورصة وجود 05 مؤسسات فقط وهو عدد ضئيل جدا لو قارناه بالبورصة في الدول النامية، هذا العدد اثر على الرأس المال الموظف في البورصة و حجم تداول الأسهم شراءًا وبيعًا، حسب ما يبينه كل من مؤشر الرسملة البورصية ومؤشر حجم التداول، وبالتالي على تنشيط بورصة الجزائر والرفع من كفاءتها.

فالفرضية الفرعية الثانية التي نصت على أن سلسلة أسعار الإغلاق اليومي لمؤشر بورصة الجزائر لا تتبع فرضية السير العشوائي، وبالتالي لا تعد بورصة الجزائر كفءة عند المستوى الضعيف، وما يؤكد صحة ذلك نتائج الاختبارات الإحصائية المتوصل إليها في الفصل الرابع، حيث أظهرت جميعها أن أسعار مؤشر بورصة الجزائر للفترة (2010/01/04 – 2019/05/16) تتبع نمط معين، أي يمكن استغلال المعلومات التاريخية للأسعار لمعرفة اتجاه حركة الأسعار في المستقبل، وبالتالي انطلاقا من نظرية كفاءة سوق الأوراق المالية لا تعد كفء عند المستوى الضعيف.

2. النتائج:

من بين النتائج المتوصل إليها من خلال الإجابة على إشكالية البحث نقدم ما يلي:

1) من بين أهداف تطبيق المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) هو تحسين جودة ونوعية المعلومات المالية والمحاسبية، من خلال توفر خاصيتي الموثوقة والملائمة التي يطلبها المستثمرون مما يسمح بالمرور إلى الأسواق المالية الدولية؛

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2) الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف أي دولة، يتطلب توفر مجموعة من المقومات التي ستشكل الأرضية المناسبة لتطبيق مثل هذه المعايير خاصة التي لها علاقة بدعم نشاط وكفاءة سوق الأوراق المالية؛

3) يسمح التطبيق الصحيح للمعايير المحاسبة الدولية بتصميم نظام معلوماتي محاسبي فعال، وهذا ما ينعكس على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية؛

4) للمعلومات المحاسبية علاقة ارتباط قوية بتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، نظرا لكون المعلومات المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي والقاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات، فبقدر ما تزداد جودة المعلومات المحاسبية يزداد الرشاد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري؛

5) التزام النظام المحاسبي المالي (SCF) بتطبيق معايير المحاسبة (IAS/IFRS)، وفق الإطار التصوري الذي جاءت به المرجعية الدولية يساهم في تعزيز جودة المحتوى ألمعلوماتي للتقارير المالية، مما يدعم كفاءة سوق الأوراق المالية، لأن الالتزام بالتطبيق الصحيح للمعايير المحاسبية الدولية يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية التي تعرضها؛

6) كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبة (IAS/IFRS) سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها، ويسمح بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار ومن ثم إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، وبالتالي زيادة حجم سوق الأوراق المالية والمعاملات فيه مؤديا إلى زيادة عدد الأدوات المالية المتداولة والمعروضة للبيع والشراء؛

7) كما أن اختيار النظام المحاسبي المالي للمرجعية المحاسبية الدولية لإعداد القوائم المالية، يسمح بتوفير بيانات مالية مبنية على أساس القيمة العادلة تكون فيها المعلومات ذات

Retirer le filigrane maintenant

موثوقية عالية وقابلة للتحقيق، كما تحقق خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، والتي تساعد في عملية اتخاذ القرار، كما تمكن هذه البيانات المعدة على أساس القيم العادلة المستخدم من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء؛

8) بورصة الجزائر غير كفءة وتطبيق النظام المحاسبي المالي وحده غير كافي لضمان إقامة سوق أوراق مالية كفء في الجزائر وما يؤكد صحة ذلك التحاليل والاختبارات الخاصة بكفاءة سوق الأوراق المالية، حيث تم استخدام ثلاثة مؤشرات لتحليل كفاءة بورصة الجزائر، المتمثلة في مؤشر عدد المؤسسات المدرجة في البورصة ومؤشر السيولة ومؤشر رأس المال السوقي، والتي بينت عدم كفاءة بورصة الجزائر، وتم تدعيم هذه النتائج من خلال اختبار كفاءة بورصة الجزائر عندا المستوى الضعيف، باستخدام الاختبارات الإحصائية، والتي بينت أن بورصة الجزائر بعيدة كل البعد عن كفاءة اصغر بورصة سواء في دول العالم النامي أو المتقدمة؛

9) بورصة الجزائر بورصة شكلية ضعيفة الأداء تعاني مجموعة من المعوقات وعلى مختلف المستويات وعلى رأسها غياب الثقافة البورصية لدا المواطن الجزائري، وهذا ما يؤكد أن تبني النظام المحاسبي المالي لا يكفي للنهوض بالبورصة الجزائرية في ظل وجود معوقات تنظيمية (قلة المؤسسات المدرجة، سير عمل الجلسات)، معوقات اقتصادية (التضخم، الاقتصاد الموازي، ضعف الجهاز الإنتاجي، قل الحوافز الجبائية)، بالإضافة إلى معوقات عامة (تشريعية سياسية ثقافية اجتماعية)، وحتى داخل المؤسسة في حد ذاتها في ظل ضعف قنوات نقل المعلومات المحاسبية والمالية إلى المحيط الخارجي؛

10) عدم استفادة بورصة الجزائر من الامتيازات التي يقدمها النظام المحاسبي الذي شرع في تطبيقه بداية 2010، لتحفيز المؤسسات والأفراد لتوظيف مدخراتهم ورؤوس أموالهم في

Retirer le filigrane maintenant

البورصة، كتشجيع المستثمر الأجنبي من الإقبال على شراء الأسهم المتداولة، بسبب سهولة قراءة القوائم المالية للمؤسسة المعد وفق المرجعية الدولية.

3. التوصيات:

وللاستفادة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تبنى المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) في إعداد القوائم المالية وتقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها الحاليين والمحتملين، في مجال تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، فانه تقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات المستمدة من هذا البحث والتي نوردها في النقاط التالية:

1) التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية إذ يتوجب العمل على التطبيق الصحيح لمعايير المحاسبية الدولية المتبناة من طرف النظام المحاسبي المالي وخاصة المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) التي لها علاقة بسوق الأوراق المالية والتي سبق ذكرها في الفصل السابق، وكذا السعي نحو التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام بإتباع شروط ومتطلبات التطبيق، خاصة بالنسبة للمؤسسات المسعرة في البورصة؛

2) تبني مبدأ القيمة العادلة والالتزام بتطبيق مبادئ الإفصاح المحاسبي والمالي، والعمل على تحقيق الإفصاح الكافي الذي يوفر أكبر قدر ممكن من المعلومات الموضحة والمفسرة في القوائم المالية، إذ يتطلب الاقتداء بالمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، وبالتالي ضرورة تخلي المؤسسات الجزائرية على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات، هذا من شانه أن يجعل المعلومات خاصة المحاسبية تنعكس مباشرة على سعر السهم والذي يعبر عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تعزيز كفاءة بورصة الجزائر؛

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

3) يجب تبني أنظمة معلومات جديدة بإمكانها تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة كما بإمكانها تجميع معلومات جديدة من المرجع المحاسبي الدولي، مع ضرورة قيام المؤسسات بنشر مجموعة موحدة من النسب المحاسبية مع التقارير الربع سنوية والسنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه المؤسسات قبل اتخاذ قرار الشراء أو قرار البيع في الأسهم؛

4) مواكبة التطورات و المستجدات التي تأتي بها المعايير المحاسبية الدولية، نظرا للتعديلات المستمرة التي تطرأ على هذه المعايير، والتي تغيرت تسميتها إلى المعايير الدولية للتقارير المالية، بحيث يتوجب الاطلاع على كل التغيرات و التعديلات التي تطرأ على هذه المعايير، أي جعل النظام المحاسبي المالي مرن قابل لمواكبة التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية؛

5) يجب على الهيئة المختصة في المحاسبة أن تلزم مراجعي الحسابات بضرورة التأكد من قيام المؤسسات بالإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنسب والمؤشرات المالية التي أثبتت العديد من الدراسات أهميتها في تسهيل عملية اتخاذ القرارات؛

6) اعتماد حوكمة المؤسسات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المؤسسات المسعرة في البورصة نظرا لأهميتها في توفير الضمانات الكافية للمستثمرين في رؤوس أموال هذه المؤسسات حول رشد هذه الأخيرة وحسن استغلال أموالها وتعظيم الأرباح؛

7) إنشاء قاعدة بيانات لسوق الأوراق المالية لمساعدة المختصين في القيام بمهامهم خاصة بتوفير معلومات شاملة للأنشطة في السوق عن طريق المطبوعات والنشريات الدورية لنشر الوعي والثقافة الاستثمارية لدى الأفراد في أسواق الأوراق المالية؛

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

8) نشر الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع الجزائري (إدراج دروس أولية لثقافة المالية في الكتب المدرسية)، المقيمين والغير مقيمين، فالسماح للمغتربين من استثمار أموالهم في البورصة يساهم في دخول العملة الصعبة فضلا على تسهيل من الاستثمار بالجزائر؛

9) محاربة الاقتصاد الموازي عن طريق سن تشريعات التي تحد من تداول الأموال نقدا، وتشجيع التعامل بالنقود الالكترونية، والعمل على الإسراع في إدراج الأوراق المالية الإسلامية (الأسهم التشاركية، الصكوك) لما لها من دور في إدخال نوع جديد من المتعاملين في سوق الأوراق المالية ظلوا لعوامل عديدة مبتعدين عنها؛

10) تخفيف شروط الدخول للبورصة على المؤسسات العمومية خاصة، ومنح فترة انتقالية تصاحب من خلالها الدولة لهذه المؤسسات عن طريق توفير خبراء ماليين ومحضرين ماليين ومحاسبين مختصين في التسويق، حتى تتكيف مع متطلبات وشروط الإدراج، وخلق ديناميكية في عملية تداول الأوراق المالي، مع دخول الدولة كطرف ضامن عن طريق المؤسسات المالية لإعادة شراء الأوراق المالية من الأفراد والمؤسسات التي ترغب في بيع أسهمها؛

11) الاستفادة من الاتفاقيات بين لجنة تنظيم عمليات البورصة والمنظمة الدولية للجان القيم (OICV) للولوج إلى الأسواق المالية العالمية، لاكتساب الخبرة والاستفادة من تجارب البورصات العالمية الرائدة لتنشيط ودعم كفاءة بورصة الجزائر؛

12) استحداث آلية لتشجيع المؤسسات المستفيدة من دعم الدولة في إطار مختلف الأجهزة، والتحفيزات الجبائية لفتح جزء من رأس مالها على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام.

4. أفاق الدراسة:

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

يعد موضوع الدراسة من المواضيع الهامة، فهو يفتح آفاقا جديدة للبحث، ومن أجل التعمق في جميع جوانبه، يمكن أن تكون الدراسات التالية موضوعا لبحوث أخرى، تدعم هذه الدراسة:

- دور حوكمة سوق الأوراق المالية في دعم كفاءة سوق الأوراق المالية؛
- أهمية الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية؛
- دور حوكمة النظام المحاسبي في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

قـــائمـــة المراجع

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

أولا: باللغة العربية

1. الكتب:

1) أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

2) أحمد سعد عبد اللطيف، **بورصة الأوراق المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

2) أحمد صيام زكي، **مبادئ الاستثمار**، ط 1، دار المناهج، عمان، 1997.

3) أحمد محمد المصري، **الإدارة الحديثة، الاتصالات، المعلومات، القرارات**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

4) أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، **الاستثمار في الأوراق المالية، تحليل وإدارة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004.

5) أمين السيد احمد لطفي، **التحليل المالي لأغرض تقييم و مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، بدون طبعة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005.

6) أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية، الشركات المتعددة الجنسية**، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، 2004.

7) أمين عبد العزيز حسي، **الأسواق المالية**، بدون طبعة، دار قباء الحديثة للطباعة والتوزيع، القاهرة،2007.

8) إيهاب الدسوقي، **اقتصاديات كفاءة البورصة**، ط 1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

9) بن ربيعة حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفقا المعايير الدولية IAS/IFRS**، ج 1، ط 2، منشورات كليك، الجزائر، 2015.

10) بن ربيعة حنيفة وآخرون، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS/IFRS**، ج 2، ط1، منشورات كليك، الجزائر، 2013.

11) بن ساسي الياس، يوسف قريشي، **التسيير المالي،الادارة المالية – دروس وتطبيقات**– ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

12) بول. ج. ستينبالات، مارشال روني، تعريب قاسم إبراهيم الحسيني، **نظام المعلومات المحاسبي**، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

13) جمال العشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية، وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دروس هادفة وتطبيقات محلولة**، بدون طبعة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.

14) جمعة حميدات وإبراهيم النخالة، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين**، طبعة 2014.

15) جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، ط 1، دار النهضة العربية لطبعة والنشر، بيروت، لبنان، 1987.

16) جون وايت، ترجمة : خالد العامري، **الاستثمار في السندات والأسهم**، بدون طبعة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

17) جون لارسن، ن. موسش، تعريب ومراجعة، وصفي أبو المكارم، كمال الدين سعيد، **المحاسبة المتقدمة**، ج 1، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998.

18) جون لارسن، ن. موسش، تعريب ومراجعة، وصفي أبو المكارم، كمال الدين سعيد، **المحاسبة المتقدمة**، ج 2، بدون طبعة، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعدية، 1998.

19) حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

20) حكمة الراوي، **المحاسبة الدولية**، بدون طبعة، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

21) حلوة حنان، محمد رضوان، **نظرية المحاسبة**، ط 1، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1990.

22) خالد جمال الجعارات، "**معايير التقارير المالية الدولية** "، ط 1، مكتبة الجامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

23) رأفت حسين مطر، **المحاسبة الدولية**، ط 1، مكتبة أفاق، الكويت، 2008.

24) رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، ط 2، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

25) زياد رمضان ومروان شموط، **الأسواق المالية والنقدية**، ط 1، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، الإسكندرية، مصر، 2008.

26) زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

27) زياد هاشم السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، ط 2، دار الطارق للنشر والتوزيع، الموصل، العراق، 2011.

28) سعيد توفيق عبيد، **الاستثمار في الأوراق المالية**، بدون طبعة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1999.

29) سعود جايد مشكور، **المحاسبة الدولية (الانجليزية والعربية)**، ط 02، الميزان لطباعة والتصميم، النجف، العراق، 2014.

30) سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية، المفاهيم الأساسية**، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.

31) سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

32) السيد عليوة، **تحليل المخاطر الاستثمار في البورصة والأوراق المالية**، دار الأمين، القاهرة، مصر، 2006.

33) شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2008.

34) شعيب شنو ف، **التحليل المالي الحديث، طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

35) شمعون شمعون، **البورصة**، الأطلس النسر، الجزائر، 1999.

36) صلاح الدين حسن السيسي، **بورصات الأوراق المالية (الأهمية – الأهداف – السبل – مقترحات النجاح)** ، ط 1، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2003.

37) صلاح الدين شريط، **مبادئ الاسواق المالية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

38) ضياء ال هاشم، طلال أبو غزالة، **المحاسبة الدولية**، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 1993.

39) ضياء الدين مجيد الموسوي، **البورصات أسواق رأس المال وأدواتها الأسهم والسندات**، منشورات الجزائر، 1998.

40) ضياء مجيد الموسوي، **البورصات (أسواق المال و أدواتها)** ، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

41) ضياء مجيد موسوي، **البورصات : أسواق رأس المال و أدواتها** ، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

Retirer le filigrane maintenant

42) طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الدولية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

43) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير محاسبية**، ج 1، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016.

44) عاطف وليم أندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

45) عاطف وليم أندراوس، **السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية حلال فترة التحول لاقتصاد السوق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

46) عبد الباسط وفا محمد حسن، **بورصة الأوراق المالية ودورها في تحقيق أهداف تحول مشروعات القطاع العام إلى الملكية الخاصة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996.

47) عبد الحميد مانع الصيح، **المحاسبة الدولية**، ط 2، دار الكتاب، صنعاء، اليمن، 2009.

48) عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص،**الأسواق و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

49) عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.

50) عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، **الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

51) عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط 1، مركز يزيد الكرك مؤسسة بوابة الجامعة الشمالية، الأردن، 2004.

52) عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي: الجزء الأولى إطار التاريخي للمحاسبة**، ط 1، بدون دور نشر، عمان، 2002.

53) عبد النافع عبد الله الزرري، غازي فرج، **الأسواق المالية**، ط 1، دار وائل للنشر، عمان الأردن،2001.

54) عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)** ، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

55) فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الادارية –منظور إداري–**، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

56) كامل السيد غريب، فادية محمد حجازي، **المعلومات الإدارية**، جامعة ملك سعود لنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

57) مبارك سليمان بن محمد أل سليمان، **حكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة**، ج 1، ط 1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005.

58) مجدي سلامة محمود، **معايير المحاسبة الدولية، السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والاخطاء المحاسبية، الافصاح المحاسبي، عرض البيانات المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2017.

59) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**، المطابع المركزية، عمان، الاردن، 2003.

60) محسن أحمد الخضيري،**كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة**، ط 2، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

61) محسن بابقي عبد القادر، **المحاسبة الدولية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2013.

62) محفوظ جبار، **سلسلة التعريف بالبورصة: الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية** ، ج 1، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2002.

63) محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعلمية**، ط 3، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 2014.

64) محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.

65) محمد الفيومي وآخرون، **دراسة متقدمة في المراجعة**، مكتب الجامعة الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

66) محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات**، الورقة الزرقاء، الجزائر، 2015.

67) محمد صالح الحناوي وأخرون، **مقدمة في المال والأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

68) محمد صالح الحناوي، **أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، ط 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

69) محمد صالح الحناوي، **تحليل وتقييم الأسهم والسندات، مدخل في الهندسة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

70) محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، ط 5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

71) محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001.

72) محمد يوسف ياسين، **البورصة، منشورات الحلبي الحقوقية**، ط 1، بيروت، لبنان، 2004.

73) محمود أمين زوبل، **بورصة الأوراق المالية: موقعها من الأسواق – أحوالها مستقبلها**–، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

74) محمود محمد الداغر، **الأسواق المالية (مؤسسات – أوراق – بورصات)** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

75) مصطفى رشدي شيحة، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط 6، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 1996.

76) منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال** ، بدون طبعة، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1993.

77) منير إبراهيم هندي، **مستقبل أسواق رأس المال العربية مخاطر ومحاذير**، بدون طبعة، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1995.

78) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، ط 1، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2006.

79) نادية أبو فخرة، محمود صبح و شامل الحموي، **الأسواق والمؤسسات المالية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005 .

80) نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية، الاطار الفكري والواقع العملي**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار الخامس عشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998.

81) هوشيار معروف، **الاستثمار والأسواق المالية**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

82) هوشيار معروف، **الاستثمارات والأسواق المالية**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

83) وليد الصافي وأنس البكري، **الأسواق المالية والدولية**، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

84) وليد ناجي الجيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك،2007.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

85) يوسف مسعداوي ، **أساسيات في الأسواق المالية وإدارة المحافظ –دروس وتمارين محلولة**–، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.

86) يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، "**المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبة الدولية** "، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

2. المذكرات والأطروحات:

1) ايت محمد مراد، **ضرورة تكييف البيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي –خلال الفترة 2010 – 2013**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

2) بن بلقاسم سفيان،**النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009.

3) بن عمر بن حاسين، **فعالية الأسواق المالية في الدول النامية –دراسية قياسية**–، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012.

4) بوكساني رشيد، "**معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

5) الجودي صاطوري، **اثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005.

6) سامية فكير، **المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الاوراق المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن**– أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2013.

7) شريط صلاح الدين، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، مع إمكانية تطبيقها على الجزائر**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

8) صلاح حواس، **التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية و أثرها على مهنة المدقق**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/ 2007.

9) مداني بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية، التطبيق على حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

10) نوال صبايحي، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في لبعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

11) هواري سويسي، **تقييم المؤسسة ودورها في اتخاذ القرارات في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر**، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

3. مقالات ومجلات:

1) ألاء مصطفى الأسعد، **المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، 2013.

2) بلال كيموش و إلياس شرشافة، **مفاهيم التقرير المالي في ضوء الاطار المفاهيمي 2018 لمجلس معايير المحاسبية الدولية**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، عدد 01، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019.

3) حازم الخطيب، ظاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد 02، جامعة الزيتونة الأردن، 2004.

4) حسين خليل شحادة، **معايير المحاسبة الدولية: الأدوات لمالية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2011.

5) حسين خليل محمود شحادة، **معيار المحاسبة الدولي 33: ربحية السهم**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2011.

6) حسيني إسحاق، قارة عشيرة نصر الدين، **كفاءة الأسواق المالية لدول المغرب العربي**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد:05، جامعة بشار،2016.

Retirer le filigrane maintenant

7) خالد جمال جعرات، محمود الطبري، **مخاطر القياس المحاسبي في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، بغداد، العراق، 2013.

8) سليمان موصلي وحازم السمان، **دراسة الكفاءة السعرية لسوق دمشق لأوراق المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 29 العدد الثاني، سوريا، 2013.

9) صالح مفتاح، فريدة معارفي ، **متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها** ، مجلة الباحث العدد07، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009-2010.

10) عبد اللطيف بن محمد بالشيخ، **اثر ربحية السهم على قرارات المستثمرين في السوق المالي السعودي في ضوء المعيار المحاسبي السعودي رقم 20: دراسة ميدانية** ، مجلة الزرقاء للبحوث لدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة عمان، الأردن، جوان 2012.

11) عقاري مصطفى، **المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان2007.

12) لطيف زيود، واخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29)، العدد: 01، سوريا، 2007.

13) محفوظ جبار، **اختبار صيغة الكفاءة المتوسطة للسوق المالية الجزائرية للفترة 1999-2004: دراسة تجريبية**، مجلة العوم التطبيقية المجلد العاشر، العدد الأول، الأردن، 2007.

14) مختار مسامح، "**النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**"، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 04، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008 .

15) مسعود صديقي، فؤد صديقي، **محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة البحوث في العلوم المحاسبية، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

16) محمد سليم وهبة، "**البيانات المالية و معايير المحاسبة الدولية**"، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، ، بيروت، لبنان، 2005.

17) هيثم على محمد، رشا عدنان أحمد، **دور المعايير المحاسبية في رفع كفاءة عمل سوق العراق للاوراق المالية دراسة تطبيقية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العالمي الخامس، بغداد، العراق، 2014.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

4. الملتقيات والمؤتمرات:

1) أحسين عثماني وسعاد شعابنية، **النظام المحاسبي المالي كاحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012.

2) ايت محمد مراد وأبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية – IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي:13-15أكتوبر 2009 .

3) بن عيشي بشير، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق**، مؤتمر حول إدارة منظمات الأعمال التحديات العالمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، أيام 27 و28 و29 ماي 2009.

4) جمعة هوام، نورة برايس، **توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والافصاح عنها، واثر تطبيق نظام SCF على قياس قيمة الاصول في ظل توافق مع معايير IAS/IFRS**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الاتجاهات الحديثة للمحاسبة مقربات علمية وعملية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 24-25 أكتوبر 2017.

5) صالح حميداتو وبوقفة علاء، "**واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي**"، الملتقى الوطني واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05- 06 ماي 2013.

6) عبد الرؤوف ربابعة، سامي حطاب، **التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية**، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة، فيفري/مارس 2006.

7) عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، **أهمية المعلومة المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي**، المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

8) علي يوسف، **المعيار الدولي رقم 10 الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير**، دور المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، نوفمبر 2009.

9) علي يوسف، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 – السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء**، "دور المعيار الدولية لإعداد التقارير المالية"، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، نوفمبر 2009.

10) محمد طارق يوسف، **الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية**، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، يومي 19–23 نوفمبر 2006.

11) معتز أمين السعيد ومحمد سليم العيسى، "**انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**"، المؤتمر الثاني حول القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 14– 15 افريل 2009.

12) المنتدى المالي والمحاسبي العربي، **قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية، تصنيف وقياس الاصول المالية**، بيروت، لبنان، المنعقد أيام 22 و23 ديسمبر 2009.

5. تقارير ووثائق توجيهية ودوريات:

1) التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، 2010.

2) النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي، (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

3) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، متاح على: www//IFAC.org-ifac/organization-overview/history

4) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية للتقرير المالي والمعتمد في المملكة العربية والمعايير** والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، الرياض، المملكة العربية السعودية، إصدار 2018/2017.

5) المعيار المحاسبي الدولي 08 IAS.

6) المعيار المحاسبي الدولي 10، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

7) المعيار المحاسبي الدولي 33، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مؤسسة المعايير الدولية لتقارير المالية، ترجمة 2016.

8) المعيار الدولي لتقارير المالية IFRS09، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القنونيين، مؤسسة المعايير الدولية لتقارير المالية، ترجمة 2016.

9) محمد إبراهيم السقا، **لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة** ؟، الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، السعودية، عدد يوم 2010/03/18، متاح على: http://www.aleqt.com/2010/03/18/article_365837.html.

10) احمد محمد زينل خوري، **دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية و تنمية موارد المنشاة**، المنظمة العربية الإدارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

11) مطوية أوامر البورصة، بورصة الجزائر.

12) الإعلان رقم 16/01 الصادر بتاريخ 2016/01/04، بورصة الجزائر.

13) محمد دريوش دحماني، **مثال تطبيقي لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية**، متاح على الرابط: https://youtu.be/cwT4TO7z4wk.

6. نصوص تشريعية وتنظيمية:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، آمر 75- 35، المؤرخ في 29 أفريل 1975، **المتعلق بالمخطط الوطني للمحاسبة**، الجريدة الرسمية رقم: 37، 09 ماي 1975.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 07- 11 **المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية رقم: 74، 25 نوفمبر 2007.

3) المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، **المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، رقم 11، 28 ماي 2008.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات**، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 2009/03/25.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **المتعلق بتحديد سقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكينات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية بسيطة**، الجريدة الرسمية رقم 19، 25 مارس 2009.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 97-03 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997، **المتضمن النظام العام لبورصة القيم المنقولة**، الجريدة الرسمية، العدد 87، في 1997/12/29.

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم 96-03 المؤرخ في 03 جوان 1996، **المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة**، الجريدة الرسمية، العدد 36، في 01 جوان 1997.

8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96-474 المؤرخ في 28 ديسمبر 1996، **المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة**، الجريدة الرسمية، رقم 84، 29 ديسمبر 1996.

9) نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم: 15-01 المؤرخ في 15 افريل 2015، **المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة ومراقبته**.

10) المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمة وزارية، رقم 02 **تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010**، مؤرخة في 2009/10/29.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1.الكتب:

1) - **ACCA DIPLOMA IN INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING**, 14th éd, British Library, United Kingdom, 2008.

2) - **ADVANCED ACCOUNTING AND FINANCIAL REPORTING , STUDY SUPPORT MATERIAL,** 01th ED, Emile Woolf International Bracknell Enterprise & Innovation Hub, United Kingdom, 2015.

3) - Alain Choinel et Gérard Rouyer, **marche financier : structures et acteurs,** 7éme éd. Paris, Banque éditeur ,1999.

4) - Abedsselam Medjoubi, **SCF Système Comptable Financier, Notions pratique**, 1ér éd, 2010.

5) - Ali Tazdait, **Maitrise du système Comptable financier**,1er éd . ACG, Alger, 2009.

6) - Bernard Raffounier, Axel Haller Peter Walton, **la Comptabilité Internationale,** Edition Wibert, Paris, 1997.

7) - C.Maillet-Baudrier, A.Le Manh, **Manuel Normes comptables internationales IAS/IFRS**, Berti Edition, Alger, 2007.

8) - Denald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield, **INTERMEDIATE ACCOUNTING** , 15th Ed, CALL WILEY, USA, 2014, p : 1488.

9) - Earl K. Stlce, James D. Stlce, **INTERMEDE ACCOUNTING** , 18th Ed, Loose leaf Edition, USE, 2008.

10) - Eugene F. Brigham, Joel F. Houston, **Fundamentals of Financial Management**, 12th éd, South –western- Congage learning, USA, 2009.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

11) - Gerard Marie Henry, **les marchés financier**, Armond Colin, paris, 1999.

12) - Frederic S. Mishkin, Stanley G. Eakins, **Financial Markets and Institutions**, 9th éd, British Library, United Kingdom, 2018.

13) - Floyd A. Beams And the others, **ADVANCED ACCOUNTING**, 13th Ed, Global Edition, United Kingdom, 2018.

14) - John J. Wild, Ken W. Shaw, Barbara Chiappetta, **Fundamental accounting principles**, 20th Ed, McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, 2010.

15) - J. Teulie et topsa calian, **Finance**, Paris, Edition Vuibert.

16) - Hermanson, Edwards, And Maher**, Accounting Principls Financial Accounting (chapters 1-8)**, 8th Ed, Text Book Equik Paperbak, 2011.

17) - Irvin N. Gleim, Dale L. Flécher, **CMA Review, Part1, Financial Reporting, Planning Performance, and Control**, USA, 2015 Edition.

18) - Jacques Richard et Christine Collette, **Comptabilité générale Système françaics et normes IFRS**, 8éme éd, Paris, Dunod, 2008.

19) - K. Chiha, **Gestion et stratégie financière**, 3éme éd. Editions Houma, 2010, Alger.

20) - Kafrabi Med Zin, **Le Mémento de Comptabilité et de commerce**, Dar Ibn Rochd de Diffusion, Algérie, 2003.

21) - Nicole Rueff, **Normes IAS/IFBS**, 2éme éd. DFCG collection, éditions d'Organisation, 2005**.**

22) - P. Monnier, **Les marchés boursiers, Verreuil**,3éme éd. Paris, 1997.

23) - Pierre Conso et Hemici Farouk , **Gestion financière de L'entreprise** 11éme éd. Dunod, Paris, 2005.

24) - Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 10éme éd. Dunod, Paris, France, 2018.

25) - Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 6éme éd. Dunod, Paris, France, 2006.

26) - Rober OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, **DSCG4 Comptabilité et Audit, MANUEL ET APPLICATIONS**, 2émé Ed, DUNOD, Paris, France, 2009

27) - Scott Beslet, Eugene F. Brigham, **Essential of Managérial Finance**, 14th éd, Thomson Higher Education, USA, 2008.

28) - Walter Aerts, Peter Walton**, Global Financial Accounting and Reporting: Principles and Analysis,** 3rd Ed**,** Cengage Learning EMEA, United Kingdom, 2013.

2.مقالات باللغة الأجنبية:

1) Antoine Bouveret, Gabriele Di Filippo, **Les marchés financiers sont-ils efficients ? L'exemple du marché des changes**, REVUE DE L'OFCE ,n 110 , 03, JUILLET 2009, pp. 95-140. Disponible sur : https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2009-3-page-95.htm.

2) Eugene F. Fama, **Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work,** The Journal of Finance, Vol. 25, No. 2, New York, USA, (May, 1970), pp. 383-417.

3) Eugene F. Fama, **Efficient Capital Markets: II**, The Journal of Finance, Vol. 46, No. 5, New York, USA, (Dec., 1991), pp. 1575-1617.

4) Gibbins, Richardson and Waterhouse, **The Management of corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies, and Processes,** Journal of

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

Accounting Reseach, vol. 28, issue 1, 121-143, 1990, Disponible sur le cite: http://www.jstor.org/stable/pdf/2491219.pdf.

5) Khalifa AHSINA, Omar TAOUA, **L'impact de l'adoption des IFRS sur les sociétés cotées à la bourse de Casablanca : une étude exploratoire**, La Revue Gestion et Organisation, 6 (2014), 75–83, University of Kaslik.

6) LAMBERT M., HÜBNER G., MICHEL P. and OLIVIER H, **International Financial Reporting Standards and Market Efficiency: A European Perspective**, CREFI-LSF, Working Paper Series, N°.06-04, November 2006, Université De Luxembourg.

7) Ratcliffe , Tomas. A, **Reviews of Interim Financial Information,** The CPA Journal, Feb. 2004. Disponible sur : http://www.nysscpa.org/cpajournal/2004/204/essentials/p42.htm

8) Robert J. Shiller, **From Efficient Markets Theory to Behavioral Finance**, Journal of Economic Perspectives, Volume. 17, Number. 1,Winter. 2003,Pages : 83-104.

3.تقارير ووثائق توجيهية ودوريات باللغة الأجنبية :

1) International Accounting Standards Committee, IASC, " **Interim Financial Reporting**", 34, 2006, Disponible sur: https: //www.mf.rks-gov.net/LinkClick.aspx?

2) Rapport annuel de la Commission d'organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse, (2013.2014,2015,2016,2017,2018)

3) -International Financial Reporting Standards (IFRS) Disponible sur: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/.

4) Bulletin de la commision COSOB, Alger, N 01, 1er trimestre 1998.

5) Notice d'information admission au compartiment TPM de la Bourse d'Alger, p : 16, Disponible sur https:// www.sgbv.dz/?page=rubrique&mod=215&lang=fr,

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1) http:// www.sgbv.dz, Sociétés Cotées.

2) http:// www.cosob.org.

3) http :// www.amf.org.ae/ar.

4) https:// www.ifrs.org.

Retirer le filigrane maintenant

الملاحق

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ملاحق رقم 01:

مخرجات البرنامج الإحصائي Eveiws.7

1- نتائج اختبار ديكي فولر المطور عند مستوى:

Null Hypothesis: SER01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.038717	0.5788
Test critical values:	1% level	-3.967270	
	5% level	-3.414323	
	10% level	-3.129283	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER01)
Method: Least Squares
Date: 10/13/19 Time: 23:19
Sample (adjusted): 3 1000
Included observations: 998 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER01(-1)	-0.006679	0.003276	-2.038717	0.0417
C	8.921833	4.087990	2.182450	0.0293
@TREND(1)	8.40E-05	0.001279	0.065641	0.9477

R-squared	0.004406	Mean dependent var	0.408494
Adjusted R-squared	0.002404	S.D. dependent var	11.23323
S.E. of regression	11.21972	Akaike info criterion	7.676224
Sum squared resid	125252.6	Schwarz criterion	7.690971
Log likelihood	-3827.436	Hannan-Quinn criter.	7.681829
F-statistic	2.201517	Durbin-Watson stat	2.030287
Prob(F-statistic)	0.111174		

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

2- نتائج ختبار ديكي فولر مطورعند مستوى تأخر:

Null Hypothesis: D(SER01) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-32.13361	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.567284	
	5% level	-1.941141	
	10% level	-1.616486	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER01,2)
Method: Least Squares
Date: 10/13/19 Time: 23:27
Sample (adjusted): 4 1000
Included observations: 997 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SER01(-1))	-1.017066	0.031651	-32.13361	0.0000

R-squared	0.509013	Mean dependent var	-0.015599
Adjusted R-squared	0.509013	S.D. dependent var	16.03224
S.E. of regression	11.23386	Akaike info criterion	7.676745
Sum squared resid	125694.9	Schwarz criterion	7.681664
Log likelihood	-3825.857	Hannan-Quinn criter.	7.678615
Durbin-Watson stat	2.002042		

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

3- نتائج اختبار فيليب بيرون عند مستوى:

Null Hypothesis: SER01 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.231749	0.1952
Test critical values:	1% level	-3.436683	
	5% level	-2.864225	
	10% level	-2.568251	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	125.5042
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	157.6487

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SER01)
Method: Least Squares
Date: 10/13/19 Time: 23:37
Sample (adjusted): 3 1000
Included observations: 998 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER01(-1)	-0.006622	0.003156	-2.098363	0.0361
C	8.890319	4.057672	2.190990	0.0287

R-squared	0.004401	Mean dependent var	0.408494
Adjusted R-squared	0.003402	S.D. dependent var	11.23323
S.E. of regression	11.21411	Akaike info criterion	7.674224
Sum squared resid	125253.2	Schwarz criterion	7.684055
Log likelihood	-3827.438	Hannan-Quinn criter.	7.677961
F-statistic	4.403128	Durbin-Watson stat	2.030395
Prob(F-statistic)	0.036124		

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

4- نتائج اختبار فيليب بيرون عند مستوى الفرق الأول :

Null Hypothesis: D(SER01) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-32.31557	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.567284	
	5% level	-1.941141	
	10% level	-1.616486	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	126.0731
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	162.3448

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SER01,2)
Method: Least Squares
Date: 10/13/19 Time: 23:43
Sample (adjusted): 4 1000
Included observations: 997 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SER01(-1))	-1.017066	0.031651	-32.13361	0.0000

R-squared	0.509013	Mean dependent var	-0.015599
Adjusted R-squared	0.509013	S.D. dependent var	16.03224
S.E. of regression	11.23386	Akaike info criterion	7.676745
Sum squared resid	125694.9	Schwarz criterion	7.681664
Log likelihood	-3825.857	Hannan-Quinn criter.	7.678615
Durbin-Watson stat	2.002042		

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الملحق رقم 02:

الجدول الاحصائي كاي تربيع

Table 5-2
Critical Values of the χ^2 Distribution

df \ p	0.995	0.975	0.9	0.5	0.1	0.05	0.025	0.01	0.005	df
1	.000	.000	0.016	0.455	2.706	3.841	5.024	6.635	7.879	1
2	0.010	0.051	0.211	1.386	4.605	5.991	7.378	9.210	10.597	2
3	0.072	0.216	0.584	2.366	6.251	7.815	9.348	11.345	12.838	3
4	0.207	0.484	1.064	3.357	7.779	9.488	11.143	13.277	14.860	4
5	0.412	0.831	1.610	4.351	9.236	11.070	12.832	15.086	16.750	5
6	0.676	1.237	2.204	5.348	10.645	12.592	14.449	16.812	18.548	6
7	0.989	1.690	2.833	6.346	12.017	14.067	16.013	18.475	20.278	7
8	1.344	2.180	3.490	7.344	13.362	15.507	17.535	20.090	21.955	8
9	1.735	2.700	4.168	8.343	14.684	16.919	19.023	21.666	23.589	9
10	2.156	3.247	4.865	9.342	15.987	18.307	20.483	23.209	25.188	10
11	2.603	3.816	5.578	10.341	17.275	19.675	21.920	24.725	26.757	11
12	3.074	4.404	6.304	11.340	18.549	21.026	23.337	26.217	28.300	12
13	3.565	5.009	7.042	12.340	19.812	22.362	24.736	27.688	29.819	13
14	4.075	5.629	7.790	13.339	21.064	23.685	26.119	29.141	31.319	14
15	4.601	6.262	8.547	14.339	22.307	24.996	27.488	30.578	32.801	15

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الملحق رقم 03:

البطاقات التقنية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (السوق الرئيسية)

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

Actions cotées | N'importe où | Publié il y a 5 années

Fiche technique

Raison sociale :	NCA ROUIBA
Siège social :	Zone industrielle de Rouiba, RN N°5, Alger
Capital social :	Société par actions au capital social de 849.195.000 DA
Nature de l'opération :	Ouverture de 25% du capital social par offre à prix fixe de 2.122.988 actions
Nature des titres :	Actions
Nombre d'actionnaires souscripteurs:	1892 actionnaires
Actionnaire principal :	Slim Othmani
Opération réalisée :	Emission de 2.122.988 actions ordinaires de 100 DA, émises à 400 DA
Période de l'offre :	Du 07 avril au 25 avril 2013
Visa COSOB :	N° 2013-01 du 06/02/2013
Introduction en bourse :	03/06/2013
1ère Cotation :	03/06/2013

Notice d'Information

Date	**N° de visa**
Du 06 Février 2013	Visa COSOB N° 2013-01

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

Actions cotées | N'importe où | Publié il y a 5 années

Fiche technique

Raison sociale :	Groupe pharmaceutique SAIDAL
Siège social :	Route de Wilaya n°11 Dar El Beida_ ALGER
Capital social :	Société par actions au capital social de 2.500.000.000 DA
Nature de l'opération:	Offre Publique de vente à prix fixe de 20% du capital social soit 2.000.000 d'actions
Nature des titres :	**Actions**
Nombre d'actionnaires :	19.288 actionnaires
Actionnaire majoritaire :	Holding public chimie-pharmacie (80%)
Opération réalisée :	Offre Publique de vente de 2.000.000 d'actions au nominal de 250 DA, émises à 800 DA
Période de l'offre :	Du 15 février au 15 mars 1999
Visa COSOB :	N° 98/04 du 24 Décembre 1998
Introduction en bourse :	17 juillet 1999
1ère Cotation :	Séance du 20 septembre 1999

Notice d'information

Date	**N° de visa**
Du 24 décembre 1998	Visa COSOB N° 98-04

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

Actions cotées | N'importe où | Publié il y a 5 années

Fiche technique

Raison sociale :	Entreprise de Gestion Hôtelière EL AURASSI
Siège social :	02, Bd Franz FANON – LES TAGARINS – GGA
Capital social :	Société par actions au capital social de 1.500.000.000 DA
Nature de l'opération:	Offre Publique de vente à prix fixe de 20% du capital social soit 1.200.000 d'actions
Nature des titres :	**Actions**
Nombre d'actionnaires :	10.800 actionnaires nouveaux
Actionnaire majoritaire :	Holding public services (80%)
Opération réalisée :	Offre Publique de vente de 1.200.000 actions au nominal de 250 DA émises à 400 DA
Période de l'offre :	Du 15 juin au 15 juillet 1999
Visa COSOB :	N°01/99 du 24 mai 1999
Introduction en bourse :	20/01/2000
1ère Cotation :	14 février 2000

Notice d'information

Date	**N° de visa**
Du 24 mai 1999	Visa COSOB N° 99-01

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

Fiche technique

Raison sociale :	BIOPHARM spa
Secteur d'activité	Développement, production et distribution des produits pharmaceutiques
Siège social :	18, rue de la Zone industrielle, Route de la Gare, Haouche Mohiédine – Reghaia- , Wilaya d'Alger.
Capital social :	5.104.375.000 DA.
Actionnaire majoritaire	• ADP ENTREPRISES WLL
Catégorie de des titres	Actions ordinaires
Valeur nominale de l'action	200 DA
Nature de l'opération	Offre publique de vente à prix fixe
Nombre d'actions objets de l'offre	5.104.375 actions ; soit 20% du capital de la société
Prix unitaire de l'action	1.225 DA
Période de l'offre	Du 13 au 23 mars 2016
Visa COSOB :	N° 2015-03 du 02/12/2015
Date prévue pour la première cotation en bourse	06/04/2016

pdfelement

Notice d'information

Date	**N° de visa**
Du 02 décembre 2015	Visa COSOB N° 2015-03

Retirer le filigrane maintenant

Actions cotées | N'importe où | Publié il y a 5 années

Fiche technique

Raison sociale :	ALLIANCE Assurances
Siège social :	Centre des Affaires El-Qods, Bloc LMNO, porte 14, 7ème étage, Chéraga Alger
Capital social :	Société par actions au capital social de 2.205.714.180 DA
Nature de l'opération :	Augmentation de capital par Appel Public a l'Epargne à prix fixe de 31% du capital social soit, 1.804.511 actions
Nature des titres :	**Actions**
Nombre d'actionnaires :	5.653 actionnaires
Actionnaire majoritaire :	Monsieur KHELIFATI Hassen
Opération réalisée :	Emission de 1.804.511 actions nouvelles au nominal de 380 DA, émises à 830 DA
Période de l'offre :	Du 02 novembre au 1er décembre 2010
Visa COSOB :	N° 2010-02 du 08/08/2010
Introduction en bourse :	07/03/2011
1ère Cotation :	07 mars 2011

Notice d'information

Date	**N° de visa**
Du 08 Août 2010	Visa COSOB N° 2010-02

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

الملخص باللغة الأجنبية (الانجليزية)

ABSTRACT

Information is the mainstay of financial market efficiency through the stock market. This credibility is achieved through the disclosure of all information related to the corporations on the securities traded in a timely manner. This is in order to identify the returns and risks and try to avoid the latter. Therefore, accounting information plays a significant role in raising the financial market efficiency, and the commitment to the International Accounting Standards (IAS/IFRS) contributes to the financial mark et efficiency.

The objective of International Accounting Standards (IAS/IFRS) is to restore confidence in accounting information. Moreover, this information has a direct or indirect impact on the efficiency of the stock market.

This Study has addressed the impact of financial accounting system, to the development and achievement of the efficiency of the Algerian stock market, by evaluating the efficiency of the Algerian stock market using market indicators and the degree of change in the price of stock of institutions contributing to the stock market, used the run test.

Eventually, this study found many important results one of them is the low level of efficiency which characterized the Algerian stock market, which is attributed on one hand to the financial methods of the Algerian institutions and on the other hand to the culture of the Algerian investor.

Keywords : International Accounting Standards (IAS/IFRS), financial accounting system (SCF), the efficiency stock market, Run Test, market indicators, Weak-form efficiency, the stock market,